جامعة ابن خلدون– تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت540

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: إدارة مالية

إعداد الطالبتين:

– مغربي خيـــرة

– ميمون تماني محجوبة

الأستاذ المشرف:

الدكتورة: ساجي فاطمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ حواس أمين	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
الأستاذة ساجي فاطمة	أستاذة محاضرة "أ"	مقررا
الأستاذة سعاد عون الله	أستاذة محاضرة "ب"	مناقشا

نوقشت واجيزت علنا بتاريخ:...../..../.....

السنـــة الجامعية: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله

كلمـــة شكـــر

نشكر الله ونحمده على نعمه الكثيرة وعلى انجاز هذه المذكرة بفضله

ثم نشكر استاذتنا الفاضلة الدكتورة ساجي فاطمة لتفضلها بقبولها الإشراف على هذا العمل وأعانتنا على إنجاز هذه المذكرة ولم تبخل علينا بالنصح والإرشاد ونسأل الله أن يديم عليها نعمة الصحة والعافية

كما نتوجه بالشكر الى كل أساتذة جامعة ابن خلدون كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير –تيارت– الذين لم يبخلوا بتقديم المساعدة ويد العون لنا ، الى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين تحملوا عناء قراءة المذكرة وتقييمها وتقديم الملاحظات القيمة

كما لا يمكن أن ننسى شكر عمال مكتبة الجامعة و كل عمال كليتنا

وفي الختام نشكر كل من ساهم بمساعدتنا من قريب أو بعيد على انجاز واتمام هذا البحث المتواضع بالكثير أو القليل والحمد لله من قبل وبعد وشكرا

إهـــــــداء

أهدي هذا البحث الى كل طالب علم يسعى الى كسب المعرفة وزيادة رصيده المعرفي العلمي و الثقافي

الى من ساندتني في صلاتها و دعائها ..... الى من سهرت الليالي تنير دربي

الى من تشاركني افراحي و آهاتي..... الى نبع الحنان والعطف الى أجمل ابتسامة في حياتي ،

الى أروع امرأة في الوجود : أمي الغالية

الى من علمني أن الدنيا كفاح ..... وسلاحها العلم والمعرفة

الى الذي لم يبخل علي بأي شيء.....الى من سعي لأجل راحتي ونجاحي

الى أعظم و أعز رجل في الكون : أبي العزيز

الى الذين ظفرت بهم هدية من الأقدار إخوة و أخوات فعرفوا معنى الأخوة

أختاي العزيزتان و سندي في الحياة : أمي الثانية ميمونة ، حنان

إخوتي الأحباء : خالد، حميد ، عبد القادر ، محمد الأمين

الى ملائكة وفرحة البيت الى براعم العائلة أدامهم الله: محمد ، ايهاب ، حسين وخالد سيليا، جواد

الى رفيقات الدراسة و الدرب، و السند وقت الشدة أعز الصديقات :هدى، تماني ، نور

الى كل من ساعدني ولو بدعاء أو ابتسامة

الى كل هؤلاء أدامهم الله لي ذخرا وقوة

مغربي خيرة

إهـــــــداء

اهدي هذا البحث الى من سخر كل قواه عونا لي في مراحل حياتي الغالي و العزيز ،حفضه الله لي

" أبي الحبيب"

الى منبع الحنان الذي سهرت الليالي من اجل راحتي و التي افنت عمرها لرعايتي، اطال الله في عمرها

" أمي العزيزة"

الى سندي و عزوتي رفيقا الروح إخواني

" شكيب و سيد أحمد "

الى الاخوات التي امن الله بهما عليا

" زوجتا اخواني "

الى البراعم الصغار اللذين اناروا حياتي

" محمد سمير و نادية اميرة "

الى من ساعدتني برفقتها خلال هذه السنوات التي مرت بلمح البصر حيث تقاسمنا الافراح و الاحزان **" مغربي خيرة "**

الى صديقاتي ، رفيقاتي و حبيباتي

" نور ، هدى ، لميس، سعاد ، رشا ،خيرة "

اهدي مشروع تخرجي الى كل عائلة ميمون ، مسام و مغربي.

و الى كل من يعرف تماني و خيرة.

و كل من ساعدني من قريب أو بعيد.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على ظاهرة التعثر المصرفي الذي قد تواجهه المؤسسة البنكية لأسباب متعددة و الوصول الى كيفية التنبؤ بحدوثها و ذلك للتقليل من اثارها على البنك أو تجنب حدوثها، و لهذا الغرض تم تقسيم البحث الى جانبين الاول نظري يضم كل من الفصلين الاول و الثاني و فيهما تم التطرق اولا الى التحليل المالي بدقة و تمعن و ذلك لاستخراج اوجه تقاطعه مع النظام البنكي و خاصة ظاهرة التعثر المصرفي التي اصبحت تثقل عاتق البنوك ،و ثانيا الى الظاهرة محل الدراسة و هي التعثر المصرفي الذي جاء إثر اسباب و تغيرات لم يتم معالجتها في الوقت المناسب .

و الجانب الثاني تطبيقي تلخص في الفصل الثالث الذي كان هدفه استخدام كل من نسب التحليل المالي المصرفي و الذي هو نوع من التحليل المالي الخاص بالبنوك و كذا استخدام نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي بالاعتماد على ميزانية البنك الوطني الجزائري لثلاث سنوات متتالية .

الكلمات المفتاحية : التحليل المالي ، التعثر المصرفي ، نماذج التنبؤ، نظام الانذار المبكر ،نسب التحليل المالي المصرفي

Résumé

Le but de cette recherche est d'identifier le phénomène qui est le trébuchement bancaire qui risque de toucher les entreprises bancaire pour divers raison et arriver a le prévenir pour minimiser son n'impacte sur les banques ou mêmes éviter qu'il se produise, pour cette raison la recherche a été diviser en deux parties, la première théorique se compose du premier et deuxième chapitre qui présente l'analyse financière avec précision pour extraire le point de liaison entre le système bancaire et le trébuchement bancaire qui est devenu un poids pour les banques , le deuxième présente le phénomène étudié qui est le trébuchement bancaire qui est causé par des changements qui n'ont pas été prise en compte et réglé au paravent.

La deuxième partie : pratique se défini dans le troisième chapitre qui avait comme but d'utiliser les ratios de l'analyse bancaire qui est un type d'analyse financière spéciale pour les banques et aussi utiliser les modèles de prévisions du trébuchement bancaire en fonction des bilans annuelles de la banque nationale d'Algérie pour trois années consécutifs .

Les Mots clés : l'analyse financière ,le trébuchement bancaire , les ratios de l'analyse bancaire, les modèles de prévision.

Abstract

This research aims to identify the phenomenon of banking which may face banks for many reasons and how to predict how they are going to happen , to reduce their effects on the avoid and for purpose the research was divided the financial analysis accurately to extract touch، theorical includes two chapters. the first ،into two aspects .Part one the points of intersection with the banking system especially the phenomen of banking stumbling, which has becom second, the phenomenon under study and is banking stumbling , wich came due to a burden on banks , the reasons not adsressed in a timely manner.

Part two ,pratical is summarized in the third chapter, which intended to use both the ratios of financial analysis and banking , which is a kind of financial analysis that is used in bank and prediction models of banking stumbling, based on the budget of the national bank of Algeria for three consecutive years .

Keywords : banking stumbling, financial analysis, prediction models, ratios of financial analysis and banking ,

فهرس المحتويـــات

الفهـــــرس

المحتويـــــات	الصفحة
الشكر الإهداء الملخص فهرس المحتويات قائمة الجداول قائمة الأشكال	
مقدمة	(أ–ح)
الفصل الأول: التحليل المالي أسس ومفاهيم	
تمهيد	**10**
المبحث الأول: أسس التحليل المالي	**11**
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي	**11**
المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه	**17**
المطلب الثالث: القوائم المالية في التحليل المالي	**20**
المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي	**28**
المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي	**28**
المطلب الثاني: النسب المالية	**41**
المطلب الثالث: التحليل المالي الوظيفي	**49**
المبحث الثالث: التحليل المالي المصرفي	**56**
المطلب الأول: ماهية التحليل المالي المصرفي	**56**
المطلب الثاني: ميزانية البنك ومكوناتها	**58**
المطلب الثالث: الأدوات المستخدمة في التحليل المالي المصرفي	**65**
خلاصة الفصل الأول	**69**

الفصل الثاني: التعثر المصرفي أسس ومفاهيم	
تمهيد	**71**
المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك	**72**
المطلب الأول: ماهية البنوك	**72**
المطلب الثاني: أنواع البنوك وأهميتها	**75**
المطلب الثالث: المخاطر البنكية	**79**
المبحث الثاني: مدخل للتعثر المصرفي	**86**
المطلب الأول: ماهية التعثر المصرفي	**86**
المطلب الثاني: أسباب التعثر المصرفي	**90**
المطلب الثالث: آثار التعثر المصرفي وأساليب الوقاية منه	**94**
المبحث الثالث: التنبؤ بالتعثر المصرفي بالتحليل المالي	**103**
المطلب الأول: ماهية التنبؤ ونماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي	**103**
المطلب الثاني: نظام الإنذار المبكر ومؤشرات التعثر المصرفي	**108**
المطلب الثالث: أساليب التنبؤ ومعالجة التعثر المصرفي	**112**
خلاصة الفصل الثانـــي	**121**
الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540	
تمهيد	**123**
المبحث الأول: البطاقة التقنية والفنية للبنك الوطني الجزائري BNA	**124**
المطلب الأول: **نشأة والهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري ل B N A** المركزي.	**124**
المطلب الثاني: **خدمات ومنتوجات البنك الوطني الجزائر**	**129**
المطلب الثالث: **البطاقة التعريفية ل BNA وكالة تيارت**	**156**
المبحث الثاني: التحليل المالي لميزانية البنك الوطني الجزائري BNA.	**158**
المطلب الأول: **تحليل الميزانية المالية للبنك الوطني الجزائري BNA.**	**158**
المطلب الثاني: حساب النسب المالية	**165**

المطلب الثالث: تحليل نتائج النسب المالية	**169**
المبحث الثالث: نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي.	**173**
المطلب الأول: حساب نموذج التنبؤ	**173**
المطلب الثاني: تحليل نموذج التنبؤ بالتعثر المصرفي	**178**
المطلب الثالث: تحليل وضعية البنك الوطني الجزائري	**181**
خلاصة الفصل الثالث	**184**
الخاتمـــــة	**186**
قائمة المراجع	**191**
الملاحـــق	**201**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجـــداول والأشكـــال

أولا: قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحات
	جداول الفصل الأول	
(1-1)	شكل الميزانية	20
(1-2)	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	23
(1-3)	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	24
(1-4)	جدول تدفقات أموال الخزينة	26
(1-5)	مكونات الميزانية الوظيفية	51
(1-6)	ميزانية البنك التجاري	60
(1-7)	الحسابات النظامية خارج الميزانية	65
(1-8)	نسب التحليل المالي المصرفي	68
	جداول الفصل الثاني	
(2-1)	النسب المالية الأكثر استخداما في بناء نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي	114
	جداول الفصل الثالث	
(3-1)	البطاقات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري	142
(3-2)	توزيع موظفي وكالة تيارت	156

ثانيا: قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
	أشكال الفصل الأول	
(1-1)	التوازن المالي الأدنى	29
(1-2)	طبيعة حساب رأس المال العامل	33
(1-3)	وضعيات رأس المال العامل	33
(1-4)	أسباب التغير في رأس المال العامل	36

قائمة الجـــداول والأشكـــال

(1-5)	احتياجات رأس المال العامل	37
(1-6)	خزينة المؤسسة	38
(1-7)	رسم بياني لوضعية المؤسسة	39
(1-8)	رسم بياني يوضح علاقة الخزينة برأس المال العامل	40
(2-1)	أنواع البنوك وتقسيماتها	78
(2-2)	أنواع المخاطر البنكية	83
(2-3)	أسباب التعثر المصرفي	92
(2-4)	مراحل التعثر المصرفي	94
(2-5)	الأساليب الإدارية لإعادة الهيكلة	117
(2-6)	الأساليب القانونية لإعادة الهيكلة	117
(2-7)	الأساليب المالية لإعادة الهيكلة	118
(3-1)	الهيكل التنظيمي الوطني الجزائري	126
(3-2)	البنك الوطني الجزائري بالأرقام	143
(3-3)	توزيع القروض الموجهة للقطاع الخاص حسب طبيعتها	146
(3-4)	محفظة البنك الوطني الجزائري بقيم الخزينة حسب طبيعة السندات	148
(3-5)	توزيع الموظفين المستفيدين من التكوين حسب نوع التكوين	153
(3-6)	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت 540	157

مقـــدمـــــة

يعتبر التحليل المالي الدعامة الأساسية في المؤسسات الاقتصادية عامة والبنوك خاصة وهومن الأدوات المهمة للتعرف على وضع المؤسسات وتحليل نشاطها ومراقبة الاداء الفعلي والتغيرات الهامة والإنحرافات، ولهذا فالتحليل المالي يقوم بمعالجة منظمة وممنهجة للبيانات المالية المتاحة، بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم أداء الكيان سواء كانت مؤسسة، أو مشروع استثنائي في الماضي والحاضر، ووسيلة الإدارة المالية لتقييم الوضع المالي والاداء التشغيلي وكل هذا عن طريق تحليل القوائم المالية المنشورة، وتفسيرها بغرض اتخاذ القرارات المستقبلية من خلال تحليل الوثائق المالية مثل الميزانية المالية، وقائمة حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية مما يساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف في الجوانب المالية للمؤسسة للمساهمة في بناء سياسة مالية سليمة.

وبما أن التحليل المالي له القدرة على تحليل المركز المالي وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وكل هذا يتم من خلال اعتماده على تحليل مجموعة من المؤشرات والنسب المالية وتتمثل هذه النسب في: نسب الهيكلة ،نسب التمويل، نسب السيولة، نسب النشاط ونسب المردودية أما مؤشرات التوازن المالي فتتمثل في: راس المال العامل ،احتياجات رأس المال العامل والخزينة.

أما التحليل المالي الوظيفي فمن خلاله تقدمت المؤسسة على أنها وحدة اقتصادية تكونت من ثلاثة وظائف اساسية تتمثل في وظيفة الاستغلال والاستثمار ووظيفة التمويل مهمتها الرئيسية تحديد الهدف الرئيسي للمؤسسة كما له مؤشرات يعتمد عليها في ذلك وهي: رأس المال العامل الإجمالي، احتياجات رأس المال العامل الإجمالي والخزينة الصافية الإجمالية.

كما نجد التحليل المالي المصرفي الذي هو عبارة عن الطرق والآليات أو العمليات التي تمكننا من تحليل موجودات ومطلوبات البنك وذلك لتقييم أدائها وإمكانية اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق لنا الأهداف المنشودة من قيام البنك بالاعتماد على تحليل ميزانية البنك من خلال النسب المالية المتمثلة أساسا في نسب السيولة البنكية، مؤشرات ملائمة رأس المال ونسب الربحية

وباعتبار أن ظاهرة التعثر المصرفي من أبرز المشاكل التي تؤثر سلبا على أداء الجهاز المصرفي وهي من المشاكل الاقتصادية التي أحدثت اختلالات في الأوساط الاقتصادية عموما والمالية والائتمانية على وجه التحديد والخصوص وهي أكثر الظواهر ذات الآثار المتعددة والممتدة التي لا تقف عند البنك المتعثر فقط وغنما تؤثر أيضا على كل القطاعات الاقتصادية الأخرى.

تعتمد المنظومة المصرفية في الجزائر على أدوات التحليل المالي في تقييم وتحليل الوضع المالي في البنوك التي تعتبر الركيزة الأساسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة ككل ،ولهذا قمنا بدراسة حالة

البنك الوطني الجزائري لولاية تيارت لمعرفة مدى مساهمة التحليل المالي في التنبؤ والتعرف على ظاهرة التعثر المصرفي من أجل تفادي كل الأخطار الناجمة عن حدوثها من أجل الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي لهذا البنك فقمنا بتطبيق كافة المؤشرات والنسب التي تساعدنا في التحليل والتنبؤ والمتمثلة في: نسب السيولة البنكية التي تتضمن نسب الاحتياطي النقدي، نسب النقد الى الودائع الجارية، نسب النقدية الى مجموع الودائع ونسب الاستثمار قصيرة الأجل الى مجموع الودائع، أما مؤشرات ملائمة رأس المال تتضمن نسبة حقوق الملكية الى الودائع، نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الأصول ونسبة حقوق الملكية الى الأصول الخطرة أما ثالث مؤشر مستخدم هو نسبة الربحية الذي بدوره يتضمن معدل العائد على العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية وكل هذه النسب استخدمت من اجل التعرف ما اذا كان البنك الوطني الجزائري لولاية تيارت ما اذا كان متعثرا وأيضا من أجل الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي من التعثر المصرفي وبالتالي فتفادي هذه الظاهرة هو الابتعاد عن حدوث أزمة مالية في البنوك التي هي أساس الاقتصاد في الدولة.

1-الإشكاليـــة:

ظاهرة التعثر المصرفي هي الشرارة التي تؤدي إلى نشوب الأزمة في الجهاز المصرفي وبالتالي امتدادها إلى الاقتصاد ككل، وبالتالي حدوث أزمة مالية في البنوك التي تعتبر أساس الاقتصاد في الدولة، ولهذا هناك حاجة الى وجود أداة مهمة لبقاء الجهاز المصرفي سليما من التعثر المصرفي ومعرفته قبل حدوثه وتأثيره على الجهاز المهم في الدولة ككل ولهذا قمنا بطرح الإشكالية التالية:

ما الدور الذي يلعبه التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي، وما مدى تطبيق آلياته في البنك الوطني الجزائري ؟

2-الأسئلة الفرعية:

تندرج تحت الاشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية :

1. ما المقصود بالتحليل المالي والتحليل المالي المصرفي ؟
2. ما مفهوم التعثر المصرفي وما هي أهم طرق الوقاية منه ؟
3. ما هي أهم نسب ومؤشرات التحليل المالي المصرفي المستخدمة في التنبؤ بالتعثر المصرفي في البنك الوطني الجزائري لولاية تيارت؟

3-الفرضيات :

تدور الدراسة شكلا ومضمونا في محاولة اختبار صحة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: التحليل المالي هو عبارة عن التشخيص والتدقيق المالي في موجودات ومطلوبات المؤسسة بهدف الوقوف على المركز المالي للمؤسسة؛

الفرضية الثانية: التعثر المصرفي عبارة عن الحالة التي يعجز فيها البنك على مواجهة التزاماته اتجاه المودعين، ولتجنبه يتعين على البنك التحكم في بيئته الداخلية والخارجية؛

الفرضية الثالثة: يستخدم البنك مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للتنبؤ بالتعثر المصرفي.

4-المنهج المستخدم في البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على مزيج من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وذلك من خلال التطرق الى الوصف والتعريف بكل من التحليل المالي والتعثر المصرفي، كما قمنا بتحليل النتائج المتعلقة بموضوع بحثنا ومنهج دراسة حالة وذلك من خلال وصف المتغيرات المتعلقة بموضوع بحثنا، كما اعتمدنا على منهج دراسة حالة وذلك من خلال القيام بدراسة حالة في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت لمعرفة مدى استخدام أدوات التحليل المالي فيه للوقوف على المركز المالي للبنك

5- الأدوات المستخدمة:

تماشيا مع المناهج المستخدمة اعتمدنا في بحثنا على الأدوات التالية:

- ✓ **البحث المكتبي**: وذلك من خلال البحث في مختلف الكتب والمذكرات والرسائل ذات الصلة بموضوع بحثنا؛
- ✓ **البحث في شبكة الأنترنت**: وذلك من خلال تصفح مختلف المواقع التي تناولت موضوع بحثنا؛
- ✓ **القوانين والتشريعات**: ذات الصلة بموضوع بحثنا؛
- ✓ **المقابلات الشخصية**: وذلك من خلال مقابلة إطارات البنك الوطني الجزائري ؛

6- أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في التعرف على التحليل المالي وأهم نسبه ومؤشراته اضافة الى التحليل المالي المصرفي، والوقوف على مشكلة التعثر المصرفي وأسبابها وطرق الوقاية منها وإبراز العلاقة بينها وبين التحليل المالي للتوصل الى جهاز مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين.

7-أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى التعرف على العناصر المتسببة في حالة التعثر المصرفي في البنوك التجارية ،ومعرفة الدور الذي يمكن أن يساهم به التحليل المالي في عملية التنبأ، وذلك لمحاولة تفادي هذا التعثر المصرفي والسير الجيد لنشاط البنك، وتم تحقيق الهدف الأساسي من خلال تحقيق اهداف فرعية كعرض أسباب التعثر المصرفي، والأساليب الوقائية له.

8-أسباب اختيار الموضوع: هناك مجموعة من الأسباب الذاتية والموضوعية التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع يمكن توضيحها فيما يلي:

- **الأسباب الذاتية:**
  - ✓ الرغبة في التعرف على ظاهرة التعثر المصرفي ومدى تأثيرها على الجهاز المصرفي بالسلب؛
  - ✓ الاستفادة من معلومات عن البنوك التجارية في المستقبل؛
  - ✓ ارادة البحث المتعمق في التحليل المالي بعد دراسته كمقياس.
- **الأسباب موضوعية :**
  - ✓ قصد القيام بتقديم بحث علمي وأكاديمي يتناسب مع التخصص المدروس في الإدارة المالية؛
  - ✓ غياب الدراسات المتكاملة عن هذا الموضوع وعدم دقتها؛
  - ✓ تفاقم ظاهرة التعثر المصرفي ومحاولة ايجاد حلول لها.

9- صعوبات الدراسة:

- ✓ تضارب المعطيات وعدم دقتها؛
- ✓ عدم تواجد معطيات حديثة؛
- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات من البنوك.

10-حدود الدراسة:

- **الحدود مكانية:** دراسة ظاهرة التعثر المصرفي في البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت
- **الحدود زمانية:** من سنة2015 الى غاية سنة2017
- **الحدود موضوعية:** دراسة أهمية التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي.

10- الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات والأبحاث التي عالجت مواضيع مشابهة لموضوع بحثنا يمكن أن نذكر أهمها في ما يلي:

✓ دراسة الدكتور محمد اليفي " **أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر**"، 2013-2014،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي- بالشلف-، قسم العلوم الاقتصادية، وقد قام الباحث بمحاولة الاجابة على الاشكالية التالية: **ما مدى مساهمة الأساليب الوقائية والعلاجية في إدارة مشكلة التعثر المصرفي على مستوى النظام المصرفي الجزائري؟** وأهم النتائج التي توصل اليها:

- يتداخل مفهوم التعثر المصرفي مع عدة مفاهيم مثل العسر، الفشل والافلاس، حيث يأخذ مفهوم الفشل من زاوية عدم بلوغه لهدفه المتمثل في الوفاء بالتزاماته القصيرة الاجل، كما يتقاطع مع العسر المالي في كون هذا الاخير مظهر من المظاهر الخارجية للتعثر المصرفي، الى جانب ان الافلاس هو تعثر يتميز بعدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته الآتية أو حتى المستقبلية بسبب ان القيمة السوقية لأصول اقل بكثير من القيمة السوقية لخصومه لذا يعلن عن توقفه التام عن الدفع ،اذن فالإفلاس هو المحصلة النهائية لتراكم مشكلة التعثر المصرفي.
- تقتصر مشكلة التعثر المصرفي على مستوى النظام المصرفي الجزائري في المصارف الخاصة الجزائرية، التي تكمن اسبابها في سوء الادارة وعدم احترام الجوانب المنظمة والمسيرة للعمل المصرفي في الجزائر، وتبين ايضا عند رصد للأساليب المستخدمة لإدارة هذه المشكلة على مستوى النظام المصرفي انها تنحصر في اسلوبين يتمثلان في كل من الرقابة المصرفية – التي مضمونها مستوحى من مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية- والتي على اساسها تقوم اللجنة المصرفية باتخاذ الاجراءات الاولية أو التأديبية لمعالجة

مشكلة التعثر ونظام التأمين على الودائع الذي حدد له دور تعويض المودعين في حالة توقف مصرف ما عن الدفع.

أوجه الشبه: جانب التعثر المصرفي

أوجه الاختلاف: البيئة المصرفية المعاصرة، دراسة حالة الجزائر

✓ دراسة الدكتورة سعاد عون الله " **استراتيجيات ادارة التعثر المصرفي –تجارب دول عربية**"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي- بالشلف-، قسم العلوم الاقتصادية، وقد قام الباحث بالمحاولة الإجابة على الإشكالية التالية :**ما هي أبرز الاستراتيجيات المبتكرة للمواجهة الفعالة لمشاكل التعثر المصرفي في ظل التحولات العالمية الراهنة؟ وما هو دور التعثر المصرفي في ارساء العمل بتلك الاستراتيجيات قصد تحقيق الإستقرار في القطاع المصرفي؟**

وأهم النتائج المتوصل إليها:

➢ تعتبر ظاهرة التعثر المصرفي ظاهرة ممتدة لا تحدها حدود ولا تمنعها فواصل طالت كافة الدول وقد ازداد انتشار هذه الظاهرة في ظل التطورات العالمية وانعكاساتها على القطاع المصرفي، فالتغيرات المتتالية التي تعرفها البيئة المصرفية نتيجة افرازات العولمة والازمات المالية المتكررة يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على القطاع المصرفي مما يزيد من التعثر في المصارف.

➢ تركزت جهود المحللين الماليين سواء من داخل المصرف اومن خارجه أو على مستوى الهيئات الرقابية والاشرافية على ايجاد افضل الطرق للتنبؤ بالتعثر المصرفي خاصة في مراحله المبكرة، حتى يتسنى للجهات ذات العلاقة سواء ادارة المصرف أو الهيئات الرقابية والاشرافية من التدخل لوضع الحلول والاجراءات التصحيحية التي تمنع تفاقم مشكلة التعثر واتخاذ اجراءات اخرى للوقاية منها مستقبلا بهدف حماية المودعين والحفاظ على استقرار النظام المصرفي.

➢ إن مكافحة ظاهرة التعثر المصرفي لا تأتي الا بوجود رقابتين مكملتين لبعضهما البعض رقابة داخلية من طرف المصارف واخرى خارجية من طرف البنوك المركزية.

أوجه التشابه: التعثر المصرفي

اوجه الاختلاف :التطورات العالمية في القطاع المصرفي، ،عرض التجارب الدولية

✓ دراسة بوعافية فاطمة الزهراء وحلوز عبد القادر **"دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك المتعثرة حالة الجزائر"**، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية، جامعة ابن خلدون تيارت سنة 2017/2016 قد حاول الباحثان الاجابة على الاشكالية التالية: **ما الدور الذي يلعبه نظام التأمين على الودائع في الحد من التعثر المصرفي؟**

وأهم النتائج المتوصل اليها:

➢ ايجاد أفضل الطرق للتنبؤ بالتعثر المصرفي خاصة في مراحل مبكرة حتى يتسنى لإدارة البنك أو الهيئات الرقابية والإشرافيه من التدخل لوضع الحلول والاجراءات التي تمنع زيادة التعثر واتخاذ تدابير أخرى للوقاية منها.

11- تقسيم البحث:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يتبعها ثلاثة فصول على النحو التالي:

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للتحليل المالي حيث قمنا بتسليط الدراسة على مختلف المفاهيم المتعلقة بكل من التحليل المالي والتحليل المالي المصرفي، من خلال ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: أسس التحليل المالي

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي

المبحث الثالث: التحليل المالي المصرفي

الفصل الثاني: التعثر المصرفي أسس ومفاهيم، في هذا الفصل قمنا بدراسة ماهية التعثر المصرفي وأهم طرق التنبؤ به ويحتوي هذا الفصل على المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك

المبحث الثاني: مدخل للتعثر المصرفي

المبحث الثالث: التنبؤ بالتعثر المصرفي بالتحليل المالي

الفصل الثالث: دراسة حالة بالبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت في هذا الفصل قمنا بدراسة حالة لدى البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت واستخدام كافة نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي في البنك، تناولنا هذه العناصر من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: البطاقة التقنية والفنية للبنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: التحليل المالي لميزانية البنك الوطني الجزائري

المبحث الثالث: نماذج التنبؤ

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة للبحث مدعومة ببعض النتائج والتوصيات وآفاق البحث وفي الأخير نتمنى أن نكون قد وفقنا في اختيارنا وعرضنا ودراستنا وتحليلنا لهذا الموضوع.

الفصـــل الأول

التحليل المالي أسس ومفاهيم

تمهيـــــد:

التحليل المالي من الموضوعات البالغة الأهمية في حقل الادارة المالية والمحاسبية والاقتصادية والذي من خلاله يمكن للمؤسسات الاقتصادية تقييم قراراتها المالية سواء تلك المتعلقة بالاستثمار أو المتعلقة بالتمويل عن طريق القوائم والنسب المالية الخاصة بالتحليل المالي وحتى تلك المتعلقة بالتحليل المالي المصرفي والأدوات التي تستعمل في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة اعتمادا على تلك المؤشرات والنسب المالية ولمعرفة ما المقصود بالتحليل المالي والتحليل المالي الوظيفي ومدى مساهمتهم في تقييم المركز المالي للمؤسسات قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية هي:

المبحث الاول: أسس التحليل المالي.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي.

المبحث الثالث: التحليل المالي المصرفي.

المبحث الأول: أسس التحليل المالي.

واجهة المؤسسات العديد من المشاكل من عدم القدرة على تحديد المركز المالي أو معرفة البنية المالية لها، وجاء التحليل المالي كحل لهذه المؤسسات في بناء الخطط ورسم الأهداف وفق معايير اقتصادية وبكل كفاءة.

المطلب الأول :ماهية التحليل المالي.

للتحليل المالي دور رئيسي في تحليل نشاط المؤسسة ومراقبة الأداء الفعلي، التغيرات الهامة والانحرافات وذلك بالتعبير عنها بنسب وأرقام وبهذا صنع القرارات المصيرية فيها.

1-مفهوم التحليل المالي:

تعددت مفاهيم وتعاريف التحليل المالي لكنها كانت تصب في نفس المعنى والاتجاه ومن تلك المفاهيم نجد :

- التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة وممنهجة للبيانات المالية المتاحة ،بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقديم أداء الكيان سواء كانت مؤسسة ،شركة، شخص طبيعي، شخص معنوي، أو مشروع استثمار في الماضي والحاضر ونتوقع ما سيكون عليه نتائج المؤسسة في المستقبل.[1]

- يعني التحليل المالي إيجاد النسب المالية للبنود المتناسقة في القوائم المالية الختامية وغيرها لاستخلاص المعلومات التي تعطي صورة واضحة عن تقدم المشروع ونموه إذ أن الرقم المالي في أي قائمة لا يظهر أهميته ولا تتضح دلالته إذا نظرنا إليه بشكله المطلق، ويجب أن ننظر إليه في علاقته مع غيره من الارقام المرتبطة به ليعطي صورة لها مدلولها الخاص ومفهومها الواضح.[2]

[1] شعيب شنوف ،"**التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الإبلاغ المالي**"، دار زهران، عمان ،2012،ص 48.

[2] أبو الفتاح على فضالة، "**التحليل المالي وإدارة الأموال** "، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر،1999 ،ص 65.

– كما عرفته المدرسة التقليدية بأنه عبارة عن تقييم للأداء المالي للمؤسسة وذلك بهدف معرفة نقاط القوة والضعف لمعالجتها والمحافظة وتعزيز نقاط القوة بها.[1]

– ويعرف التحليل المالي على أنه عبارة عن عملية حسابية يتم من خلالها تحويل الأرقام الواردة في البيانات والجداول المالية والمحاسبية إما السابقة أو الحالية لمؤسسة ما إلى أرقام ونسب مئوية وإيجاد ارتباطات ما بين تلك الأرقام والنسب ومن ثم اشتقاق مجموعة من المؤشرات تساعد تلك المؤسسة من اتخاد القرارات المناسبة وبالتالي تطوير عملياتها بما يحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.[2]

– ويمكن تعريفه على أنه وسيلة الإدارة المالية لتقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي للمؤسسة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

– هل أن الأصول (الموجودات) تستخدم في أصول مربحة.

– هل أن ربحية الموجودات كافية لتغطية التزامات الشركة طويلة الأجل.

– هل أن سيولة الموجودات المتداولة كافية لتغطية التزامات المؤسسة في الأجل القصير.

في الحقيقة إن القوائم المالية وحدها غير كافية للإجابة على هذه التساؤلات كونها تحتوى على أرقام مجردة تعرض نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية محددة وعليه فإن المدخل العام للإجابة على هذه التساؤلات هو التحليل المالي أو التي تقوم بتحويل الكم الهائل من هذه الأرقام التاريخية إلى علاقات منتظمة تعكس معلومات ذات فائدة أكبر لمتخذي القرارات ولتكون دليل يسترشد به لتقييم المركز المالي والائتماني للمؤسسة.[3]

– كما يعرض كذلك بأنه يعد أحد الموضوعات البالغة الأهمية في حقل الإدارة المالية والمحاسبية والاقتصادية ومن خلاله يمكن لإدارة المؤسسة الاقتصادية أن تقيم عموم قراراتها المالية سواء تلك القرارات المتعلقة بالاستثمار أي المرتبطة بحجم الموجودات (الأصول) التي تعمل بها المؤسسة وكذلك

[1] شعيب شنوف ،"**التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الإبلاغ المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] نعيم نمرود، "**التحليل المالي –دراسة نظرية وتطبيقية** "، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى ،2012، ص 9.

[3] عدنان تايه النعيمي ،أرشد فؤاد التميمي، "**التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة** "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2008،ص 19.

مكوناتها وقيمتها، أو القرارات المتعلقة بالتمويل، أي تلك القرارات التي تتناول صياغة مكونات المطلوبات (خصوم) وأنواعها ،أضف إلى ذلك إلى أن التحليل المالي يعد وسيلة في غاية الأهمية في تقييم موقف المؤسسة الاستراتيجي أو يساعدها في تشخيص نقاط القوة والضعف في بيئة المؤسسة الداخلية وتحديد الفرص والتهديدات في بيئة المؤسسة الخارجية.[1]

– يعرف كذلك التحليل المالي بأنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات في التعرف على:

- الأداء الماضي للمؤسسة وحقيقة الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة في الوقت الحالي.
- التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل.
- تقييم أداء المؤسسة.[2]

– هو عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط مؤسسة الأعمال وتساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمؤسسة وذلك من خلال تحليل القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة.[3]

- مما سبق يمكننا تعريف التحليل المالي على أنه :

هو الآلية، الأداة، الأسلوب الذي يمكننا من دراسة كل عنصر من العناصر المكونة للمؤسسة لتحديد نقاط القوة والضعف بها، والحكم على السياسات المالية وتصحيح الانحرافات بما يتوافق وأهداف المؤسسة.

2- نشأة وتطور التحليل المالي :

تاريخيا يرجع نشأة التحليل المالي كأداة إلى اتجاهين الأول مصرفي إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الائتمانية دعا المجلس التنفيذي (جمعية المصرفين في نيويورك عام 1895 إلى إعداد توصية

[1] د. حمزة محمود الزبيدي، " **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الأوراق للنشر، الأردن ،2010، ص 19.
[2] عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي، " **أساسيات العمل المصرفي** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2015، ص69.
[3] محمد داود عثمان ،" **إدارة تحليل الإئتمان ومخاطره** "، الطبعة الأولى، عمان ،2013، ص 143.

لأعضاء الجمعية تقيد على أن المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة حول الأصول (الموجودات) الخصوم (مطلوبات وحق الملكية) عن طلب الحصول على تسهيلات مصرفية وفي عام 1906 تمت التوصية بإستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع المؤسسة المقترضة وبشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة والضعف في تلك البيانات وفي عام 1907 تمت التوصية بإعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف الجدارة الإئتمانية أما الإتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي، ويعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الاعظم عام 1929 والتي كانت نتائجه إفلاس العديد من المؤسسات نتيجة عدم ملاءتها الفنية والحقيقة لمواجهة الإلتزامات المترتبة عليها، أن الفشل والإفلاس للعديد من المؤسسات أكدت الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها وتحليلها للوقوف على المركز الإئتماني والمالي للمؤسسات، أن تطور تقنيات الإستثمار والتمويل في عقد الأربعينات والخمسينات جعلت من التحليل المالي وسيلة فعالة لإتخاذ العديد من القرارات التي تخص المؤسسة أو الأطراف المستفيدة من التحليل المالي.[1]

هذا بجانب النظرة الشمولية للتحليل المالي في ظل إستخدام الأساليب الكمية الحديثة أو تقنيات الحاسوب وبمستوى عالي من الكفاءة والفعالية، الأمر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالي لضمان السرعة والدقة في التدفق التقارير المالية والمعلومات الخاصة بأداء الشركة.

على الرغم من دور الإتجاهات السالفة الذكر في تفعيل التحليل المالي كأداة فإنه لابد من ذكر بعض الأسباب التي أدت إلى زيادة أهمية التحليل المالي في المنظمات المعاصرة يمكن إيجازها بالآتي [2]:

- **الثورة الصناعية:** أظهرت الثورة الصناعية في أوروبا الحاجة إلى رأس مال ضخم لإنشاء المصانع وتجهيزها وتمويل العملية الإنتاجية سعيا وراء الأرباح ووافرت الإنتاج الكبير، وبذلك تطور حجم المشروع الإقتصادي من منشأة فردية صغيرة إلى شركة مساهمة كبيرة تجمع مدخرات ألاف المساهمين لإستثمارها على نطاق واسع، وقد إضطر هؤلاء المساهمين نظرا لنقص خبرتهم إلى تفويض سلطة إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة مستقل وأصبحت القوائم المالية وسيلتهم الأساسية في متابعة أحوال

[1] الدكتور حمزة محمود الزبيدي، "**التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص19

[2] عدنان تايه النعيمي، ارشد النعيمي،" **التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة**"، مرجع سبق ذكره، ص17.

المؤسسة ومدى نجاح الإدارة في أداء مهمتها وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تحليل هذه القوائم وتفسير النتائج، لتحديد مجالات قوة المؤسسة أو نقاط ضعفها أو قوة مركزها المالي ونتيجة أعمالها.

- **التدخل الحكومي في طريقة عرض البيانات بالقوائم المالية:** لما كان نجاح وإستمرار وجود الشركات المساهمة مرهون بثقة المساهمين لذلك فقد تدخلت الحكومات ،من خلال إصدار التشريعات الخاصة بضرورة مراجعة حسابات هذه الشركة بواسطة مراقب خارجي، لكي تضمن حماية جموع المستثمرين كما نصت هذه التشريعات أيضا بتحديد كيفية عرض البيانات بالقوائم المالية ومدى التفصيل المطلوب فيها لضمان إعطاء صورة للمساهمين عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها ،مما ساعد ذلك في الحاجة إلى تحليل تلك القوائم المالية.

- **الأسواق المالية:** تهم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية، فهم أكثر الأطراف الذين يحققون الأرباح نتيجة إستثمارهم في الأوراق المالية كما أنهم أكثر الأطراف الذين يتعرضون للمخاطر ولذلك يحتاج المستثمرين الحاليون والمتوقعون إلى معلومات دقيقة عن واقع المؤسسة التي تتداول أسهمها في السوق المالية أو لإرضاء هؤلاء المستثمرين، نجد أن الأسواق المالية قد إهتمت بتحليل حسابات المؤسسة ماليا لتحديد مدى قوة هذه المؤسسات أو ضعفها، وعلى ضوء نتائج التحليل يتحرك الطلب والعرض للأوراق المالية في السوق.

- **الإئتمان:** إن إنتشار أسلوب التمويل القصير الأجل ولفترات لا تتجاوز السنة قد دفع بالمصارف التجارية إلى ضرورة تقييم سلامة المركز المالي والنقدي للمؤسسات الطالبة لهذا النوع من الإئتمان، ولذلك قد ظهرت الحاجة إلى تحليل القوائم المالية وعلى ضوء نتائجها تمنح المصارف القروض والتسهيلات الإئتمانية المختلفة أو ترفض منحها لنوع من المؤسسات ،ولهذا فقد أنشأت الكثير من المصارف وحدات خاصة مهمتها إجراء التحليل المالي للمؤسسات الطالبة لمساعدة المصارف.[1]

[1] د. حمزة محمود الزبيدي، "**التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، مرجع سبق ذكره، ص25.

3-أهمية التحليل المالي :

يمكن إيضاح أهمية التحليل المالي في النقاط التالية [1]:

- رسم الأهداف، إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الإقتصادي.
- تمكين الإدارة من ضغط وضعيتها المالية وفق معايير إقتصادية وقانونية.
- أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق.
- تحديد قدرة المؤسسة على الإقراض والوفاء ديونها.
- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة.
- مؤشر على مدى نجاح أو فشل إدارة المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة.[2]
- مؤشر للمركز المالي للمؤسسة.
- تحديد مدى كفاءة الإدارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.
- إعداد أرضية مناسبة لإتخاذ القرارات المناسبة.

[1] عبد القادر بحيح، "**الشامل لتقنيات أعمال ،دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري مع إشارة إلى الإقتصاد البنكي الإسلامي كبديل لنظام البنكي الكلاسيكي**"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر ،2013 ،ص 330.

[2] كودري أمحمد ،لعبش عائشة، " **دور التحليل المالي في عملية إتخاذ قرار منح القرض**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون –تيارت-، 2017/2016، ص36

المطلب الثاني: أهداف التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه.

للتحليل المالي ماكنة في نجاح نشاط المؤسسة وإستمراريتها فهي جاءت لتحقيق أهداف أساسية وذلك لتقديم تقارير مفصلة عن وضعية القوائم المالية في المؤسسة وتقديمها للأطراف المستفيدة من هذا التحليل المالي.

1) –أهداف التحليل المالي :

تتلخص أهداف التحليل المالي في النقاط التالية :

- تهدف البيانات المالية إلى تقديم معلومات عن الوضع المالي ونتائج الأعمال والتغير في الوضع المالي للمؤسسة تفيد العديد من الفئات التي تستخدمها في إتخاذ القرارات الاقتصادية.

- تظهر البيانات المالية أيضا نتائج تقييم كفاءة الإدارة في القيام بواجباتها وتساعد في محاسبتها عن الموارد المؤتمنة عليها، ويهدف المستخدمون الذين يرغبون في تقييم كفاءة الإدارة ومحاسبتها إلى إتخاذ قرارات إقتصادية قد تشمل على سبيل المثال على قرارات للاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها أو ما كان من الضروري تغيير الإدارة إذا كان هناك التنبؤ بخطر الإفلاس في المستقبل.

- يهدف التحليل المالي إلى تفسير القوائم المالية المنشورة وتحليلها بغرض اتخاذ القرارات المستقبلية، بحيث يتم تحليل كل من قائمة الميزانية ،قائمة حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية، مما يساعد على إكتشاف نقاط القوة والضعف في السياسات المالية بالمؤسسة.

- بالإضافة إلى متابعة العملاء تحليل مخاطر تعثر العملاء، سياسات تحصيل الديون نماذج التحليل المالي لمتابعة تعثر الديون.

- تحليل الجدارة الإئتمانية وقرارات الإئتمان، استخدام تحليل معدل العائد ونموذج الإئتمان في التنبؤ.

- التنبؤ بالنجاح أو الفشل المالي، وتحليل السيولة والتعسر المالي، تحليل تقلص الربحية وتدهور مستوى النشاط، وتحليل هيكل التمويل، والتنبؤ بالأرباح والمبيعات المستقبلية،وتقييم البدائل الإستثمارية.

- يهدف التحليل المالي إلى دراسة وتقييم الجدوى الإقتصادية والتخطيط المستقبلي لإقامة المشاريع ،وتقييم الأداء بعد قيام المشاريع.
- تقييم نتائج قراءات الإستثمار والتمويل.[1]
- تحديد إنحرافات بالأداء المتحقق عن المخطط وتشخيص أسبابها.[2]
- الإستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن إستثمارها.
- يعتبر التحليل المالي مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار.
- تقييم ملاءة الشركة في الأجل القصير والطويل.
- تقييم النتائج المالية المحققة في الفترة التي يقع فيها التحليل المالي وبواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب.[3]
- توفير بعض المؤشرات التي تستخدم من قبل الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء
- تقييم المركز التنافسي للمؤسسات داخل محيطها.[4]

2)- الأطراف المستفيدة من التحليل المالي :

يمكن قراءة وتحليل نتائج التحليل المالي من خلال معرفة الأطراف المستفيدة من التحليل المالي ويمكن تقسيمهم إلى قسمين هما :

[1] شعيب شنوف ،"**التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الإبلاغ المالي** "، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] عدنان تايه النعيمي، ارشد فؤاد التميمي ،"**التحليل والتخطيط المالي إتجاهات معاصرة**"، مرجع سبق ذكره، ص21،ص 22.

[3] عبد القادر بجيح ،" **الشامل لتقنيات أعمال البنوك**"، دار الخلدونية، الجزائر ،2013، ص 331.

[4] محمد داوود عثمان ،" **إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره**"، مرجع سبق ذكره، ص 144.

أ- **الأطراف الداخلية في المؤسسة :**

-المستثمرون الحاليون والمحتملون :يهتم المستثمرون بمعرفة أداء المؤسسة في المدى الطويل والقصير وقدرتها على تحقيق الأرباح من خلال الإستثمارات، بالإضافة إلى معرفة الإتجاه الذي اتخذته ربحية المؤسسة على مدى فترة من الزمن، وسياسة توزيع الأرباح والوضع المالي والهيكلي للمؤسسة ،ومقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات المماثلة وهذا بهدف تطوير المؤسسة وتوضيح أثر ذلك على الأرباح وقيمة الأسهم.

- المساهمون أو الملاك: يعتبر المساهمون مسؤولين بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على أداء المؤسسة، من حيث تصحيح الأداء ورقابته وتنفيذ الخطط والموازنات.

- العاملون في المؤسسة: من أجل معرفة والحكم على كفاءة وفعالية الإنجاز مما يؤثر على مستوى الإنتاجية وغيرها.

ب- **الأطراف خارج المؤسسة :**

- الدائنون: يهتم الدائنون بالسيولة في المؤسسة لأنها المؤشر الأمثل في قدرة المؤسسة على الوفاء بإلتزاماتها في المدى القصير بالإضافة إلى ربحية المؤسسة وهيكلها المالي ،ومعرفة مصادر الأموال والسياسات السابقة التي إنتهجتها المؤسسة لمواجهة إحتياجاتها المالية ومدى سلامة المركز المالي للمؤسسة.

- وسطاء الأوراق المالية: يهدف الوسطاء إلى معرفة التغيرات المحتملة على الأسهم نتيجة للتطورات المالية، وتحديد أسهم المؤسسات التي يمكن اعتبارها فرص استثمار جيدة.

- المصالح الحكومية: يمكن أن تكون لها أهداف عديدة تختلف بإختلاف الأطراف فقد تكون مصلحة الضرائب وقد تكون ذات صفة رقابية من طرف الحكومة.

- المحللون الماليون المختصون: هناك مؤسسات مختصة في التحليل المالي والفني تقوم بهذه العملية إما بمبادرة من هذه المؤسسات أو بناء على طلب من المؤسسات والشركات المعنية.[1]

[1] شعيب شنوف ،" **التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الإبلاغ المالي** "، مرجع سبق ذكره، ص46،ص 47.

المطلب الثالث: القوائم المالية في التحليل المالي.

تعتبر القوائم المالية العناصر الأساسية التي توضح لنا نشاط المؤسسة خلال السنة المالية وتقدم في نهاية الدورة وتشمل :

1- الميزانيـــة:

تعرف على أنها: عبارة عن قائمة أو كشف تتكون من جزئين رئيسيين متساويين في القيمة، تضم في الجزء الأول منها الأصول (الإستخدامات) وتسمى باسمها، والجزء الثاني يضم الخصوم (مصادر التمويل) وتسمى باسمها.[1]

وهي كذلك: قائمة توضح الوضع المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة، فتظهر ما تمتلكه المؤسسة (أصول) وما يستحق عليها من ديون ومطالبات تجاه الغير (إلتزامات) وكذلك ما يستحق عليها تجاه الملاك أو أصحاب المؤسسة.[2]

جدول(1.1) شكل الميزانية :

أ-الميزانية "أصول" :

الأصل المالي	ملاحظة	إجمالي N	إهتلاك رصيد N	صافي N	صافي N-1
أصول غير الجارية :					
فارق بين الإقتناء- المنتوج الإيجابي أو السلبي					
تثبيتات غير مادية					
تثبيتات مادية					
الأراضي					
مباني					
تثبيتات مادية أخرى					

[1] وليد ناجي الحيالي، بدر محمد علوان ،" **المحاسبة المالية في القياس والإعتراف والإفصاح المحاسبي** "،الجزء الأول ،الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، 2002، ص 304.

[2] رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي ،"**مبادئ المحاسبة المالية – الدورة المحاسبية منشآت خدمية- منشآت تجارية**" ،الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 101.

تثبيتات ممنوح إمتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وديون دائنة مرتبطة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة عن الأصل المالي					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية :					
مخزونات ومستحقات					
ديون دائنة وإستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
ديون دائنة أخرى وإستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
مجموع الأصول					

ب–الميزانية "الخصوم" :

الخصوم المالية	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة :			
رأس المال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات وإحتياطات			
فوارق التقييم			
فوارق المعادلة			
نتيجة صافية /نتيجة صافية حصة المجمع			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المجمدة			
حصة ذوي الأقلية			
مجموع رؤوس الأموال			
خصوم غير جارية			

قروض وديون مدينة مالية ضرائب (مؤجلة ومرصودة لها) ديون مدينة أخرى غير جارية مؤونات ومنتجات ثابتة سلفا			
مجموع الخصوم الغير جارية			
خصوم جارية موردون وحسابات ملحقة ضرائب ديون مدينة أخرى خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية			
مجموع الخصوم			

المصدر: عبد الوهاب رميدي، على سامي،" **المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد –مبادئ عامة/ أمثلة وحلول**، الطبعة الأولى، دار هومة، الجزائر، 2011، ص31.

1- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل) :

إن المفهوم المحاسبي لجدول حسابات النتائج هو يمثل الفرق بين الإيراد المتحقق للمؤسسة خلال الفترة والمصروفات التي تكبدتها خلال تلك الفترة لتحقيق هذا الدخل.

ومن أهداف جدول حسابات النتائج ،أنه يزود مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات حول الأداء المالي للمؤسسة وتساعدهم بالتنبؤ بالتدفقات النقدية إضافة إلى معلومات أخرى مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة كما تهدف إلى تزويد مستخدمي القوائم المالية بمعلومات تساعد على عملية التنبؤ وتحديد مقدار الضريبة المستحقة على المؤسسة.

- تعد قائمة حساب النتائج حسب النظام المحاسبي المالي وفق منظورين :

– المنظور التقليدي حسب الطبيعة ومنظور حسب الوظيفة، معناه التمييز بين مختلف التكاليف من تكاليف الشراء وتكاليف التوزيع وتكاليف البيع والتكاليف الإدارية، ويعتبر هذا المنظور أي حسب الوظيفة إختياريا وليس إجباريا، وهو يتطرق إلى كل من إنتاج الدورة ،الفائض الإجمالي

الإستغلال، نتيجة قبل الإهتلاك، وقبل السياسات المالية يطرح منه مصاريف المستخدمين والضرائب والرسوم.[1].

أ-جدول(2-1) حسابات النتائج حسب الطبيعة :

رقم الحساب	البيانات	مدين	دائن	إحالات	أرصدة الدورة السابقة
70 72 73 74	المبيعات التغير في المخزون الإنتاج المثبت إعانات الإستغلال				
	إنتاج الدورة				
60 61 62	مشتريات مستهلكة خدمات خارجية خدمات خارجية أخرى				
	إستهلاك الدورة				
	القيمة المضافة للإستغلال				
63 64	أعباء المستخدمين ضرائب ورسوم				
	فائض الإستغلال الإجمالي				
75 65 68 78	إيرادات وظيفية أخرى أعباء وظيفية أخرى مخصصات إهتلاك والمؤونات وخسائر القيمة إسترجاعات الدورة السابقة				
	النتيجة الوظيفية				
76 66	إيرادات مالية أعباء مالية				
	النتيجة المالية				

[1] حواس صلاح، "**المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي دروس ،مواضيع ومسائل محلولة** "، موجهة لطلبة السنة الأولىLMD علوم إقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، طلبة السنة الثانية LMD فرع محاسبة ،طلبة سنة الثالثة CLASSIQUE فرع محاسبة ،أستاذ محاضر في كلية العلوم الإقتصادية، تجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر-3-، 2012، ص 199.

	النتيجة العادية قبل الضرائب				
(689-695) (692-693)	الضرائب المستحقة على النتيجة العادية الضرائب المؤجلة على النتيجة العادية				
	إجمالي إيرادات النشاطات العادية				
	إجمالي أعباء النشاطات العادية				
	النتيجة الصافية للنشاطات العادية				
77 67	إيرادات غير عادية العناصر غير العادية –أعباء–				
	النتيجة غير العادية				
	النتيجة الصافية للدورة				

المصدر :شعيب شنوف ،" **التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الإبلاغ المالي** "، دار زهران، عمان ،2012، ص146،ص147.

ب–جدول (3–1) حساب النتائج حسب الوظيفة :

البيان	مدين	دائن	إحالات	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال تكلفة المبيعات				
الهامش الإجمالي				
إيرادات أخرى وظيفية تكاليف تجارية أعباء إدارية أعباء أخرى وظيفية				
نتيجة وظيفية				
الأعباء حسب طبيعتها مصاريف المستخدمين مخصصات الإهتلاك، المؤونات وخسائر القيمة أعباء حسب طبيعتها أخرى				

إيرادات مالية أعباء مالية				
النتيجة العادية قبل الضريبة				
الضريبة المستحقة على النتيجة العادية تغير الضريبة المؤجلة على النتائج العادية				
النتيجة الصافية للأنشطة العادية				
العناصر غير العادية –أعباء– العناصر غير العادية– إيرادات–				
النتيجة الصافية للنشاط				

المصدر :شعيب شنوف ،" التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الإبلاغ المالي "، دار زهران، عمان ،2012، ص155

2–جدول تدفقات الخزينة :

هو قائمة مهمة كما ينص عليه المعيار الدولي الأول "IAS 1"* وهدفه هو إعطاء معلومات عن الخزينة نتيجة أهمية وجود السيولة وتحقيق التوازن المالي في المؤسسة، ويسمح بتفسير التغيرات التي حدثت في خزينة المؤسسة وتصنيف ثلاثة مجموعات من العناصر المسؤولة عنها (دورة الاستغلال، دورة الاستثمار، دورة التمويل).

- يعد جدول تدفقات الخزينة بطريقتين، طريقة مباشرة وطريقة غير مباشرة :

أ– الطريقة المباشرة :

هي نفس المضمون في الطريقة غير المباشرة لكن ننطلق من التحصيلات والتسديدات سواء المتعلقة بالإستغلال كالزبائن والموردين أو المتعلقة بالإستثمار كالحيازة أو التنازل على الإستثمار أو العمليات المتعلقة بالتمويل، الإقراض ،تسديد القروض، رفع رأس المال...الخ.

ب– الطريقة غير المباشرة :

هي الطريقة السفلية التي تعتمد على جدول حسابات النتائج وعلى الميزانية وعلى جدول تغيرات الأموال الخاصة، جمع التغيرات الناتجة عن دورات الثلاث السابقة يفسر لنا التغير الذي حدث في المؤسسة إيجابا أو سلبا.[1]

جدول (4-1) جدول تدفقات أموال الخزينة (الطريقة المباشرة) :

البيـــــــان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين			
الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب عن النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (يجب توضيحها)			
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة العملياتية (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار			
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مادية أو غير المادية			
التحصيلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير المادية			
المسحوبات عن إقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عملية بيع تثبيبتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الإستثمار (ب)			

[1] حواس صلاح، "**المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي دروس ،مواضيع ومسائل محلولة** "، مرجع سبق ذكره ،ص202.

*"IAS 1" International Accounting Standard 1يغطي هذا المعيار المحتويات والشكل الذي يتوجب أن تعرض به القوائم المالية،

تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل التحصيلات في أعقاب إصدار أسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها التحصيلات المتأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة			
صافي تدفقات أمال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات تغير أموال الخزينة في الفترة(أ+ب+ج)			
أموال الخزينة ومعادلاتها عند إفتتاح السنة المالية أمال الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبية			

الطريقة غير المباشرة :

البيـــــان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتاتية من الأنشطة العملياتية **صافي نتيجة السنة المالية** **تحصيلات من أجل :** الإهتلاك والأرصدة تغير الضرائب المؤجلة تغير المخزونات تغير الزبائن والديون الدائنة الأخرى تغير الموردين والديون الأخرى قيمة البيع التي تزيد أو تنقص الصافية من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			
أموال الخزينة المتأتية من عمليات الإستثمار مسحوبات عن شراء تثبيتات تحصيلات عن مبيعات التثبيتات تأثير تغيرات محيط التجميد (1)			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الإستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عملية التمويل الحصص المدفوعة للمساهمين			

زيادة رأس المال النقدي إصدار القرض تسديد القروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الإفتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: عبد الوهاب رميدي، على سامي ،" المحاسبة المالية وفق النظام المالي والمحاسبي الجديد – مبادئ عامة /أمثلة وحلول "، مرجع سبق ذكره، ص47، ص48.

المبحث الثاني: أدوات التحليل المالي.

يعتبر التحليل بواسطة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي من أهم وأقدم الأدوات المستخدمة في تحليل المركز المالي للمؤسسة.

المطلب الأول: مؤشرات التوازن المالي.

1-1-التوازن المالي.

" هو الحالة التي يظل معها رصيد النقدية في كل لحظة موجبا، بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، مع تحقيق السير المالي والسيولة للمؤسسة.

أو هو الكيفية التي تصل بها المؤسسة إلى وضعية مالية تستطيع من خلالها سداد كافة مستحقاتها العاجلة مع ضمان عدم الوقوع في العجز المالي"[1]

1-2- مبدأ التوازن المالي:

ترتب عناصر الميزانية في كتل متجانسة وهذا حسب السيولة بالنسبة للأصول، والاستحقاقية بالنسبة للخصوم، بالإضافة إلى مبدأ السنوية وتحتوي الميزانية على أربعة كتل رئيسية:

- **جانب الأصول**: أصول ذات طبيعة طويلة المدى، أصول ذات طبيعة قصيرة المدى.

[1]- دردوري لحسن " **التشخيص المالي**"، مطبوعة موجهة لطلبة ماستر تخصص مالية وكمية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية تسيير والعلوم التجارية، بسكرة، 2014-2015، ص 48.

- **جانب الخصوم**: خصوم ذات طبيعة طويلة المدى، خصوم ذات طبيعة قصيرة المدى.

ومنه التوازن المالي يفترض بأن الأصول ذات الطبيعة طويلة المدى يجب أن تمول من خلال الخصوم ذات الطبيعة الطويلة المدى، بالمقابل الخصوم ذات الطبيعة القصيرة المدى وهي الالتزامات التي يجب أن يوفى بها خلال فترة لا تتجاوز السنة، منطقيا يجب أن يقابلها أصول ذات طبيعة قصيرة المدى، والتي يمكن تحويلها إلى سيولة في وقت قصير[1].

1-3- شروط التوازن المالي:

من أجل أن يتحقق التوازن المالي يجب توفر الشروط التالية:

- **الشرط الأول**: رأس المال العامل الصافي الإجمالي أي$BFRg >0$

يتحقق هذا الشرط إذا تمكنت المؤسسة من تكوين الاستخدامات المستقرة اعتمادا على الموارد الدائمة، أي تمويل استثمارات المؤسسة اعتمادا على الموارد الطويلة والمتوسطة الأجل (رؤوس الأموال الخاصة والخصوم غير المتداولة بالإضافة إلى مخصصات الإهتلاكات والمؤونات)

- **الشرط الثاني**: أي يغطي رأس المال العامل الصافي الإجمالي الاحتياج في رأس العامل أي $BFRg>FRng$

لا يكفي للمؤسسة أن تحقق رأس مال عامل موجب بل يجب أن يغطي هذا الهامش احتياجات دورة الاستغلال.

الشرط الثالث: خزينة موجبة$TN> 0$ يتحقق هذا الشرط بتحقق الشرطين الأول والثاني، كما يمكن النظر إليه بأن المؤسسة تمكنت من تغطية موارد الخزينة والمتمثلة في الإعتمادات البنكية الجارية بواسطة استخدامات الخزينة المتمثلة في المتاحات.[2]

---

[1]- شعيب شنوف، " **التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IRFS** " مرجع سبق ذكره، ص 118.

[2]- دردوري لحسن " **مطبوعة في مقياس التشخيص المالي** " ،مرجع سبق ذكره،ص 48.

الشكل(1-1): يمثل التوازن المالي الأدنى

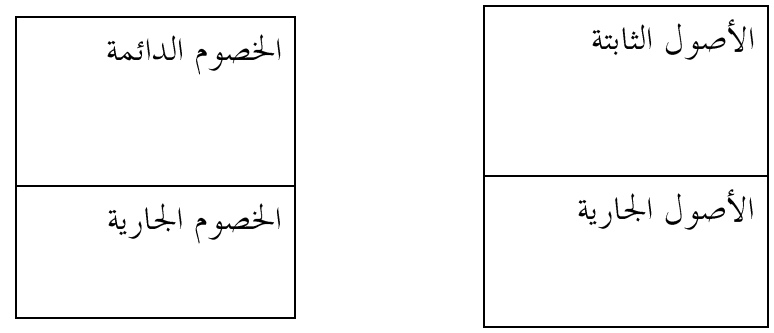

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على ما سبق

1-4كيفية علاج الاختلالات في التوازن المالي:

من بين النقاط الرئيسية التي يهتم بها التشخيص المالي هو أن يغطي رأس المال العامل الوظيفي الجزء الهيكلي من احتياج رأس المال العامل، فعندما تمارس المؤسسة أنشطة موسمية (يمكن تشخيص هذه الوضعية بأنها غير مقلقة لأنها تكون لفترة قصيرة ثم يعود التوازن المالي) ،نلاحظ خلال هذه الحالة ارتفاع في احتياج في رأس المال العامل الإجمالي أي BFRng > FRng وهوما يؤدي إلى خزينة سالبة ،بحيث يسعى المدير المالي للمؤسسة في هذه الحالة إلى الحصول على موارد قصيرة الأجل لخصم أوراق القبض أو اللجوء إلى السحب المكشوف.

ولكن إذا تواصلت واستمرت وضعية الخزينة السالبة فهذا يبين أن رأس المال العامل الوظيفي لم يعد كافيا لتغطية الاحتياج في رأس المال العامل، وهوما يستلزم ويستوجب على المؤسسة :

- رفع رأس المال العامل الوظيفي عن طريق الحصول على قروض طويلة الأجل والرفع في رأس المال أو التنازل عن الاستثمارات.

– خفض الاحتياج من رأس المال العامل من خلال التفاوض مع الموردين من أجل الحصول على مهلة أطول للتسديد أو التفاوض مع العملاء لمنح مدة أقصر للتحصيل، أو التخفيض من المخزونات[1].

أما إذا كانت خزينة المؤسسة موجبة بشكل دائم ومستمر فهذا يدل على أن رأس المال الوظيفي له قيمة مهمة مقارنة ب BFRng، وهوما يطرح مشكلة الربحية لذلك لابد على المسير المالي أن يقوم بالإجراءات التالية:

– تخفيض رأس المال العامل بواسطة التسديد المسبق للقروض طويلة الأجل أو توزيع الأرباح.

– الزيادة في الاحتياج لرأس المال العامل بواسطة التسديد للموردين في أسرع وقت وهو الأمر الذي يمكن من الحصول على خصم تعجيل الدفع أو الزيادة في مهلة التحصيل الممنوحة للزبائن وهو الشيء الذي يمكن من اكتساب حصة أكبر في السوق.[2]

2- مؤشرات التوازن المالي:

هي الطرق التحليلية التي يقوم بها المحلل المالي لتحليل قائمة المركز المالي للمؤسسة (الميزانية) من حيث السيولة التي تتوفر عليها وقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها المستقبلية التي تمكنها من تغطية الديون طويلة وقصيرة الأجل دون اللجوء إلى التمويل الخارجي أو الاحتياجات المحتفظ بها للحالات الطارئة.

ومن التعريف السابق ذكره يمكن تعداد هذه المؤشرات وتقسيمها إلى 3 أنواع:

2-1 – رأس المال العامل :

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل، وهناك من يطلق عليها هامش أمان المؤسسة، ويظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جهود بعض العناصر عن الحركة من الأصول

[1]– دردوري لحسن" **مطبوعة في التشخيص المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص49.

[2]– نفس المرجع السابق، ص50.

المتداولة كتوقف حركة بعض المخزونات أو تعسر تحصيل بعض الحقوق فتتحول إلى أصول ثابتة فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك أموال دائمة لتغطيتها [1].

-أ- أهمية رأس المال العامل:

لرأس المال العامل أهمية كبرى داخل أي مؤسسة ويمكن تلخيص هذه الأهمية من خلال ناحيتين هما:

- من الناحية التشغيلية: إذا لم يتوفر رأس المال المتداول فلن تتمكن المؤسسة من الإنتاج لمستوى معين من المبيعات أو أنها لم تستطيع زيادة الإنتاج ليواكب النمو في المبيعات في كلتا الحالتين ،إن ذلك يفوت على المؤسسة مبيعات أرباحا محتملة.
- ومن الناحية التمويلية: إذا كان هناك نقص في رأس المال المتداول فإن ذلك يؤثر سلبيا على الملاءة المالية للمؤسسة ويسبب تراجع التصنيف الائتماني للمؤسسة، ما يجعل من الصعوبة الحصول على تمويل جديد بشروط ملائمة.

وبالتالي يمكن تلخيص الأسباب التي تجعل إدارة رأس المال العامل من الأهمية بمكان في الآتي:

- يشكل رأس المال العامل جزءا كبيرا من إجمالي أصول المؤسسة فعلى الرغم من أن مستوى رأس المال العامل يختلف اختلافا جوهريا بين الصناعات المختلفة إلا أن المؤسسات الصناعية ومتاجر التجزئة تشكل موجوداتها المتداولة أكثر من قيمة إجمالي موجوداتها.
- يستنفذ المدير المالي معظم وقته، إذ يخصص وقتا أكبر للقرارات التشغيلية اليومية المتمثلة بإدارة رأس المال العامل.
- العلاقة المباشرة بين نمو المؤسسة والحاجة إلى زيادة رأس المال، فنمو المؤسسة ممثلا بزيادة حجم مبيعاتها يتطلب مستويات عالية من رأس المال العامل لعمل هذا النمو في الإنتاج والمبيعات.

-ب-حساب رأس المال العامل:

-التأثير المباشر لرأس المال العامل على السيولة والربحية فالمزيج المناسب من مكونات رأس المال العامل يحافظ على سيولة الشركة من حيث إمكانية تحويل هذه المكونات إلى نقد دون خسارة، كذلك

[1]- مبارك لسلوس، "**التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الإقتصادية والتجارية والتسيير**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص31

يؤثر على ربحية الشركة حيث أن تمويل الزيادة في رأس المال العامل يتطلب تكاليف الأمر الذي يؤثر على الربحية، وتحسب بالصيغة التالية[1]:

رأس المال العامل =الأصول المتداولة – الالتزامات المتداولة

وعند الحصول على صافي رأس مال عامل كبير فإن ذلك يعتبر مؤشرا إيجابيا على سيولة المنشأة، ويتأثر رأس المال العامل كباقي النسب السابقة ببنود وتركيبة الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة وما يطرأ عليها من تغيرات وتأثيرات وتحسب كذلك بإحدى العلاقتين التاليتين[2]:

- **في الأجل الطويل** (من أعلى الميزانية)

رأس المال العامل =الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- **في الأجل القصير**(من أسفل الميزانية)

رأس المال العامل =الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل

- **الشكل(2–1): يوضح طبيعة حساب رأس المال العامل.**

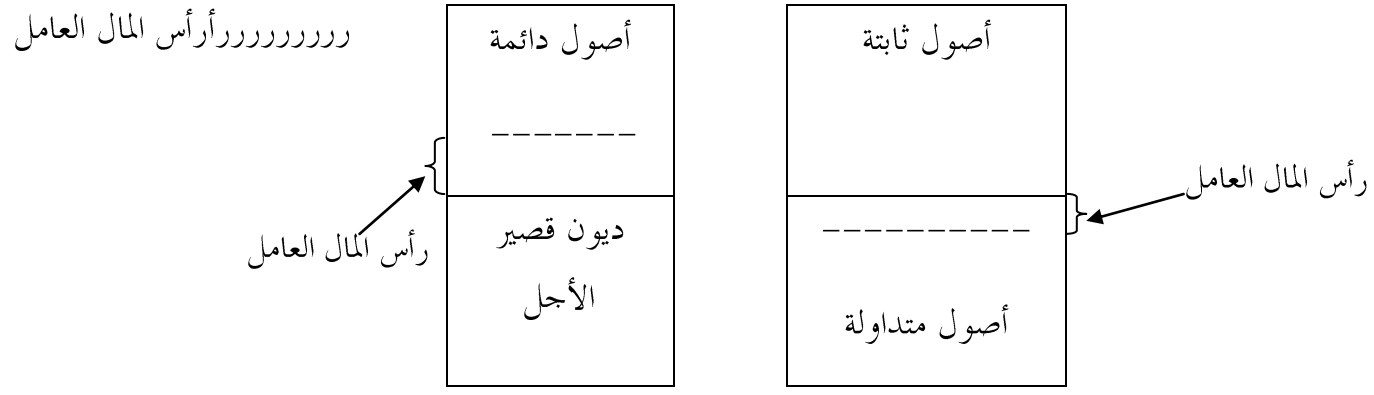

[1]– مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة" **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2006م –1426هـ،ص 133.

[2]– مبارك لسلوس، " **التسيير المالي**" مرجع سبق ذكره، ص 33.

المصدر: زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "التسيير المالي حسي البرنامج الرسمي الجديد"، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 49.

ج) حالات رأس المال العامل: سوف نقوم بتفسير حالات FR من أعلى الميزانية.

الشكل (3-1): وضعيات (حالات رأس المال العامل).

حالة رأس المال العامل	تفسير حالة رأس المال العامل
رأس المال العامل >0	هذا يعني أن الأصول الجارية > ديون قصيرة الأجل وهو وجود فائض في السيولة على المدى القصير وتعني قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في ميعادها
رأس المال العامل <0	الأصول الجارية < ديون قصيرة الأجل وتعني صعوبة المؤسسة على مواجهة ديونها على المدى القصير وعدم القدرة على تسديد ديونها في ميعادها
رأس المال العامل=0	الأصول الجارية= ديون قصيرة الأجل وهوما يسمى بالتوازن المالي الأدنى والمؤسسة هنا قادرة على تسديد ديونها قصير الأجل لكن قد تخلق التذبذبات في دورة الاستغلال صعوبات لديها.

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على ما سبق.

ب) أنواع رأس المال العامل:

يمكن تصنيف رأس المال إلى التصنيفات التالية [1]:

- **رأس المال العامل الإجمالي:** هو مجموع الأصول المتداولة، ويعبر عن حجم النشاط الاستغلالي كما يبين لنا نوع نشاط المؤسسة، ففي المؤسسة الإنتاجية تنخفض قيمة رأس المال العامل الإجمالي، وفي المؤسسة التجارية يرتفع وهو المسؤول المباشر عن توليد الأرباح، ويحسب كالآتي:

[1]- ساجي فاطمة، "**مطبوعة في التحليل المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص، 22، 23

رأس المال العامل الإجمالي= ∑ الأصول الجارية=قيم الاستغلال+ قيم قابلة للتحقيق+ قيم جاهزة

- **رأس المال العامل الصافي (الدائم)**: وهو جزأ من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول الجارية وهو الأكثر استعمالا في التحليل ويحسب كالآتي:

رأس المال العامل الصافي (الدائم)= الأموال الدائمة– الأصول غير الجارية

=الأصول الجارية – ديون قصيرة الأجل

- **رأس المال العامل الخاص**: وهو ذلك الجزء من رؤوس الأموال الجماعية المستعمل في تمويل جزء من الأصول الجارية بعد تمويل الأصول غير الجارية أي:

رأس المال العامل الخاص = رؤوس الأموال الجماعية – الأصول غير الجارية

= رأس المال العامل الدائم – ديون طويلة الأجل

- **رأس المال العامل الأجنبي**: وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها وتحسب كالآتي:

رأس المال العامل الأجنبي = ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل.

= رأس المال العامل الإجمالي – رأس المال العامل الخاص.

= مجموع الخصوم – رؤوس الأموال الجماعية.

– التغيرات في رأس المال وأسبابها:

يتغير حجم رأس المال الصافي بين فترة وأخرى ويكون التغير أحيانا بالزيادة وأحيانا أخرى بالنقصان ولابد لإدارة الوحدة من دراسة هذه التغيرات ومعرفة أسبابها وذلك من أجل رسم خططها وسياساتها المستقبلية.

ويمكننا تلخيص أسباب النقص والزيادة في رأس المال العامل الصافي كما يلي:

- **أسباب نقص رأس المال العامل الصافي:**

- النقص في الأموال الدائمة (تخفيض رأس المال، تسديد الديون الطويلة الأجل، توزيع جزء رمن الاحتياطات).

- الإستثمار في أصول ثابتة جديدة غير ممول من أموال دائمة جديدة.

- الخسائر المتحققة لأنها تؤدي لنقص الأموال الخاصة وبالتالي الأموال الدائمة.

- **أسباب زيادة رأس المال العامل الصافي:**

- الزيادة في الأموال الدائمة (زيادة رأس المال، الحصول على ديون طويلة الأجل، تكوين الاحتياطات).

- التخلي عن بعض الأصول الثابتة بالبيع.

- الأرباح المحققة والغير الموزعة.

- مخصصات استهلاك الأصول الثابتة [1].

شكل (4-1): أسباب التغير في رأس المال العامل.

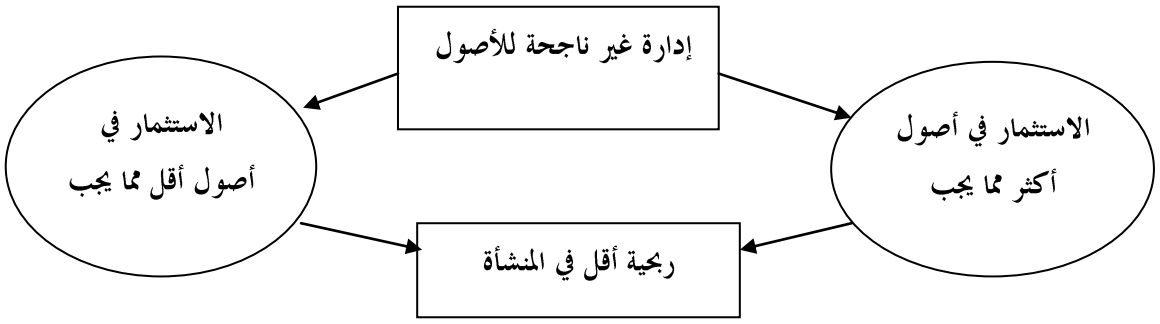

المصدر: محمد سامي راضي، "**تحليل التقارير المالية**" ،محاسبي، مالي، ائتماني، دار التعليم الجامعي، مصر، 2015، ص172.

2-2- احتياجات رأس المال العامل:

إن نشاط المؤسسة الاستغلالي عملية تستوجب (بالإضافة إلى القيم الثابتة) توفير مجموعة من العناصر وهي: المخزونات والقيم القابلة للتحصيل، وهذه العملية تولد مصادر قصيرة الأجل (متجددة)

[1]-منير شاكر، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور "**التحليل المالي مدخل صناعة القرار**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2008، عمان، الأردن، ص116،117.

وهي الديون الممنوحة من الموردين، أو التسبيقات الممنوحة، هذه المصادر تمول جزءا من الأصول المتداولة، فيجب على المؤسسة أن تبحث عن جزء آخر مجمل وهوما يسمى باحتياجات رأس المال العامل أو بعبارة أخرى فإن المؤسسة في دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتها ومدينيها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) وإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهوما يسمى باحتياج رأس المال العامل [1].

ومنه يمكن تعريف احتياجات رأس المال بأنها كل الموارد التي تحتاج لها المؤسسة خلال الدورة للقيام بنشاطها على أكمل وجه وذلك لتحقيق أهدافها على المدى القصير والطويل.

2-2-1 حساب احتياجات رأس المال العامل [2] :

احتياجات رأس المال العامل: (الأصول المتداولة – القيم الجاهزة) (الديون القصيرة الأجل – السلفيات المصرفية).

- **وهناك شكل يوضح لنا الاحتياجات في رأس المال العامل:**

شكل(5-1): احتياجات رأس المال العامل.

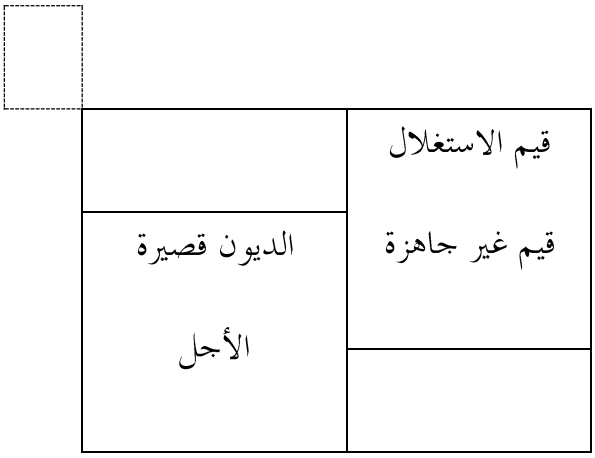

[1]-باديس بن يحيى بوخلوه، " **أمثلة في تسيير خزينة المؤسسة**"، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2013م-1434ه، ص 35

[2]مبارك لسلوس ،"**التسيير المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص35

قيم جاهزة	سلفيات مصرفية

احتياجات رأس المال العامل

المصدر: باريس بن يحيى بوخلوه "**الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة**" دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2013م-1434ه ص36.

2-3 الخزينة:

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة، ويتجدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها.

في التحليل المالي، كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلا،[1] حيث توفق بين توظيف السيولة الجاهزة في دورة الإستغلال وتسديد المستحقات التي انقضى أجلها وتحسب الخزينة بالعلاقتين التاليتين:

الخزينة= القيم الجاهزة – السلفيات المصرفية

والعلاقة الثانية تعتمد على العناصر الذي سبق ذكرها في المبحث هذا:

الخزينة = رأس المال العامل – احتياجات رأس المال العامل

[1] مبارك لسلوس ،"**التسيير المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص35.

ويمكن تمثيل الخزينة بالشكل التالي :

شكل(6-1): خزينة المؤسسة.

القيم الجاهزة	الخزينة
	السلفيات المصرفية

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على ما سبق

2-2-2 وضعيات الخزينة: للخزينة أهمية كبيرة في المؤسسة وعند حساب المحلل أو المسير المالي لها تنتج عنها 3 وضعيات للخزينة وهي تتمثل في [1]:

– **الخزينة الموجبة**: إذا كامن رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل هذا يعني أن المؤسسة تقوم بتجميد قسط أو جزأ من أموالها لتغطية احتياجات رأس المال العامل مما يطرح مشكلة الربحية، وعليه يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تعظم قيم استغلالها عن طريق شراء المواد الأولية أو تمديد آجال الزبائن أو تقديم تسهيلات في التسديد.

– **الخزينة السالبة**: إذا كان رأس المال العامل اقل من احتياجات رأس المال العامل. هذا يعني أن موارد المؤسسة غير كافية لتغطية كل احتياجاتها، وبالتالي فالمؤسسة في حالة عجز، لذا يجب عليها أن تحصل حقوقها أو تطلب قروضا من البنك أو تتنازل عن بعض استثماراتها التي تؤثر على طاقاتها وسياساتها الإنتاجية، أو بعض من مواردها.

– **الخزينة الصفرية (المثلى)**: إذا كان رأس المال العامل = احتياجات رأس المال العامل.

هذا يعني أن المؤسسة محافظة على توازنها المالي، ولكن من الصعب الوصول إلى هذه الوضعية في المدى القصير جدا، والخزينة المثلى هي التي تحقق السير العادي للمؤسسة ولا توقعها في مشكلة الخلل بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

[1]-باديس بن يحيى بوخلوه، مرجع سبق ذكره، ص-ص؛36-38

والشكلان التاليان يمثلان كل من وضعيات الخزينة وكذا علاقة الخزينة باحتياجات رأس المال العامل

شكل (1-7): رسم بياني لوضعية الخزينة.

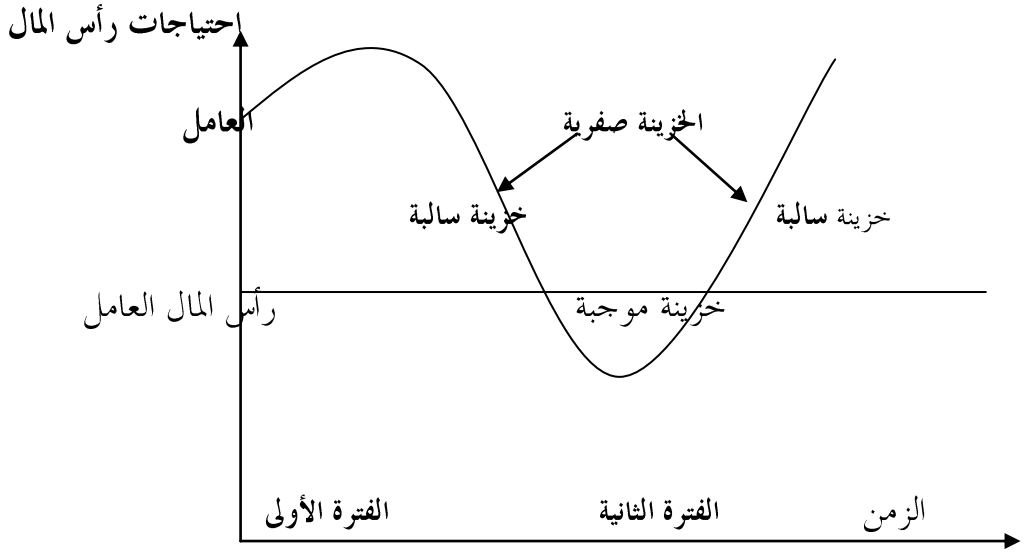

المصدر: باديس بن يحي بوخلوه،"الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة "، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص59.

شكل (1-8): شكل بياني يوضح علاقة الخزينة برأس المال العامل.

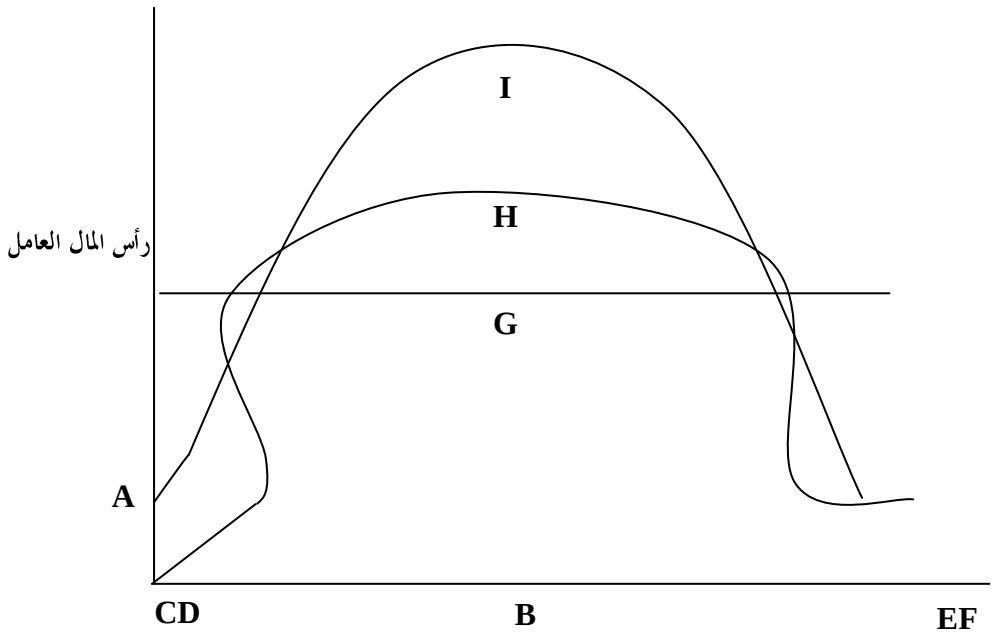

المصدر: باديس بن يحي بوخلوه، "**الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة** "، دار الحامد، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص59.

الشكل السابق يمثل احتياجات رأس المال العامل لمؤسستين AوB حيث أين متوسط احتياجاتها ورأس مالها العامل متطابقان.

-**المؤسسة A**: لها خزينة سالبة خلال فترة قصيرة (E-D) غير أن احتياجها الأقصى يمثل (I-G).

-**المؤسسة B**: تملك خزينة سالبة خلال الفترة(F-C) لكن احتياجها الأقصى (H-G).

ومن هنا يمكن استنتاج أن زيادة احتياجات رأس المال العامل تكون بفعل زيادة نشاط المؤسسة والذي يكون مطابقا لزيادة مماثلة في المردودية، غير أنها قد تنتج أيضا عن تغير في شروط الاستغلال ،وبالتالي زيادة فترة طول القرض الممنوح للعملاء أو طول فترة التخزين، مما يؤدي إلى زيادة الاحتياج لتمويل دورة الاستغلال، وبالتالي انخفاض رصيد الخزينة.

المطلب الثاني: النسب المالية.

تعتبر النسب المالية من المؤشرات الهامة في التحليل المالي للمؤسسة لذا أتفق الكثير من الاقتصاديين على أهميتها ومنها نستخلص هذه المكونات التالية:

1- تعريف النسب المالية:

تعرف على أنها علاقة متجانسة يربط بينها منطق اقتصادي بهدف استخلاص مؤشرات تطور ظاهرة معينة، وهذا يعني أنه هناك عدد لا نهائي منها [1].

تعرف أيضا على أنها دراسة العلاقة بين متغيرين والتي تعطي لنا دلالات وتقدم معلومات تساعد على تشخيص وضعية المؤسسة واتخاذ القرارات المالية المناسبة [2].

كما يمكن أن نعرفها على أنها إيجاد علاقة كمية بين عناصر قائمة المركز المالي "الميزانية"، قائمة الدخل" ،"جدول حسابات النتائج"، فمثلا بقسمة الأصول الجارية على الخصوم الجارية نستطيع التعرف

[1]- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "**التسيير المالي حسي البرنامج الرسمي الجديد**"، مرجع سبق ، ص36

[2]- دردوري لحسن، " **التشخيص المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص57

على مدى قدرة الأصول الجارية على تغطية الخصوم الجارية [1].

كما جاء مفهوم آخر بأن النسب المالية قادرة على مقابلة احتياجاتها التقليدية التي تتمثل في التعرف على مواطن الضعف والقوة في مركزها المالي كما أن هناك احتياجات منبثقة من أجهزة أخرى خارج الشركة [2].

2- أنواع النسب المالية :

تشمل النسب المالية جوانب متعددة من نشاط المؤسسة من سيولة ومردودية وطريقة تسيير مجموع الأصول بالإضافة إلى مدى اعتماد المؤسسة في تمويلها العام على مواردها الذاتية والأجنبية، والمخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تقوم به المؤسسة كخطر الاستغلال، خطر الإفلاس والخطر المالي وتصنف غلى عدة نسب نذكر منها [3] :

2-1 نسب الهيكلة :وهي النسب التي تمكن من دراسة الهيكل المالي للمؤسسة وذلك بالاعتماد على أصول وخصوم المؤسسة المسجلة في ميزانيتها والتي تضم نشاطها [4] ،وحسب الميزانية نجد :

2-1-1 نسب هيكلة الأصول: ترتبط هذه النسب بطبيعة نشاط المؤسسة والقطاع الاقتصادي التي تنتمي إليه، الهدف من حسابها هو البحث عن الوضعية المثلى لاستعمال الأموال المستثمرة والوصول حسب طبيعة نشاط المؤسسة إلى التوازن الأمثل لعناصر الأصول على مختلف المراكز.

نسبة الأصول غير الجارية =(إجمالي الأصول غير الجارية / مجموع الأصول) × 100.....A

نسبة الأصول الجارية =(إجمالي الأصول الجارية / مجموع الأصول) × 100.....B

[1]- ساجي فاطمة، " **التحليل المالي** "، موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية تيارت، 2017/2016، ص31

[2]- أبو الفتوح علي فضالة، "**التحليل المالي وإدارة الأعمال**"، مرجع سبق ذكره، ص 21

[3]-زغيب مليكة، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، مرجع سبق ذكره، ص 37

[4]-ساجي فاطمة، " **التحليل المالي** "، مرجع سبق ذكره ،ص 32

نسبة قيم الإستغلال =(قيم الإستغلال / إجمالي الأصول الجارية) × 100..... C

نسبة القيم القابلة للتحقيق =(قيم قابلة للتحقيق / إجمالي الأصول الجارية) × 100.....D

نسبة القيم الجاهزة = (قيم جاهزة ÷إجمالي الأصول الجارية) ×100.....E

2-1-2 نسب هيكلة الخصوم: ترتبط هذه النسب بموجودات المؤسسة وكيفية الإستغلال الأمثل لها وذلك للقيام بنشاطها على أكمل وجه ونجد:

نسبة الأموال الدائمة= (الأموال الدائمة ÷مجموع الخصوم×100.....A
نسبة رؤوس الأموال الجماعية =(رؤوس الأموال الجماعية÷ مجموع الأموال الدائمة)×100.....a
نسبة الديون طويلة الأجل =(الديون طويلة الأجل ÷ مجموع الأموال الدائمة)×100.....b

a+b=100%

نسبة الديون قصيرة الأجل =(الديون قصيرة الأجل÷ مجموع الخصوم)×100.....B

A+B+100%

2-2-نسب التمويل: وهذه النسب توضح لنا قدرة المؤسسة على تمويل ديونها طويلة أو قصيرة الأجل ومدى اعتمادها على أموالها الخاصة في ذلك أوفي الاستدانة الخارجية ونجد فيها:

2-2. **1 نسبة التمويل الدائم:** تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل الأموال للأصول غير الجارية ولكي تكون هذه النسبة جيدة يجب أن تفوق 100%.

نسبة التمويل الدائم= (الأموال الدائمة ÷الأصول غير الجارية) ×100

2-2. 2 نسبة التمويل الخاص: تعبر هذه النسبة عن مدى تمويل الأموال الخاصة للمؤسسة للأصول غير الجارية، يجب أن تكون هذه النسبة أكبر من 25%، تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة الذاتية ي تمويل جزء من انجازاتها ويجب على المؤسسة إذا فكرت في تطبيق استراتيجية النمو" توسيع النشاط"، مثل رفع كمية الإنتاج أن تقوم برفع رأسمالها إذا كانت هذه النسبة أقل من 25%.

نسبة التمويل الخاص= (رؤوس الأموال الجماعية + الأصول غير الجارية)×100

2-2-3 القدرة على الوفاء: تعبر هذه النسبة على قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها عن طريق ما تملكه من أصول مادية، معنوية ومالية، وحتى تكون جيدة يجب أن تكون أكبر من 1.

نسبة القدرة على الوفاء = مجموع الأصول ÷ مجموع الديون

2-2. 4 نسبة التمويل الخارجي" الاستدانة الكلية" " المديونية" : تعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للشركة، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول هذا الإجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها الشركة من حيث عبئ ديونها، نسبة الدين أكبر من 100% تشير إلى أن مديونية الشركة أكبر من أصولها وبالتالي فإن الشركة أعلى مستوى من المخاطر، وتعتبر نسبة 40% نسبة مقبولة في معظم الصناعات وكلما انخفضت هذه النسبة فإن الشركة ستمتلك أصول تزيد عن قيمة مديونيتها. [1]

نسبة المديونية=(مجموع الديون÷ مجموع الأصول)×100

وتستخدم نسبة الديون قصيرة الأجل ونسبة الديون طويلة الأجل، لتحليل المركزين الماليين القصير والطويل الأجل، وذلك من خلال تحديد قابلية أصول الشركة على تغطية الالتزامات في تاريخ استحقاقها حسب الصيغ التالية:

[1] فهمي مصطفى الشيخ،" **التحليل المالي**"، الطبعة الأولى، SME Financial، رام الله، فلسطين، 2008، ص 52،53 .

نسبة المديونية قصيرة الأجل=(الديون قصيرة الأجل÷ مجموع الأصول)×100

نسبة المديونية طويلة الأجل=(الديون طويلة الأجل÷ مجموع الأصول)×100

2-3 نسب السيولة:

هي النسب التي تقوم بتحليل الأصول غير الجارية لمؤسسة وذلك لتفادي المشاكل المالية، التعسر المالي أو حتى إفلاس المؤسسة يجب التأكد من إمكانية تسديد مدفوعاتها [1].

وتتلخص في النسب التالية [2]:

2-3. 1 نسبة التداول السيولة العامة :

السيولة العامة=(الأصول المتداولة÷ الديون المتداولة)×100

على أية حال حتى ولو أن نسبة التداول زادت عن 200% المشاريع تهتم بأن لا تعتبر المرونة الفعالة كثيرة البعد عن الأصول المتداولة التي تحدد بالبضاعة.

في هذه الحالة، النسب السريعة يجب أن تقتبس كأداة تكميلية أو إضافية.

2-3. 2 السيولة السريعة:

السيولة السريعة= (الأصول السريعة* ÷الديون المتداولة)×100

نسبة المقياس ملائمة بنسبة 100 % أو أكثر، لذلك إذن النسبة السريعة تضمن ديون سيئة أي غير قابلة للتحصيل قبل الذمم الدائنة، ومستحقات القبض من التجارة والفواتير وبالإضافة إلى المخاطر العالية كخسارة الديون الغير قابلة للتحصيل، في هذه الحالة تكون نسبة النقد أو بالسيولة مدخل أو أداة تكميلية.

---

[1] فهمي مصطفى الشيخ، "**التحليل المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص 31

[2] – شريف مصباح أبوكرش، "**الدليل العلمي لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1424ه-2004م، عمان ،الأردن، ص 90.

2-3. 3 نسبة النقد (السيولة الآنية الفورية)

السيولة الآنية (الفورية) =(الخزينة ÷الديون المتداولة)×100

2-4-نسب النشاط(التسيير):

تقيس لنا هذه المجموعة من النسب، كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ذات درجات السيولة المختلفة وكذا حركتها ومعدل دوران كل من حقوق الزبائن، الموردين والنقدية البطيئة والمتمثلة في المخزونات[1]، ونجد فيها:

2-4-1 مهلة ائتمان الزبائن :

تقيس هذه النسبة المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها حتى يسددوا ما عليه من ديون اتجاهها، ويجب أن لا تتجاوز 90يوما عادة وعلى العموم يجب مقارنتها دائما بنسبة أخرى هي مهلة (مدة الموردين).

$$\text{مهلة ائتمان الزبائن} = \frac{\text{الزبائن+القبض أوراق}}{\text{المبيعات السنوية متضمنة الرسم}} \times 360$$

2-4-2 مهلة تسديد الموردين :

تبين لنا هذه النسبة المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تتمكن من تسديد ما عليها من ديون، ويجب أن تكون أقل من مدة تسديد الزبائن حتى تتمكن المؤسسة من تحصيل ذممها لمواجهة هذه الديون، وفي الحالة المعاكسة ستجد المؤسسة نفسها في مواجهة صعوبات في السيولة مما ينعكس عليها.

$$\text{مهلة تسديد الموردين} = \frac{\text{الموردين+ أوراق الدفع}}{\text{المبيعات السنوية متضمنة الرسم}} \times 360$$

2-4-3 معدل دوران المخزون:

وتتلخص في المعادلة التالية [1]:

[1]- زغيب مليكة،" **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، مرجع سبق ذكره، ص39،40

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

ويمكن استخدام الصيغة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

وبالرغم من أن العملية الحسابية الأولى أكثر شيوعا إلا أنه يفضل استبدالها بتكلفة البضاعة المباعة بسبب أن المبيعات تكون بالقيمة السوقية، بينما يظهر المخزون السلعي في السجلات بسعر التكلفة.

ويستخدم معدل دوران المخزون لمعرفة عدد مرات قيام الشركة ببيع المخزون واستبداله خلال فترة معينة، ويجب مقارنته مع شركات مماثلة في نفس القطاع، هذا ويشير انخفاض معدل الدوران إلى انخفاض نسبة المبيعات وبالتالي تراكم المخزون السلعي، حيث إن وجود فائض في المخزون يمثل استثمارا بعائد صفر، كما أنه يعرض الشركة إلى مخاطر انخفاض في مستوى أسعار المواد.

ويساعد على احتساب فترة الاحتفاظ بالمخزون المعروفة باسم أيام الجرد المعلقة، لإعطاء فكرة عن الزمن الذي تستغرقه الشركة في تحويل مخزونها إلى مبيعات وتحسب كالآتي:

$$\text{فترة الاحتفاظ بالمخزون} = \frac{365}{\text{معدل دوران المخزون}}$$

2-5 نسب المردودية (الربحية):

تعتبر الربحية هدف أساسي، وأمر ضروري لبقاء عمل الشركة واستمرارها، وغاية يتطلع إليها المساهمون، وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح.[2]

2-5-1 هامش صافي الربح :

[1] فهمي مصطفى الشيخ، "**التحليل المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[2]-فهمي مصطفى الشيخ، "**التحليل المالي**"، مرجع سبق ذكره، ص 41،42.

وتعتبر هذه النسبة مقياس لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات أو الإيرادات، وأعلى نسبة تشير إلى الشركة الأكثر ربحية، والتي لها سيطرة أفضل على التكاليف بالمقارنة مع الشركات المنافسة الأخرى، هامش الربح يظهر نسبة مئوية.

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

وعادة يقوم المحللون باحتساب هامش ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب حسب الصيغة التالية:

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{ربح العمليات قبل الفوائد و الضرائب}}{\text{صافي المبيعات}} \times 100$$

وتكون هذه النسبة بمثابة المقياس الحقيقي لكفاءة الإدارة، لكن لابد من قراءتها مع هامش صافي الربح للحصول على تفاصيل دقيقة لربحية الشركة.

2-5-2 المردودية المالية :

تقيس هذه النسبة مقدار ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صاف وتعد نسبة مهمة كون أحد أبرز أهداف التسيير المالي هو تعظيم ثروة المساهمين، ويحسب من خلال العلاقة التالية [1]:

$$\text{معدل المردودية المالية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

2-5-3 معدل المردودية الاقتصادية (العائد على مجموع الأصول) :

تقيس هذه النسبة الربح الذي تحققه الشركة مقابل كل دينار وظفته في استخداماتها، أي ما يعطيه الدينار الواحد من الاستخدامات الثابتة والجارية من نتيجة، لأن العبرة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ماهي في مردودية هذه الأصول، ويحسب هذا المعدل من خلال العلاقة التالية:

[1] دردوري لحسن، " **التشخيص المالي**"، مرجع سبق ذكره ،ص 64.

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الأرباح الصافية}}{\text{مجموع الإستخدامات}} \times 100$$

المطلب الثالث: التحليل المالي الوظيفي.

يعتبر التحليل المالي الوظيفي من طرق المؤسسة في تحليل عناصر نشاطها حسب الوظائف.

1-تعريف التحليل المالي الوظيفي:

حاول هذا التحليل تجاوز القصور الذي ظهر في تحليل سيولة استحقاق وذلك بتقديم معيار آخر لترتيب عناصر الموارد والاستخدامات يتناسب مع المفهوم الجديد للمؤسسة والذي يعرفها على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاث وظائف أساسية تتمثل في وظيفة الاستغلال والاستثمار والتمويل ولذلك عرف هذا التحليل بالتحليل المالي الوظيفي [1].

وعليه حسب هذا التحليل فإن المؤسسة تعرف على أنها وحدة اقتصادية تتضمن ثلاثة وظائف أساسية تتمثل في وظيفة الاستغلال والاستثمار ووظيفة التمويل مهمتها الرئيسية تحديد الهدف الرئيسي للمؤسسة لذلك تجاوز هذا المفهوم فكرة الذمة المالية للمؤسسة وفيما يلي نتطرق إلى هذه الوظائف الرئيسية باختصار:

- **وظيفة الاستغلال**: من بين الركائز الأساسية لهذا التحليل هي وظيفة الاستغلال وتحتل أهمية كبيرة في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة فهي تعبر عن النشاط الرئيسي وتحدد طبيعة المؤسسة إذا كانت صناعية أم تجارية أم خدماتية أو مختلطة.

إن هذه الوظيفة تبين الدورة القصيرة للاستغلال لأنها تعكس لنا عمليات الاستغلال المتعلقة بالشراء والإنتاج والبيع والتي يترتب عنها حقوق على الزبائن وديونا اتجاه الموردين.

– **وظيفة الاستثمار**: يرتكز الدور الأساسي لوظيفة الاستثمار في تزويد المؤسسة بكل أنواع التجهيزات اللازمة للممارسة كل أنواع الأنشطة الاستثمارية ويكون ذلك بعد القيام بدراسات الجدوى

[1] ساجي فاطمة " **التحليل المالي**" مرجع سبق ذكره، ص 40.

لكل استثمار ثم بعد ذلك المفاضلة بين مجموعة البدائل واختيار البديل الأمثل والذي يحقق المردودية والفعالية الاقتصادية القصوى وتتكون عمليات وظيفة الاستثمار من عمليتين رئيسيتين هما:

- **حيازة الاستثمار**: وتعني اقتناء حاجيات المؤسسة من التجهيزات والمعدات والتي ينتج عن اقتنائها نفقات تسمى بالنفقات الاستثمارية (تكلفة الاقتناء ومختلف المصاريف الملحقة).
- **التنازل عن الاستثمار**: يمكن للمؤسسة التنازل عن الاستثمار وذلك لعدة أسباب ومنها نهاية العمر الافتراضي للاستثمار والذي يتمثل في مدة الامتلاك المحاسبي أو تلجأ المؤسسة إلى التنازل عن جزء من استثماراتها لكي تقلص احتياجاتها المالية وقد يكون ذلك بسبب ظروف مالية سيئة وكل هذا من أجل إنعاش الخزينة ضمن الحلول الداخلية (الناتجة) المتاحة من أجل الخروج من حالة العسر المالي (العجز المالي).

– **وظيفة التمويل**: تعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف الرئيسية والأساسية في المؤسسة فهي ترتكز أساسا على تغطية الاحتياجات المالية للنشاط سواء تعلق الأمر بالاستثمار أو الاستغلال أو تعلق الأمر بالوظيفة المالية نفسها أو الخزينة الإجمالية ويمكن إبراز أهم مصادر التمويل الأساسية فيما يلي:

– **مصادر داخلية:** تتمثل هذه العناصر في التمويل الذاتي المتشكل من الأرباح المحققة في الدورات السابقة والاهتلاكات والمؤونات والتي تعتبر مصاريف مسجلة غير مستحقة دورها الرئيسي تعويض التآكل المادي والمعنوي في عناصر الأصول.

– **مصادر خارجية:** عندما تكون المصادر الداخلية غير كافية ولا تغطي كل الاحتياجات تلجأ المؤسسة لمصادر التمويل الخارجية من أجل تلبية كل احتياجاتها المادية وأهم هذه المصادر هي:

- اللجوء إلى البنوك ومختلف المؤسسات المالية من أجل الحصول على مختلف القروض.
- القيام برفع رأس المال ويعني ذلك فتح رأس مال المؤسسة للشراكة (إصدار أسهم، الاكتتاب وتقاسم الأرباح والخسائر) [1].

2–مؤشرات التحليل الوظيفي:

[1]- دردوري لحسن " التشخيص المالي "، مرجع سبق ذكره، ص 27.

قبل التطرق إلى مؤشرات التحليل المالي الوظيفي علينا معرفة تعريف الميزانية الوظيفية وأهم مكوناتها.

2-1-تعريف الميزانية الوظيفية: هي أداة ووسيلة إعلامية لطرق تمويل الاستخدامات المستقرة (الاستثمارات) ودورة الاستغلال وهدفها هو تشخيص التوازن المالي للمؤسسة وذلك استنادا إلى القاعدة الأساسية الذهبية للتحليل المالي " التوازن الأدنى" والقائمة على التوفيق بين مدة الاستخدام ومدة استحقاق الدين ويعني ذلك أن الاستثمارات طويلة الأجل يتعين تمويلها بموارد ومستقرة في حين يمكن تمويل الاستخدامات الجارية بموارد قصيرة الأجل [1].

2-2-مكونات الميزانية الوظيفية:

جدول(5-1): مكونات الميزانية الوظيفية.

الاستخدامات	الموارد
الاستخدامات المستقرة EXبقيم إجمالية - الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية - الأصول ذات الطبيعة المستقرة	**الموارد الدائمةRd:** - الأموال الجماعية. - الديون المتوسطة وطويلة لأجل. - مجموع المؤونات والاهتلاكات.
استخدامات الاستغلال EX بقيم إجمالية - المخزونات الإجمالية. - حقوق العملاء وملحقاتها	**موارد الاستغلال Rev:** - مستحقات الموارد وملحقاته.
استخدامات خارج استغلالEhex يقيم إجمالية - حقوق	**موارد خارج استغلال Rhex** موارد أخرى
استخدامات الخزينة Et - **المتاحات**	**موارد الخزينة Rt:** - الاعتمادات البنكية الجارية " قروض الخزينة"
مجموع الاستخدامات E بقيمة إجمالية	**مجموع الموارد " R" بقيمة اجمالية**

المصدر: ساجي فاطمة،" **التحليل المالي**"، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تيارت ،2017/2016، ص45.

وتنقسم الميزانية الوظيفة إلى أربعة مستويات وهي:

[1] المرجع السابق ذكره ،ص28.

- **مستوى الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة:** تتكون الموارد من مصادر التمويل المتوسطة وطويلة الأجل (الأموال الخاصة والديون متوسطة وطويلة الأجل والاهتلاكات والمؤونات والنتائج المتراكمة والاحتياجات) أما الاستخدامات المستقرة تتكون من الاستثمارات بمختلف أنواعها وكل العناصر ذات الطبيعة المستقرة.
- **مستوى استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال:** وتتكون من احتياجات دورة الاستغلال المتعلقة بالنشاط الرئيسي الذي تزاوله المؤسسة (صناعي، تجاري، خدماتي...الخ) وموارد تمويل هذه الاحتياجات.

حيث تشكل عنه استخدامات الاستغلال من مخزونات الزبائن والحسابات الملحقة، حسابات الموردون المدينون كضمانات الأغلفة والتسبيقات المقدمة، TVA للتحصيل....الخ، أما موارد الاستغلال فتتشكل من ديون الموردين والحسابات الملحقة، الزبائن الدائنون كضمانات الأغلفة والتسبيقات المحصلة من العملاء TVA للدفع...الخ.

- **مستوى الاستخدامات خارج الاستغلال وموارد خارج الاستغلال:** هذا المستوى يبين كل الاحتياجات والموارد التي ترتبط مباشرة بالنشاط الأساسي للمؤسسة أي تلك النفقات ذات الطبيعة الاستثنائية، فبالنسبة للاستخدامات خارج الاستغلال نجد مثلا حقوق التنازل عن الشيكات والحقوق اتجاه الشركاء (رأس المال المكتسب غير المدفوع) أما الموارد خارج الاستغلال فتضم على سبيل المثال مورد والقيم الثابتة ديون الشركاء، الضرائب على النتائج، والاشتراكات الاجتماعية للعمال...الخ.
- **مستوى الخزينة:** يتكون هذا المستوى من استخدامات الخزينة ومصادرها الأولى تشمل المتاحات النقدية في خزائن المؤسسة وحساباتها الجارية أما موارد الخزينة فتتمثل في الاعتمادات البنكية[1].

من خلال استعراضنا للتحليل المالي الوظيفي يمكننا الخروج بالاستنتاج التالي:

[1] دردوري لحسن،" **التشخيص المالي**" مرجع سبق ذكره، ص 30، ص31.

الميزانية الوظيفية:

- **ترتيب الحسابات:**

-ترتب الحسابات حسب وظيفتها.

-الفصل بين قيم الاستغلال وقيم خارج الاستغلال.

- الفصل بين ديون الاستغلال وديون خارج الاستغلال.

- **إعداد الميزانية:**

- بالقيم الإجمالية عادة(على خلاف الميزانية المالية).

- قبل توزيع نتيجة السنة (على خلاف الميزانية المالية).

-بعد معالجة الحسابات.

- **معالجة الحسابات:**

لهذه المعالجات نفس الأهداف كما هو الشأن في المنظور المالي وتخص تقريبا نفس الحسابات.

- **المفاهيم المستنتجة:**

إن إعداد الميزانية في المنظور الوظيفي يعني:

-تخصيص الموارد المستقرة في تمويل الاستخدامات الدائمة حسب وظيفتها.

-التركيز على الاحتياجات من رأس المال العامل التي تتميز بطابع دائم وبالتالي تتوسع دورة الاستثمارات.

-يجب تخصيص موارد مالية مستقرة كبيرة لتمويل توسع دورة الاستثمارات، آخذا بعين الاعتبار مثلا الإهتلاكات، المؤونات ونتيجة السنة كموارد مالية مستقرة.

-الفصل بين الاحتياجات من رأس المال العامل للاستغلال والاحتياجات من رأس المال العامل خارج الاستغلال[1].

[1] زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية 2010، ص81

2) – مؤشرات التحليل المالي:

نهدف من خلال الميزانية الوظيفية إلى استخراج المؤشرات المالية التي تقيس درجة التوازن المالي[1].

1–رأس المال العامل الصافي الإجمالي FRng :يعرف على أنه ذلك الجزء من" الموارد المالية الدائمة " المخصص لتمويل الأصول المتداولة " استخدامات الاستغلال".

ويعرف كذلك على أنه الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة للاستخدامات المستقرة باستخدامات الموارد المالية الدائمة " الموارد الدائمة " ويساوي الفرق بين الموارد الدائمة والاستخدامات المستقرة ويحسب بالعلاقة التالية:

$$FRng=R_S-E_S$$

يعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشرا مهما عن التوازن المالي طويل المدى، وذلك حسب حالات التي نذكر منها:

–الحالة الأولى: رأس المال العامل الصافي الإجمالي موجب $FRng>0$

ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل حيث يمكن للمؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحققت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المسبقة.

–الحالة الثانية: رأس مال العامل الصافي الإجمالي معدوم $FRng=0$ يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون أن تحقق فائض حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة الأجل دون تحقيق فائض ولا عجز.

–الحالة الثالثة: رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب $FRng<0$ يشير المؤشر إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة وحققت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها الدائمة.

2–الإحتياج في رأس المال العاملBFR g : ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الإحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية.

يتولد الاحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتها وبالتالي توجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهوما يصطلح عليه الاحتياج في رأس المال العامل.

-الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال BFRex:

$$\mathbf{BFRex = Eex - Rex}$$

يتميز بانتماء جميع العناصر سواء كانت حقوق أوديون إلى دورة الاستغلال ويمكن حسابه من خلال الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الاستغلال وموارد الاستغلال كما هو موضح في العلاقة التالية :

-الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال BFRhex:

يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات غير الرئيسية وتلك التي تتميز بالطابع الاستثنائي، ويحسب من الميزانية الوظيفية عن طريق الفرق بين استخدامات خارج الاستغلال وموارد الاستغلال :

$$\mathbf{BFRhex = Ehex - Rhex}$$

-الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي BFRg:

وهو مجموع الرصيدين السابقين ويعبر عن إجمالي الاحتياجات المتولدة عن الأنشطة الرئيسية وغيرها :

$$\mathbf{BERg = BFRex + BFRhex}$$

3-الخزينة الصافية الإجمالية :

تتشكل الخزينة الصافية الإجمالية عندما يتشكل رأس المال العامل الصافي الإجمالي في تمويل العجز، تمويل احتياجات دورة الاستغلال وغيرها وهوما قصدنا به الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي وعليه، إذا تمكنت المؤسسة من تغطية هذا الاحتياج تكون الخزينة موجبة وهي حالة فائض في التمويل وفي الحالة المعاكسة تكون الخزينة سالبة وهي حالة عجز في التمويل.

تحسب الخزينة الصافية الإجمالية انطلاقا من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة وانطلاقا من المعادلة للخزينة عن طريق الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي والاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي:

$$TNg = Et - Rt$$

$$TNg = FRng - BFRng$$

المبحث الثالث :التحليل المالي المصرفي.

التحليل المالي أداة لقياس الأداء المالي للمؤسسات التجارية وكذا المؤسسات المالية ومنها البنوك وفي هذا المبحث يتم التطرق لهذا التحليل.

المطلب الأول: ماهية التحليل المالي المصرفي.

البنك كأي مؤسسة أخرى ناشطة في قطاع مغاير لها تحتاج لأداة رقابية وتحليلية، فبهذا قامت البنوك باستحداث تحليل مالي خاص بنشاط القطاع البنكي وذلك لتحقيق أهدافها واتخاذ قراراتها.

1- مفهوم التحليل المالي المصرفي:

يعد التحليل المالي أداة لتفسير القوائم المالية وبيان مدلول الأرقام المتحصل عليها ،وكذا بيان العلاقة بين مختلف المكونات داخل المؤسسة، وبهذا التحليل المالي المصرفي :

-هي الطرق، الكيفيات، الآليات أو العمليات التي تمكننا من تحليل موجودات ومطلوبات البنك وذلك لتقييم أدائها وإمكانية اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق لنا الأهداف المنشودة من قيام البنك. [1]

2- أهمية التحليل المالي المصرفي :

للتحليل المالي أهمية كبيرة لقيام البنوك واستمراريتها وكذا تحقيق أهدافها فيقوم المحلل المالي باللجوء إليها لما تقوم به وتتمثل فيما يلي :

-توفير المعلومات اللازمة لتقييم البنك ،ومركزه المالي، مدى فعالية أنشطته وكفاءتها.

- يساعد في تحديد نقاط القوة في البنك ومن ثم يستطيع البنك البناء عليها في خططه المستقبلية، وتحديد نقاط الضعف للعمل على تلافيها، أي يساعد البنك في ترشيد قراراته الإدارية.

-يساعد في تقييم أداء الإدارات المختلفة في البنك، ومدى كفاءتها في إنتاج عائد ملائم من الأموال المتاحة لديها

- ويبدأ التحليل المالي بتحليل القوائم المالية ،وتبدأ الخطوة الأولى في تحليل القوائم المالية للبنك بتحديد الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها، لأن نشاطات البنك يجب أن توجه نحو تحقيق أهداف

[1] هشام جبر، "**إدارة المصارف**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،الطبعة الأولى ،2008،ص 301.

محددة ،فكل بنك له أهدافه المحددة التي قد تكون النمو التطور السريع ،بينما قد يكون هدف بنك آخر تخفيض المخاطر والنمو الهادئ، وإعطاء صورة البنك القوي للجمهور، مع تحقيق عائد معقول للمساهمين، اما الهدف الرئيسي لأي بنك فهو تعظيم القيمة السوقية للبنك أي تعظيم قيمة السهم.[1]

3- أوجه الاختلاف المتعلقة بإعداد القوائم المالية في البنك التجاري عنها من المؤسسات الإقتصادية الأخرى :

إعداد الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي في البنك التجاري، تقوم على نفس الأسس والمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، مثله مثل المؤسسات الأخرى التجارية والصناعية والخدمية،...الخ، إلا أنه توجد بعض "الاختلافات" النابعة أساسا من اختلاف طبيعة نشاط البنك التجاري عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى، ويمكن حصر أهم الاختلافات باختصار فيما يلي :

- جرى العرف المحاسبي على ترتيب عناصر الأصول في البنك التجاري على أساس "عامل السيولة" أي لمدى سهولة تحويل الأصل إلى نقدية، وليس كما هو معروف ومتبع في المنشآت الأخرى، والتي يتم ترتيب الأصول في قائمة المركز المالي وفقا لمدى ة تحويلها إلى نقدية.
- عند إعداد القوائم المالية في البنك التجاري، تزداد أهمية تطبيق سياسة الحيطة والحذر، وإتباع "أساس الاستحقاق" ،إذ تمثل مشكلة تحديد المصروفات المقدمة والمستحقة، والإيرادات المقدمة والمستحقة، الأهمية النسبية الأولى بالنسبة للبنك التجاري، باعتباره مؤسسة خدمية، وتتضاءل مشكلة "استهلاك الأصول " الثابتة في البنك التجاري.
- باعتبار البنك التجاري مؤسسة تقدم خدمات بنكية، تتعلق بحركات الأموال، و" المادة الخام" بالنسبة للبنك هي "النقود"، وخدمات غير ملموسة، أي لا ينتج "سلعا" ملموسة، فلا يوجد بالبنك مشكلة جرد وتقويم المخزون السلعي من البضاعة آخر المدة.
- البنك التجاري يستخرج نتيجة أعماله في نهاية السنة المالية، في حساب واحد هو(حساب الأرباح والخسائر)

[1] هشام جبر ،" **إدارة المصارف** "، مرجع سبق ذكره، ص301.

ولا يتبع المراحل المحاسبية لقياس الدخل مرورا بحساب المتاجرة (أو التشغيل) المتبع في الوحدات والمؤسسات الأخرى.

- قائمة المركز المالي التي يعدها البنك التجاري، تتضمن عدد كبير من (الحسابات النظامية)، من جانبي القائمة، وبشكل لا يتواجد في الميزانية العمومية التي تعدها المؤسسات في الأنشطة الأخرى غير البنكية.
- الأصول الثابتة التي تظهر قيمتها في قائمة المركز المالي للبنك التجاري تمثل نسبة ضئيلة من إجمالي أصول البنك، نظرا لعدم احتياج البنك إلى أصول ثابتة كثيرة لممارسة نشاطها.[1]

المطلب الثاني :ميزانية البنك ومكوناتها.

تستخدم البنوك العديد من القوائم المالية في تحليل حساباتها وأدائها ومن أهم القوائم التي يتم اللجوء إليها هي الميزانية الختامية

1- ميزانية البنك :

لا يختلف مفهوم ميزانية البنك عن مفهوم الميزانية الخاصة بالقطاعات الأخرى إلا انها لها مميزاتها

1-1- مفهوم ميزانية البنك :

تعرف قائمة المركز المالي في الفقه المحاسبي بانها كشف أو قائمة بالحسابات المتبقية بعد إجراء التسويات الجردية اللازمة وتصوير حساب الأرباح والخسائر، ومن ناحية التمويل تعرف بأنها قائمة بمصادر الأموال وأوجه استخدامها.[2]

هي سجل من أصول وخصوم البنك في فترة زمنية محددة بغرض بيان المركز المالي للبنك، ويوضح جانب الخصوم موارد البنك المختلفة بينما الأصول توضح الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد.[3]

[1] محمد فضل سعد، فؤاد الفسفوس، "**المحاسبة في المنشآت المالية –بنوك- شركات تأمين**"، دار كنوز المعرفة، الأردن ،2009، ص209.

[2] محمد جمال هلالي، عبد الرزاق شحاة ،"**محاسبة المؤسسات المالية- البنوك التجارية وشركات التأمين**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2003، ص301.

[3] حسين محمد سمحان، إسماعيل يوسف يامن ،" **إقتصاديات النقود والمصارف** "، دار صفاء، الطبعة الأولى، الأردن ،1432/2011 ،ص123.

مما سبق يمكننا تعريف ميزانية البنك على أنها :

جدول بجانبين يرصد كل ما يملك البنك من أصول وخصوم للقيام بنشاطه خلال سنة مالية

1-2-خصائص ميزانية البنوك التجارية :

وفيما يتعلق بميزانية البنك التجاري فلا بد من تساوي قيمة أصوله مع مجموع قيمتي الخصوم ورأس المال أي أن

الأصول= الخصوم + رأس المال ،ولميزانية البنك التجاري خصائص مثل غيره من المؤسسات

- يسجل جميع بنود الميزانية في وقت معين من الزمن.
- مجموع الأصول دائما يساوي مجموع الخصوم ورأس المال.
- لو تم استخدام أحد الأصول لشراء أصل فإن تركيب الأصول سيتغير ولكن قيمة الأصول وقيمة رأس المال فتبقى قيمة ثابتة.
- إذا تم شراء أحد الأصول بقرض فإن ذلك يزيد الأصول والخصوم بنفس المقدار أما رأس المال فيبقى قيمة ثابتة
- إذا استخدم أحد الأصول لسداد قرض فإن قيمة الأصول والخصوم ستنخفض بنفس المقدار.
- تحدث الزيادة في رأس المال من خلال الادخار أومن خلال تحقيق الأرباح الرأسمالية (زيادة القيمة السوقية للأصول).
- يحدث الانخفاض في رأس المال من خلال الاستهلاك والخسائر الرأسمالية (انخفاض القيم السوقية للأصول).[1]

[1] سعيد سامي الحلاق، د. محمد محمود العجنوني، "**النقود والبنوك والمصارف المركزية**"،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010،ص60.

1-3- جدول(6-1): ميزانية البنك التجاري.

الموجودات		المطلوبات	
النقدية بالصندوق		**حقوق المساهمين**	
ودائع لدي مؤسسة النقد		رأس المال المدفوع	
ودائع نظامية		احتياطي نظامي	
ودائع تحت الطلب		احتياطي عام	
مجموع الأموال النقدية		ارباح مستبقاه	
ودائع لدى البنك		**مجموع حقوق المساهمين**	
بنوك محلية		**الودائع**	
ودائع تحت الطلب		**الودائع تحت الطلب**	
ودائع الأجل		عملاء القطاع العام	
بنوك خارجية		عملاء القطاع الخاص	
ودائع تحت الطلب		البنوك الخارجية	
ودائع الأجل		**ودائع الأجل**	
مجموع الودائع لدى البنوك		عملاء القطاع الخاص	
قروض وسلف للعملاء (صافي) المحفظة الاستثمارية		البنوك المحلية	
محلية		البنوك الخارجية	
خارجية		**إجمالي الودائع**	
المجموع		ودائع أخرى	
موجودات ثابتة (صافي)		**مجموع المطلوب**	
موجودات أخرى		**حسابات نظامية**	
مجموع الموجودات		**مجموع المطلوب**	
حسابات نظامية		**حسابات نظامية**	

المصدر: حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان، محمود حسين الوادي، "النقود والمصارف"، دار المسيرة،الأردن،2010،ص160

مكونات الميزانية :

ليس هناك بالاختلاف الكبير بين تحضير الميزانية العمومية للبنك أو الميزانية العمومية الخاصة بالمؤسسات الأخرى حيث هناك جانبين واحد دائن يتضمن التزامات البنك وجانب مدين يضم موجوداتها ومن خلال هذا نلخص مكونات لبنك فيما يلي :

I. جانب المطلوبات وحقوق الملكية (الالتزامات) :

وتشمل كل من :

- **ودائع العملاء بأنواعها المختلفة:** تحت الطلب ،توفير ،لأجل.

الودائع: يطلق هذا اللفظ على كل ما يودع لدى البنك من أموال سواء في شكل نقدية أوشيكات، وتتنوع الودائع حسب مدى كل منها، فقد تكون الودائع تحت الطلب أو ودائع الأجل، أو ودائع التوفير.[1]

وهناك أنواع من الودائع وهي: [2]

– **الودائع الجارية (تحت الطلب)** :ويطلق عليها في العرف المصرفي الحسابات الجارية وهو عقد ينشأ بين العميل والبنك حيث يقوم العميل بمقتضاه بإيداع نقود أو أموال أو أوراق مالية قابلة للتمليك وذلك في حساب خاص به، ويكون له الحق في سحب أي مبلغ منه أو الإيداع فيه في أي وقت يشاء وذلك عن طريق المعاملات التي تتم بينهما.

– **ودائع الأجل** :يقصد بها قيام العميل بالاتفاق مع البنك التجاري بأن يودع بموجب هذا الاتفاق مبلغا من النقود لدى البنك دون أن يكون له الحق في سحبه وذلك نظير حصول المودع على فائدة بسعر معين يتراوح ما بين 6.5%-8% سنويا وذلك وفقا لتعليمات البنك المركزي، وفضلا عن ذلك إذا قام العميل بطلب الوديعة أو جزء منها قبل موعد استحقاقها وذلك بموافقة مدير البنك يغرم بالفائدة الدائنة عن الفترة المتبقية من مدة الوديعة.

[1] زهير الحدرب، لؤي وديان ،" **محاسبة البنوك**"، الطبعة الأولى ،دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن ،2010،ص87.

[2] هشام جبر، "**إدارة المصارف**"، مرجع سبق ذكره، ص 310،ص 311.

– **ودائع التوفير:** وهي ودائع التي يتفق العميل مع البنك على فترة بقائها كوديعة لدى البنك ولا يجوز للعميل سحبها فور انتهاء المدة، أوفي أي وقت بعدها، إلا بعد إخطار البنك برغبته في السحب وبشرط أن يكون ذلك الإخطار قبل التاريخ الذي يقرره لسحب الوديعة بفترة يتم تحديدها في عقد الوديعة، ومن ثم فهي بفائدة ولكنها أقل نسبيا من الفائدة على ودائع الأجل [1]

- **ودائع المصارف الأخرى المحلية والأجنبية.**
- **تأمينات نقدية على الاعتمادات والكفالات.**

– **الاعتماد المستندي** :لقد عرفه أحد الكتاب أيضا بأنه "وسيلة يضمن بها المستورد الحصول على البضائع المتفق عليها بالشروط المحددة والمواصفات المعنية بشروط العقد والمواعيد المناسبة، وتضمن للمصدر استيفاء قيمة بضاعته المصدرة، مادامت مطابقة للمواصفات والشروط المنصوص عليها وقدم عنها المستندات المطابقة".[2]

– **الكفالات المصرفية:** (خطابات الضمان) يعرف على أنه تعهد كتابي صادر من البنك بتعهد بمقتضاه بكفالة أحد عملائه (طالب الضمان) بأن يدفع مبلغا معينا من المال لدى طرق معين ثالث خلال مدة معينة وهو يسمى المستفيد

دون قيد أو شرط، وذلك إذ طلب منه خلال المدة المعينة في الخطاب ويحدد في الخطاب الغرض الذي صدر من اجله.[3]

- **مصاريف مستحقة.**
- **إيرادات مقبوضة مقدما.**
- **قروض طويلة الأجل من المصارف الأخرى ومن البنك المركزي.**
- **المخصصات :**

– مخصص الديون المشكوك في تحصيلها.

[1] محمد جمال هلالي، د. عبد الرزاق شحادة ،" **محاسبة المؤسسات المالية –البنوك التجارية وشركات التأمين** "، مرجع سبق ذكره، ص87، ص88.

[2] المرجع السابق ذكره، ص163.

[3] محمد جمال هلالي، د. عبد الرزاق شحادة ،" **محاسبة المؤسسات المالية –البنوك التجارية وشركات التأمين** "، مرجع سبق ذكره، ص 180.

- مخصص ترك الخدمة للموظفين.
- مخصص هبوط أسعار الأوراق المالية.
- مخصص الضريبة.

- **حقوق الملكية :**

- رأس المال المدفوع.
- الاحتياطي الإجباري.
- الاحتياطي الاختياري.
- أرباح محتجزة (غير موزعة).

II. جانب الموجودات:

- الموجودات السائلة :

- النقد في الصندوق.

- **الرصيد لدى البنك المركزي:** وهو يمثل ما يقتطعه البنك من الودائع، وإيداعه لدى البنك المركزي، تطبيقا لنسبة الاحتياطي النقدي التي يفرضها البنك المركزي على البنوك، وهي يجب أن لا تقل عن حد معين، فعلى سبيل المثال، تفرض سلطة النقد حاليا النسب التالية كاحتياطي نقدي على البنوك، وذلك حسب نوع العملة المودع بها الودائع.

الودائع بالدينار 10%، الودائع بالشيكل 14%، الودائع بالدولار أو أي عملة أجنبية أخرى 8 %.

- الأرصدة لدى البنوك المحلية.

- الأرصدة لدى البنوك الأجنبية.

- الكمبيالات القصيرة الأجل التي تستحق في مدة أقل من سنة :وتمثل الكمبيالات قصيرة الأجل التي تستخدم في تمويل التجارة الخارجية والداخلية، ولهذه الكمبيالات سوق يتمثل في البنوك التجارية وبعض بيوت السمسرة، وهي عبارة عن حوالة مصرفية أي وعد بالدفع مماثل للشيك، تصدره شركة معينة تطلب فيها من البنك أن تدفع لأمره أو لأمر شخص ثالث مبلغا محددا من المال في المستقبل يحدد بتاريخ معين، ويقوم البنك بقبول الحوالة، لذا تمثل الكمبيالات المصرفية تعهدا كتابيا بإعادة مبلغ

اقترضه شخص من أحد البنوك ويتراوح تاريخ استحقاقه حتى 6 شهور ويمكن للبنك الاحتفاظ بالتعهد، الذي يمثل عقد الإقراض يتولد عنه فوائد حتى تاريخ الاستحقاق كما يمكنه بيعه لشخص آخر وبدوره يمكن بيعه لطرف ثالث.

- **أذونات الخزينة:** تعتبر أهم أدوات الدين التي تصدرها الحكومات في دول العالم المختلفة، وتتراوح فترة استحقاقها بين 3 أشهر و12 شهر لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة ويتقدم لخصم هذه الأذونات جميع المتعاملين في سوق النقد، ويتم تداول هذه السندات عن طريق بيعها في المزاد العلني باستخدام مبدأ الخصم أي تباع أقل من قيمتها الأسمية، وفي تاريخ الاستحقاق تلتزم الحكومة بدفع القيمة الإسمية المدونة على الإذن، ويمثل الفرق مقدار العائد الذي يحصل عليه المستثمر[1]

- **وغيرها من الموجودات التي يعدها البنك المركزي سائلة.**
- **القروض والسلف الممنوحة بضمانات مختلفة.**
- **الحسابات الجارية المدينة (المسحوب منها فقط).**
- **تأمينات لدى الغير.**
- **فوائد وعمولات ومصاريف مدفوعة مقدما.**
- **إيرادات مستحقة وتشمل فوائد وعمولات مستحقة.**
- **الموجودات الثابتة مطروحا منها مخصص الاستهلاك.**
- **مصاريف التأسيس بعد الاستهلاك.**

● كما تشمل الميزانية بنودا تقع خارجها، وهي ما تسمى بالحسابات النظامية أو حسابات لها مقابل أو التزامات عرضية، وتظهر في جانبي الميزانية العمومية (أي في جانب الموجودات، وجانب المطلوبات، وبالمقدار نفسه)، وهذه الحسابات هي التزامات يتعهد البنك بمقتضاها بالوفاء بقيمتها لطرف آخر بالنيابة عن عملائه، مقابل قيام العملاء بالتعهد للبنك بقيمة هذه الحسابات، ومن هذه الحسابات:

[1] بن صوشة ثامر ،"**الهندسة المالية**"، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ،جامعة إبن خلدون –تيارت– 2018/2017، ص 7.

التعهدات مقابل الاعتمادات المستندية، ومقابل الكفالات ومقابل الكمبيالات المقبولة، وتظهر هذه الحسابات خارج الميزانية، كالتالي :

جدول (7-1): الحسابات النظامية خارج الميزانية.

موجودات لها مقابل	مطلوبات لها مقابل
تعهدات العملاء مقابل اعتمادات مستندية	تعهدات البنك مقابل اعتمادات مصرفية
تعهدات العملاء مقابل الكفالات	تعهدات العملاء مقابل الكفالات
تعهدات العملاء مقابل القبولات	تعهدات العملاء مقابل القبولات

المصدر: هشام جبر "**إدارة المصارف**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، مصر،2008،ص 312.

المطلب الثالث :الأدوات المستخدمة في التحليل المالي المصرفي.

- يختلف التحليل المالي المصرفي عن التحليل المالي العادي لمؤسسات الأعمال ويتجلى هذا الاختلاف في الأدوات (النسب) المستخدمة فيه.

النسب المالية :

وهي مجموعة الطرق الرياضية التي تمكننا منة تحليل القوائم المالية للبنوك، وتنقسم إلى :

1- نسب السيولة البنكية :

وهي النسب التي تمكن من رصد نقدية أو سيولة البنك خلال الدورة المالية له وبدورها تنقسم إلى :

1-1- نسبة الاحتياطي النقدي: وتحسب وفقا لتعليمات خاصة يصدرها البنك المركزي في العادة وهي 10% من الودائع تحت الطلب وودائع البنوك و7 % على ودائع التوفير وودائع لأجل.[1]

[1] خالد أمين عبد الله ،"**التدقيق والرقابة في البنوك**"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن ،2012، ص 344.

1-2- نسبة النقد إلى الودائع الجارية: وتعكس هذه النسبة قدرة النقدية على مواجهة طلبات السحوبات التي يقوم بها أصحاب الودائع الجارية وتحسب [1]:

نسبة النقدية إلى الودائع الجارية= النقدية / الودائع الجارية

1-3- نسبة النقدية إلى مجموع الودائع: حيث تعكس النسبة المذكورة قدرة النقدية على مواجهة طلبات المسحوبات من قبل أصحاب الودائع الجارية والتوفير ولأجل وتحسب كالتالي [2]:

نسبة النقدية إلى مجموع الودائع = النقدية /مجموع الودائع

1-4- نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع: وتعكس هذه النسبة قدرة الاستثمارات قصيرة الأجل على مواجهة طلبات المسحوبات من قبل أصحاب الودائع جميعها، وتحسب كالتالي [3]:

نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى الودائع =الاستثمارات المالية قصيرة الأجل / مجموع الودائع

2- مؤشرات ملائمة رأس المال:

فمن دور رأس المال هو التقليل من الخسائر وامتصاصها ومن أهم هذه المؤشرات :

2-1- نسبة حقوق الملكية إلى الودائع :(قدرة المصرف على رد الودائع) وتعكس هذه النسبة المدى الذي تساهم فيه حقوق الملكية في تغطية ودائع المصرف والضمان الذي تؤمنه لها في رد الودائع وإن النسبة المقبولة عالميا % 10، وتحسب [4]:

نسبة حقوق الملكية إلى الودائع= حقوق الملكية / مجموع الودائع

[1] سامر جلدة ،" **البنوك التجارية والتسويق المصرفي** "، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2009 ،ص171.

[2] زيادة رمضان ،محفوظ جودة، " **إدارة البنوك**"، مرجع سبق ذكره، ص 271.

[3] سامر جلدة ،" **البنوك التجارية والتسويق المصرفي** "، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[4] عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي، " **أساسيات العمل المصرفي** "، مرجع سبق ذكره، ص196.

2-2- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول: وتعكس هذه النسبة مدى اعتماد البنك على حقوق الملكية في تمويل الأصول وتحسب [1]:

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = حقوق الملكية / إجمالي الأصول

2-3- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة: وتشمل الأصول الخطرة هنا الأوراق التجارية المخصومة والقروض والسلفيات وتبين هذه النسبة مدى قدرة حقوق الملكية على مقابلة مخاطر الاستثمار، وتحسب [2]:

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة = حقوق الملكية / الأصول الخطرة.

3- نسبة الربحية :

3-1- معدل العائد على الأصول: ويسمى هذا العائد أحيانا العائد على الاستثمار حيث يستخدم للحكم على كفاءة الإدارة في استغلال الأصول، إلا أنه يجب توفي الحذر عند استخدام هذا المعدل من أن تكون الأصول مقومة بأكثر أو أقل من قيمتها الحقيقية مما يؤدي إلى إعطاء معلومات خاطئة ومضللة، وتحسب :[3]

العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضرائب / الأصول

3-2- العائد على حقوق الملكية: ويسمى أيضا العائد على القيمة الصافية وللدلالة على أهمية هذا العائد فليس من المبالغة القول أن المستقبل الوظيفي لأي مدير يعتمد أساسا على مدى تحقيقه لهذا العائد [4]:

العائد على حقوق الملكية =صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية.

[1] سامر جلدة ،" **البنوك التجارية والتسويق المصرفي** "، مرجع سبق ذكره، ص 172.

[2] زياد رمضان، محفوظ جودة، " **إدارة البنوك**"، مرجع سبق ذكره ،ص 273.

[3] سامر جلدة ،" **البنوك التجارية والتسويق المصرفي** "، مرجع سبق ذكره، ص176.

[4] زياد رمضان، محفوظ جودة، " **إدارة البنوك**"، مرجع سبق ذكره ،ص277.

جدول : (8-1) نسب التحليل المالي المصرفي.

نسب التحليل المالي المصرفي	النسبة	التحليل
نسب السيولة البنكية		
نسبة النقدية الى الودائع الجارية	%100	**قدرة النقدية على تغطية الودائع الجارية**
نسبة النقدية الى مجموع الودائع	%50-%80	**القدرة النقدية على تغطية الودائع**
نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع	%20-%30	**قدرة الاموال المستثمرة على تغطية جزء من الودائع الجارية**
مؤشرات ملائمة رأس المال		
نسبة حقوق الملكية الى الودائع	%10	**قدرة حقوق الملكية على تغطية جزء من الودائع**
نسبة حقوق الملكية الى اجمالي الاصول	%10	**مساهمة حقوق الملكية في اجمالي الاصول**
نسبة حقوق الملكية الى الاصول الخطرة	%10	**مساهمة حقوق الملكية في تغطية الاصول الخطرة**
نسب الربحية		
معدل العائد على الاصول	%10	**نسبة العائد المحقق في اجمالي الاصول**

المصدر: من اعداد الباحثتين بالاعتماد على ما سبق.

- **حدود استخدام النسب المالية:**

على الرغم من أهمية النسب المالية إلا أن هناك تحذير وحدود لاستخدام هذه النسب أهمها:

- قيام كثير من البنوك بإدماج بعض عناصر الميزانية مع بعضها مما يؤثر بالتالي على مقدرة المحلل الخارجي على الاستخدام الدقيق لأدوات التحليل.
- النسب المالية هي أدوات للتحليل المالي وليست غاية في حد ذاتها، إذ أنها تعطينا مؤشرات فقط عن أداء الإدارة ولا تقوم بإعطاء تفسيرات أو حلول للمشاكل.
- النسب المالية هي علاقة كمية ونسبية بين بنود في تاريخ محدد أو تاريخين محددين ولكنها لا تظهر نشاطات الإدارة أو خططها.

- اختلاف الطرق المحاسبية في تقييم الأصول والاستهلاكات والاحتياطات الاختيارية.
- التضخم وأثره على عدم دقة النسب المالية وخاصة عند المقارنة بين النتائج في فترات متعددة.[1]

خلاصـــــة:

من خلال دراستنا للفصل توصلنا إلى أن التحليل المالي هو عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة خلال السنة المالية وذلك للوقوف على نقاط القوة والضعف لها، من خلال تحليل ودراسة القوائم المالية المتمثلة في الميزانية، جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة، ويتم ذلك من خلال تحليل مجموعة من المؤشرات والنسب تتمثل مؤشرات التوازن المالي في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة. ونسب مالية متكونة من نسب الهيكلة، نسب التمويل، نسب السيولة، نسب النشاط ونسب المردودية.

ويعتبر التحليل المالي الوظيفي تحليل الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بتطبيق التصنيف الاقتصادي من خلال وضائف المؤسسة الثلاث المتمثلة في الاستغلال، الاستثمار، التمويل ولها هي أيضا مؤشرات يتم استخراجها من الميزانية الوظيفية للمؤسسة وهي: رأس المال العامل الإجمالي، احتياج راس المال العامل الاجمالي والخزينة الصافية الاجمالية.

ويتمثل التحليل المالي المصرفي في الآليات التي يتم من خلالها تحليل ميزانية للبنك بالاعتماد على نسب السيولة البنكية، مؤشرات ملائمة راس المال، نسب الربحية.

[1] زياد رمضان، محفوظ جودة، " **إدارة البنوك**"، مرجع سبق ذكره، ص 275.

الفصـــل الثـــاني

التعثر المصرفي أسس ومفاهيـــم

تمهيـــــد:

يعتبر الجهاز البنكي الركيزة الاساسية لاقتصاديات الدول في العالم، ومن خلال قيام البنك بأعماله وتقديم خدماته لزبائنه قد يتعرض للعديد من المخاطر التي إن لم يتم مراعاتها وايجاد اساليب وقائية لها قد تؤدي الى عدم القدرة على ممارسة النشاط البنكي وكذا استحالة البنك تحقيق اهدافه التي قام من اجلها وفي حالات اخرى متقدمة الوقوع في التعثر المصرفي، والذي هومن المواضيع التي تلقى اهتمام كبير من جانب الدّارسين ومختلف المؤسسات وخاصة البنوك بأنواعها، وذلك لمحاولة تقليص الفجوة بين الموجودات والمطلوبات التي تزيد من مخاطر التعثر المصرفي ومنها نقص الثقة التي يكنها المتعاملين من اشخاص طبيعية أو معنوية في البنك له، إلا ان لهذه الكلمة العديد من المرادفات الحاملة لنفس المعنى كالعسر، الفشل، الافلاس.

وبهذا ظهرت ضرورة التعرف على مفهوم التعثر المصرفي مع التطرق الى اهم جوانبه من: أنواع، اسباب، مراحل، اساليب الوقاية،... وكذا المصطلحات المرادفة له.

وانطلاقا من هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

المبحث الاول: الاطار النظري للبنوك التجارية.

المبحث الثاني: مدخل للتعثر المصرفي.

المبحث الثالث: التنبؤ بالتعثر المصرفي بالتحليل المالي.

المبحث الأول: الإطار النظري للبنوك

للبنوك أهمية بالغة في اقتصاديات البلد فهي بمثابة همزة وصل بين شريحة من المجتمع لديها فائض من الدخل وترغب في الاستثمار وشريحة تمتاز بالشح في دخلها ومن هنا سنتطرق إلى البنوك بتفاصيلها.

المطلب الأول: ماهية البنوك

1- مفهوم البنوك:

تعددت التعاريف فكل الاقتصاديين والماليين عرفوها بوجهة مختلفة ومن أهم ما قيل في البنوك ما يلي :

البنك هو المنشأة التي تتعامل بالنقود وأهم وظائف البنوك قبول الودائع من النقود من العملاء في شكل إيداعات وتحترم طلباتهم في سحبها كلها أو بعضها وتقوم بتحصيل الشيكات لعملائها، كما تقوم بمنح القروض أو الاستثمار الودائع الفائضة حتى يتم طلبها من أصحابها[1]

كما يعرف البعض البنك بأنه مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها بمعنى أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها الأموال والمدخرات ليعاد إقراضها إلى من يستطيع ويرغب في الاستفادة وإفادة المجتمع منها عن طريق استثمارها[2]

كما يعرف البنك على أنه مؤسسة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لأجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي كما تباشر عمليات تنمية الادخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج والإسهام في إنشاء المشروعات[3].

وكما يعرف على أنه الوسيط الرئيسي لعملية التموين غير المباشر وذلك بسبب الدور الأساسي الذي يقوم به في هذه العملية[4].

---

[1]- د. دريد كامل آل شبيب، " **إدارة البنوك المعاصرة**" دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 23.

[2]- زياد رمضان، محفوظ جودة، " **إدارة البنوك** "، دار وائل، الأردن، 2006، ص 3.

[3]- محمد الطاهر الهاشمي، " **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية**"، جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010، ص 24.

[4] -Sylvie Decoussergues, Gautier Bourdeaux, « **Gestion De La Banque Du Diagnostic à La Stratégie**" 7edition Dunod EditeurDe savoir، Paris، 2013، P4

ومن هنا يمكن تحديد مفهوم البنك بأنه مؤسسة مالية تدار بأسلوب علمي وتتعامل في كافة وسائل الدفع (النقدية والمالية) حيث تقبل الودائع وتمنح القروض وتوظف الاستثمارات وتؤدي مجموعة من الخدمات المرتبطة بها وفقا لقواعد وأعراف مصرفية متداولة في السوق المصرفية وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمحددة مقدما.[1]

ويمكن أن نقول أن البنك هو المنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها.[2]

مما سبق يمكننا تعريف البنك على أنه: هو تلك المؤسسة التي تقوم بمنح القروض وقبول الودائع وهي كذا وسيط مالي خلا التعاملات المالية بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض.

2- تطور ونشأة البنوك:

ترجع نشأة البنوك الحديثة إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى حيث قام بعض التجار والمرابين والصياغ في أوروبا وبالذات في مدن البندقية وجنوا وبرشلونة بقبول أموال المودعين بغية المحافظة عليها من الضياع وذلك مقابل إصدار شهادات إيداع إسمية، وقامت هذه المؤسسات تدريجيا بتحويل الودائع من حساب مودع إلى حساب مودع آخر سدادا للمعاملات التجارية، وكان قيد التحويل في سجلات المؤسسة يتم في حضور كل من الدائن والمدين.

ومنذ القرن الرابع عشر سمح الصياغ والتجار لبعض عملائهم بالسحب على المكشوف وهذا يعني سحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة، وقد أدى ذلك إلى إفلاس عدد من هذه المؤسسات وقد دفع ذلك عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر إلى المطالبة بإنشاء بنوك حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها، وفي عام 1587 تم إنشاء أول بنك حكومي في البندقية باسم بنك **بيازاريالتو** وفي عام 1609 أنشأ بنك أمستردام وكان غرضه الأساسي حفظ الودائع وتحويلها عند الطلب من حساب مودع لحساب مودع آخر والتعامل في العملات وإجراء المقاصة بين السحوبات التجارية ورغم أن قانون إنشاء البنك حظر القيام بمنح القروض، إلا أنه بعد مضي فترة من تأسيسه منح بعض التسهيلات إلى بلدية أمستردام وإلى شركة الهند الشرقية الهولندية.

[1]- الدسوقي حامد أبوزيد،" **إدارة البنوك (1)**" تم الطبع بمطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، ص 25.

[2]- حسن جميل البديري،" **البنوك مدخل محاسبي وإداري**"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص 16.

وباستقرار الثقة في المؤسسات المصدرة لشهادات الإيداع إعتاد الأفراد قبولها وفاءً للمعاملات وتحولة الشهادات تدريجيا من شهادات إسمية إلى شهادات تستحق الدفع لحاملها فازداد تداولها، وقد انبثق عن هذه الشهادات كل من الشيكات والبنكنوت بشكله الحديث.

ومنذ بداية القرن الثامن عشر أخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا وكانت غالبا مؤسسات يمتلكها أفراد وعائلات وكانت القوانين تقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع على الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها.

وخلال القرن التاسع عشر تم إجراء تعديلات على قوانين إنشاء البنوك بحيث سمحت التعديلات بتكوين بنوك متخذة شكل شركات مساهمة ويرجع ذلك إلى انتشار آثار الثورة الصناعية في دول أوروبا مما أدى إلى نمو الشركات وكبر حجمها واتساع نشاطها وبرزت الحاجة بالتالي إلى بنوك كبيرة الحجم تستطيع القيام بتمويل هذه الشركات وقد تم تأسيس عدد من هذه البنوك التي اتسعت أعمالها حتى أقامت لها فروعا ي كل مكان وكان لها أثرا كبيرا في استخدام الشيكات المصرفية في تسوية المعاملات وتجدر الإشارة إلى أنه قد برزت بعد ذلك اختلافات جوهرية بين سياسة البنوك التجارية في إنجلترا وسياسة البنوك التجارية في القارة الأوروبية وبالذات في ألمانيا وبلجيكا وإلى حد ما في سويسرا وإيطاليا، ففي إنجلترا حيث بدأت فيها الثورة الصناعية قبل غيرها وما ترتب على ذلك من نمو للشركات ورواج التجارة وقد مكنها هذا من تكوين أموال طائلة في صور احتياطات ومخصصات وأرباح ساعدت على تمويل الجزء الأكبر من استثماراتها بحيث لم تكن ثمة حاجة ملحة لالتجائها إلى البنوك التجارية للمشاركة في تمويل القروض الطويلة الأجل، ومن ثم استقر مبدأ اقتصار سلفات البنوك التجارية في إنجلترا على القروض والسلفيات قصيرة الأجل.

أما في داخل القارة الأوروبية فقد جاءت الثورة الصناعية متأخرة من إنجلترا ونظرا لاستفادة هذه الدول من خبرات المملكة المتحدة فقد أخذت الثورة الصناعية في الانتشار بمعدل أسرع نسبيا بالمقارنة مع الفترات الأولى من نمو الثورة الصناعية في المملكة المتحدة ونتيجة لذلك برزت الحاجة إلى الالتجاء إلى البنوك التجارية للمشاركة في تمويل الشركات الصناعية.

وبصفة عامة يمكن القول أن النظم المصرفية في أوروبا قد تأثرت في وظائفها إلى حد ما باختلاف مراحل تطورها الاقتصادي.[1]

[1]– فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش،" **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية الإسلامية**"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، 2013، ص ص:1-3.

المطلب الثاني: أنـــواع البنوك وأهميتها

1- أنواع البنوك:

يمكن تقسيم البنوك إلى مجموعة مختلفة وذلك وفق أسس ومعايير معينة حيث يمكن النظر إلى تقسيمات البنوك من حيث:

- **من حيث شكلها القانوني وشكل علاقاتها بالدولة** :وتنقسم إلى:

1)-بنوك عامة: وتعود ملكيتها للقطاع العام وتنشئها الدولة مثل البنك المركزي ومؤسسات الإقراض المتخصصة التي تعود ملكيته للقطاع العام كما سبق ذكره.

2)-بنوك القطاع الخاص (الخاصة): وهي البنوك التي تعود ملكيتها للأفراد والهيئات أو الشركات (تعود ملكيتها لأشخاص اعتباريين أو طبعيين) ولا تشترك الدولة أو المؤسسات العامة العاملة في ملكية وإدارة هذه المجموعة وتضم كل البنوك التجارية بالإضافة إلى بعض بنوك الاستثمار ومؤسسات الإقراض المتخصصة والتي تعود ملكيتها بالكامل للقطاع الخاص.

3)-بنوك مختلطة: تعود ملكيتها للدولة والقطاع الخاص أي تشترك الدولة وتساهم في إنشاء وإدارة في مثل هذه البنوك لتضمن السيطرة عليه وخير مثال على هذه المجموعة بنك الإنماء الصناعي.[1]

- **من حيث طبيعة أعمالها:**

1)- البنوك التجارية: تقوم بالأعمال التجارية المعتادة تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض وأهم ما يميزها هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية ما يجعلها على استعداد لدفع الأموال إلى أصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي.

2)- البنوك الصناعية: تختص بتقديم الاعتمادات أو المساعدات للمشاريع الصناعية.

3)-البنوك الزراعية: تختص هذه البنوك بتقديم الاعتمادات أو المساعدات للمشاريع الزراعية.[2]

4)-البنوك العقارية: وهي التي تقد الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية إلى الأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات وذلك لغايات الإسكان والمشاريع العقارية وقد تمتد لتشمل العمرانية السياحية.

---

[1]- فائق شقير، عاطف الأخرس،" **محاسبة البنوك**"، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2002، ص 23.

[2]- أنس البكري، وليد الصافي، "**النقود والبنوك**"، دار المستقبل، دار البدائية للنشر والتوزيع، عمان، ص 112.

5)- البنوك المركزية: وهي التي تتولى الإشراف والرقابة على البنوك المرخصة كما أنها تساهم في رسم السياسات المالية للدولة ويطلق عليها أحيانا بنك البنوك أوبنك الدولة أوبنك الإصدار.

6)- صناديق التوفير (المصارف التبعية): وهي التي تقبل الودائع القليلة كما تختص بتقديم التسهيلات الائتمانية لصغار التجار والحرفيين والصناعيين وغيرهم من أصحاب الدخل المحدود مثل صندوق توفير البريد.

7)- البنوك التعاونية: وهي البنوك التي تقدم خدماتها للجمعيات التعاونية سواء كانت زراعية أو اجتماعية مثل البنك التعاوني.

8)-الوحدات المصرفية الخارجية: وهذه البنوك تتواجد في الدولة التي تمثل مركز تجمع الأموال الأجنبية سواء بالاستثمار أو لغرض آخر وتقوم هذه الأخيرة بتقديم خدماتها لأصحاب هذه الأموال من غير مواطني الدولة وتكثر في البحرين والشرق الأوسط.

- **من حيث شكل الملكية وتقسم إلى:**

1)- البنوك الخاصة: وهي البنوك التي تعود ملكيتها لشخص واحد أو عائلة أو مجموعة من الشركاء حيث يكون البنك هنا مشروع فردي أو شركة أشخاص

2)-بنوك المساهمة: وهي البنوك التي يقسم رأس مالها إلى أسهم تطرح للاكتتاب العام وبالتالي يشترك في ملكيتها مختلف الأفراد والمؤسسات دون أية قيود تذكر سوى السقوف للملكية وتكون هذه الأسهم قابلة للتداول بالسوق المالي.

3)- البنوك التعاونية: وهذا النوع يقوم بتأسيسه الجمعيات التعاونية أو الحرفية وتعود ملكيته إلى هذه الجمعيات مثل البنك التعاوني.

- **من حيث الجنسية حيث يمكن التمييز هنا بين أربعة من البنوك بالاعتماد على جنسيتها وهي:**

1)- البنوك الوطنية: وهي البنوك التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس أعمالها فيها ويقع مركزها الرئيسي فيها ويكون القسم الأكبر من رأسمالها وطنيا أي ملكيتها تعود إلى أشخاص تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها سواء كانوا أشخاص اعتباريين أو طبعيين.

2)- البنوك الأجنبية: وهي التي تتمتع بجنسية أجنبية غير جنسية البلد الذي تمارس أعمالها فيه ويقع مركزها الرئيسي في البلد الأجنبي وتكون رؤوس أموالها مملوكة بشكل رئيسي من قبل مؤسسات وأفراد أجانب.

3)- البنوك الإقليمية: وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا مجموعة من الدول المجاورة أي أن ملكيتها تعود لمواطنين من جنسيات إقليم واحد كأن يكون البنك في السعودية وتعود ملكيته إلى مواطنين من مجلس التعاون الخليجي (نفس الإقليم).

4)- البنوك الدولية والصناديق الدولية: وهي البنوك ذات الصفة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والبنك الدولي للاستثمار والتمويل، وبنك التسويات الدولي والذي صفى منذ زمن طويل، وتنبثق هذه البنوك عن هيئات دولية.

- **من حيث التفرع تنقسم إلى:**

1)- **البنوك المتفرعة محليا:** وهي البنوك التي تتفرع محليا أي أنها تمارس أعمالها من خلال مجموعة من الفروع المنتشرة وفي نفس الدولة التي تحمل جنسيتها.

2)- البنوك التي تتفرع إقليميا: وهي التي تمارس أعمالها من قبل مجموعة من الفروع المنتشرة في مجموعة من الدول في الإقليم الواحد التي تقع فيه الدولة التي تحمل جنسيتها هذه البنوك.

3)- البنوك المتفرعة عالميا: وهي البنوك الكبيرة التي تنتشر فروعها في مختلف دول العالم.[1]

توضيح: أنواع البنوك وتقسيماتها السابقة كما في الشكل التالي:

[1]- فائق شقير، عاطف الأخرس،" **محاسبة البنوك**"، مرجع سبق ذكره، ص (24-26).

الشكل رقم (01-02): أنواع البنوك وتقسيماتها

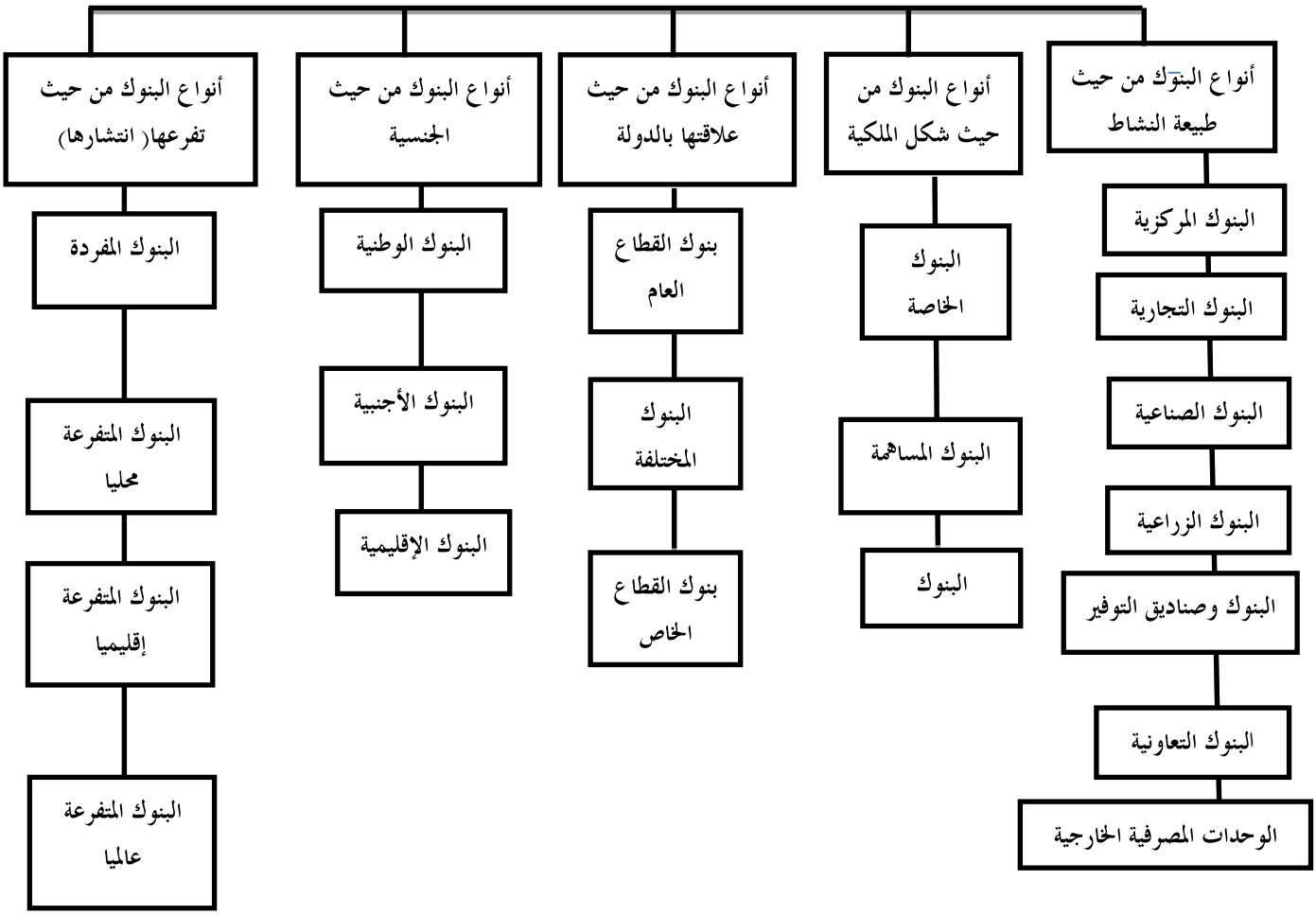

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

2-أهمية البنوك:

تظهر أهمية البنوك في العديد من المظاهر كقبول الودائع والتوسط بين أصحاب العجز وأصحاب الفائض، ولكن للبنوك أهمية كبيرة تتعدى هذين العنصرين ونذكر من أهمية البنوك ما يلي:

1-بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب والعكس بالشروط والمدة الملائمة للاثنين.

2-بدون المصارف تكون المخاطر أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.

3-نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطر عالية.[1]

4-يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

5-أن وساطة البنوك تزيد سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.[2]

6-بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة وعائده مختلف وشروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات وتستجيب لها.

7-تشجيع الأسواق المالية التي تستثمر وتصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطر.[3]

المطلب الثالث: المخاطر البنكية

خلال قيام المؤسسات المالية والبنوك بالخصوص بنشاطاتها قد تتعرض للعديد من المخاطر سيتم التعرف عليها وتوضيحها في هذا المطلب

1-مفهوم المخاطر البنكية:

عرفت بأنها خطر أو مجازفة، أو التعرض إلى خسارة أو ضرر وهكذا فالمخاطر تشير إلى الفرصة أو وقوع حدث غير مريح.[4]

ويمكن تعريف المخاطر بالنسبة للبنوك بأنها" احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه.[5]

---

[1]- د. ناصر خليفة عبد المولى، د. محمد الصيرفي، " **البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي**"، دار السحاب، 2010، ص 15.

[2]- محمد فتحي البديوي،" **إدارة البنوك**"، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، مصر، 2012، ص 20.

[3]- يوسف كمال محمد،" **فقه الاقتصاد النقدي**"، دار الهداية للنشر والتوزيع، مصر، 1993، ص 147.

[4]- صادق راشد الشمري،" **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**"، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2009، ص 189.

[5]- د.حسين محمد سمحان، د. موسى عمر مبارك، د. عبد الحميد الصقري،" **إدارة الاستثمار في البنوك الإسلامية**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2012، ص 239.

2-أنواع المخاطر المصرفية:

تتعدى المخاطر التي يتعرض لها البنك خلال قيامه بالتعاملات ونذكر منها مجموعتين[1]:

المجموعة الأولى: مخاطر السوق أو المخاطر المنتظمة

المجموعة الثانية: مخاطر التشغيل أو المخاطر غير المنتظمة.

1-مخاطر السوق:

تنشأ مخاطر السوق للتغيرات المفاجئة في أحوال السوق حيث تتأثر المصارف بذلك التغير، وقد تتخذ الحكومات إجراءات لرفع الدعم عن بعض السلع مثل الأرز، الشعير، أو ربما تدخل بعض المنتجات حماية للإنتاج المحلي[2].

وتتضمن مخاطر السوق ما يلي[3]:

1-1. مخاطر تقلبات أسعار الصرف: وهي ناجمة عن احتمال تغير سعر الصرف بين عملتين أو أكثر بصورة غير متوقعة خلال فترة الأعمال المصرفية وتاريخ الدفع الفعلي، ونتيجة للانفتاح الاقتصادي وارتفاع معدلات التبادل التجاري الدولي وإنشاء المناطق التجارية الحرة ارتفع معدل التعامل بالعملات الأجنبية ضمن أنشطة البنوك المختلفة.

1-2. مخاطر التضخم: وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة.

يتأثر البنك بمعدلات التضخم خاصة إذا كانت سياسة البنك في تسعيره الفائدة بطريقة تثبيت الفائدة على القروض، فعند ارتفاع نسبة التضخم يؤدي ذلك إلى تخفيض العائد الحقيقي للبنك الذي يحققه من الفوائد بمقدار المعدل الحقيقي للتضخم وينسحب التخفيض في قيمة النقود على الأقساط المدفوعة من قبل المقترض.

1-3. مخاطر سعر الفائدة: هذه المخاطر ناتجة عن تغير أسعار الفوائد صعودا أو هبوطا حسب وضع كل مصرف على حدى نسبة إلى السيولة المتوفرة لديه ومثال على ذلك

[1]- د. دريد كامل آل شبيب، " **إدارة البنوك المعاصرة**" مرجع سبق ذكره، ص 233.

[2]- محمد عبد الفتاح الصيرفي،" **إدارة البنوك** " دار المنهج، الأردن، 2015، ص 62.

[3]- د.دريد كمال آل شبيب،" **إدارة البنوك المعاصرة**"، مرجع سبق ذكره، ص 235.

هناك احتمال أن يتعرض المصرف إلى خسارة عند توفر فائض السيولة لديه في حالة هبوط سعر الفائدة وعندما تشح السيولة فيضطر المصرف للاقتراض في سوق المصارف فمن المحتمل أن يتعرض إلى خسارة في حالة ارتفاع سعر الفائدة لذلك يتوجب على المصرف أن يولى هذا الموضوع مراقبة وإدارة مستمرة تجنبا للمخاطر[1].

1-4. مخاطر الرواج والكساد: من مخاطر السوق هي مخاطر الرواج والكساد الاقتصادي، فعند الرواج تزداد الحاجة إلى الأموال والاستثمارات وتزداد عوائد المصرف، وعند الكساد تنخفض الحاجة إلى الأموال بسبب محدودية الاستثمارات وبالتالي سيؤدي إلى انخفاض أعمال وأنشطة المصرف وإيراداتها[2].

1-5. مخاطر الدورات الاقتصادية: يعاني النظام الرأسمالي من تعاقب الدورات الاقتصادية التي تجعل الاقتصاد يعاني من الكساد الاقتصادي أو يواجه حالة الرواج، وحدوث الأزمات الاقتصادية أو المالية العالمية التي أصبحت دورية كما حصل في الأزمة المالية العالمية سنة 2008، التي أدت إلى كساد عالمي بسبب الأزمة المالية، وكان أحد أسبابها الأساسية سياسة الاقتراض لبعض البنوك الأمريكية والتي أدت إلى إفلاس حوالي 90 من البنوك الأمريكية.

1-6. مخاطر السوق الأخرى: هناك بعض المخاطر الأخرى ترتبط بالاضطرابات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والظروف الطبيعية ومن مخاطر السوق هي تلك المخاطر الكامنة في الأنشطة التجارية تشهد إدارة هذه المخاطر أيضا تقدما كبيرا، في جزء كبير منها نتيجة للتطور أومن خلال التوسع بالاستثمار في أسواق المشتقات ومنها أدوات التحوط [3]

2-المخاطر التشغيلية:

بالإمكان وضع تعريف محدد لمخاطر التشغيل وحسب لجنة بازل بأنها مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو إخفاق العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث

[1]- محمد عبد الفتاح الصيرفي،" **إدارة البنوك**"، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[2]- د. دريد كامل آل شبيب، " **إدارة البنوك المعاصرة**" مرجع سبق ذكره، ص 239.

[3]- د. دريد كامل آل شبيب، " **إدارة البنوك المعاصرة**"، مرجع سبق ذكره، ص 239.

خارجية ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستبعد المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر النظامية[1] وتشمل:

2-1.المخاطر الائتمانية: تتعلق دائما بالسلفيات (القروض) والكشف على الحساب أو أي تسهيلات ائتمانية تقدم للعملاء، وتنجم المخاطر عادة يمنح المصرف للعملاء قروضا واجبة السداد في وقت محدد في المستقبل ويفشل العميل في الايفاء بالتزاماته بالدفع في وقت حلول القروض، أو عنده يفتح المصرف خطاب اعتماد مستندي لاستراد بضائع نيابة عن العميل في توفير المال الكافي لتغطية البضائع حين وصولها[2].

2-2. مخاطر السيولة: ويتمثل بعدم القدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها دون أن تلحق به خسائر كبيرة وذلك بسبب نقص السيولة النقدية لديه دون أن يكون ذلك ناتجا عن إفلاسه أو عدم قدرته الفعلية على الوفاء بالتزاماته[3].

2-3. المخاطر القانونية: هي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف من جراء نقص أو قصور في مستنداته مما يجعلها غير مقبولة قانونيا وقد يحدث عند القصور سهوا عند قبول مستندات ضمانات من العملاء والتي يتضح لاحقا أنها ليست مقبولة لدى المحاكم[4]

2-4. مخاطر الجرائم الالكترونية: جاءت هذه المخاطر بسبب التوسع في استخدام الأجهزة الالكترونية في التعامل المصرفي (أجهزة الصراف الآلي، بطاقات الائتمان، تبادل المعلومات والبيانات)، كل هذه العناصر زادت من العمل المصرفي كعمليات النصب والاحتيال أو كشف أسرار العملاء وتسرب بعض المعلومات عن حساباتهم إلى آخره من المخاطر المرتبطة بالتوسع في استخدام أجهزة الحاسوب والبرمجيات.

2-5. مخاطر التركيز الائتماني: مخاطر الكثافة المصرفية للعميل أو الصناعة أو التركز في منطقة جغرافية معينة والمقصود بالتركيز قيام البنك بمنح مبالغ مالية كبيرة إلى مقترض واحد أو شركة واحدة أو التوسع في من الائتمان لقطاع معين أو إلى حصر التسهيلات في منطقة جغرافية معينة.

---

[1]- صادق راشد الشمري،" **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2009، ص 199.

[2]- محمد عبد الفتاح الصيرفي،" **إدارة البنوك** "، مرجع سبق ذكره، ص 62.

[3]- زهير بشنق،" **العمليات المالية المصرفية الالكترونية** "، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2006، ص 190.

[4]-محمد عبد الفتاح الصيرفي ،"**إدارة البنوك** "،مرجع سبق ذكره ،ص62

2-6. مخاطر ضعف الإدارة: وهي المخاطر التشغيلية التي تأتي بسبب ضعف الإدارة وقراراتها، وقد تنجم عن هذه المخاطر خسائر مباشرة أو غير مباشرة ناتجة عن عمليات داخلية ملائمة أو غير ملائمة للمعايير المصرفية، وتحدث مخاطر التشغيل في البنك بسبب ضعف قدراتها المصرفية ومشكلات أخرى ترتبط بكفاءة العاملين وأجهزة التفتيش والرقابة الداخلية، وكذلك ضعف رقابة الإدارة العليا للأنشطة التشغيلية.

2-7. المخاطر المهنية وعدم الالتزام بأخلاقيات المهنية: تتأثر البنوك عموما بالمخاطر المهنية وإلى نقص في وجود ثقافة مصرفية تعزز أخلاقيات المهنة للعاملين في البنوك، ولمواجهة مخاطر الخدمات والمنتجات المالية المصرفية التي تعتمد بنية عالية على الإخلاص والضمير، إذ أن وجود ظاهرة عدم الإيمان بأخلاقيات المهنة سوف يعرض البنك لمخاطر العمليات وهي الأكثر إنتشارا في القطاع المصرفي[1]

الشكل رقم (02-02): أنواع المخاطر البنكية

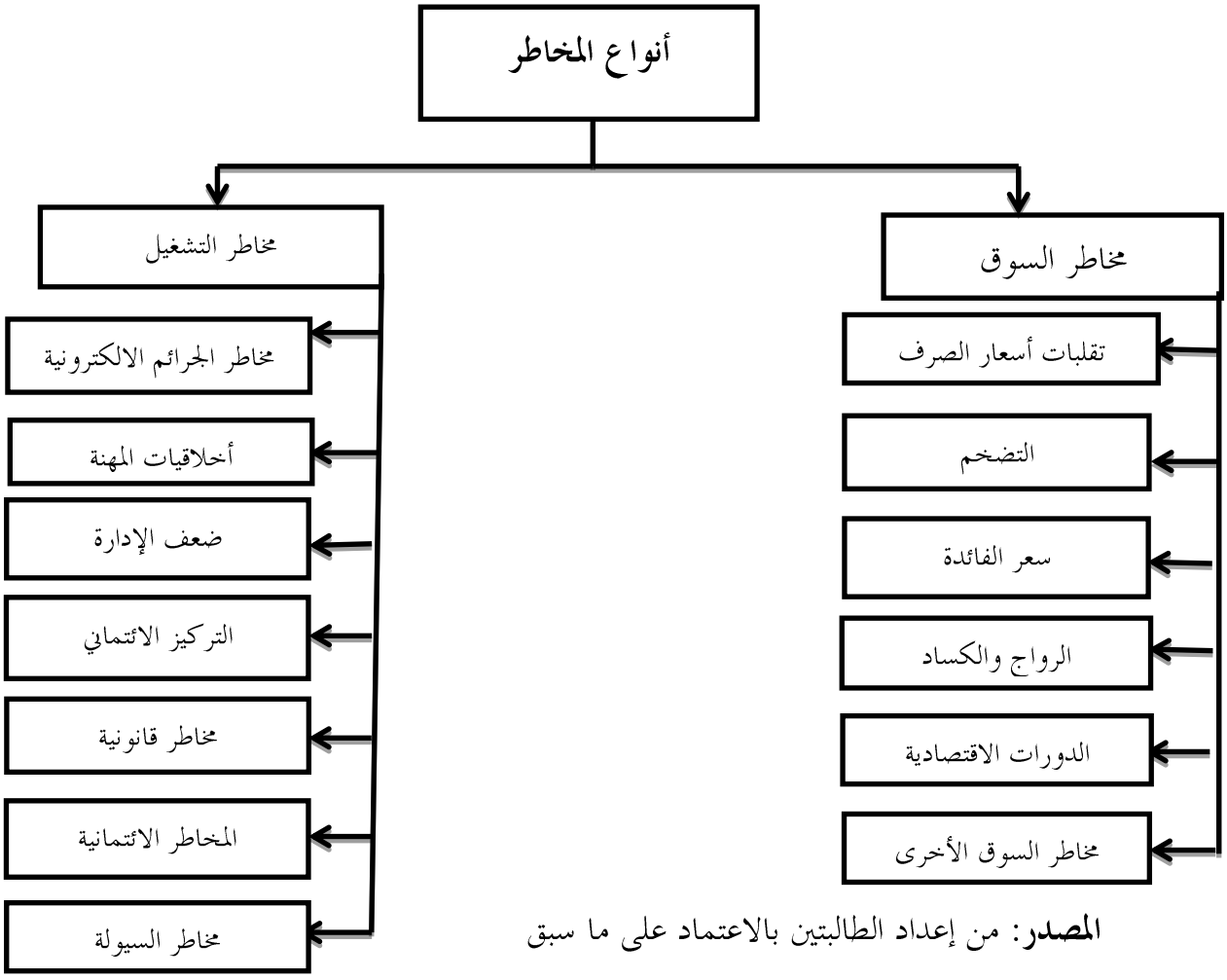

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

[1]-دريد كامل آل شبيب ،"**إدارة البنوك المعاصرة**" ،مرجع سبق ذكره ،ص-ص: 243-250.

3-إدارة المخاطر المصرفية:

تراكم وتعدد المخاطر التي تواجه البنوك أدت إلى ضرورة وجود إدارة لتلك المخاطر.

1- مفهوم إدارة المخاطر البنكية:

لقد ركزت الصناعة المصرفية منذ البداية في مضمونها على فن إدارة المخاطر وعدت موضوع إدارة المخاطر فن وعلم أي إمكانية تطبيق ذلك على الجهاز المصرفي إذ أن أي مصرف يرغب في عوائد عالية عليه أن يتحمل مخاطر أعلى وبالعكس[1]

الغاية من إدارة المخاطر هي تخفيف احتمالات حدوث الخسارة، وتخفيض النتائج المالية للخسارة عند وقوعها، والخطوة الأساسية في هذا الاتجاه تبدأ عادة بالتعرف على جميع مصادر الخطر المتوقع، وتحليلها، وتقدير الحد الأقصى لقيمة الخطر المتوقع منها، ثم بعد ذلك تأتي مرحلة التعامل مع هذه المخاطر[2].

-عرفت إدارة المخاطر بأنها:" جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر في القيمة السوقية للمصرف".

-كما تعرف بأنها": مدخل علمي للتعامل مع المخاطر بتحديد الخسائر المحتملة وتصميم وتطبيق الاجراءات التي تقلل حصول الخسارة أو التأثير المالي للخسائر التي يمكن أن تحدث ".[3]

كما يمكن أن تعرف على أنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال البنك وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يكن بالإمكان القضاء على مصادرها[4].

2- مراحل الإدارة المخاطر البنكية:

---

[1]-صادق راشد الشمري، **"استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية"**، دار اليازوري،الأردن،2013، ص40

[2]-مفلح محمد عقل، **"وجهات نظر مصرفية الجزء الثاني"**، البنك العربي، الأردن، 2000، ص273

[3]- صادق راشد الشمري، **"استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية"**، نفس المرجع، ص41.

[4]- د. حربي محمد عريقات، د. سعيد جمعة عقل:" **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2010، ص 310.

للقيام بإدارة المخاطر البنكية نقوم باتباع مراحل وذلك للسير في الاتجاه الذي يحقق لنا إدارة كفئ للمخاطر، ونمر بالمراحل التالية:[1]

- تحديد المناطق التي تنتج عنها المخاطر.
- قياس درجة الخطر، ويتراوح القياس عادة بين تقويم وضع عميل معين وتقويم مخاطر صناعة أو قطاع معين من الاقتصاد.
- تحديد مستوى المخاطر التي يمكن القبول بها، وهذا يتطلب موازنة بين المخاطر والمردود.
- إدارة العمل بمستوى مقبول من المخاطر.

وبعد التعرف على الخطر، وتحديد مستواه يمكن استعمال واحد أو أكثر من الأساليب التالية للتعامل معه:

- تجنب المخاطر، ويتحقق ذلك من خلال عدم الدخول في عملية معينة.
- السيطرة عليها، ويتم ذلك من خلال بذل جهود من قبل الإدارة لتقليل احتمالات حدوث الخسارة، كما يتضمن تحديد المخاطر حتى لو وقعت بعد ذلك.
- تحويلها، ويعني ذلك نقل النتائج المالية المتوقعة عن الخسارة إلى جهة تقبل بنقل المخاطر إليها مثل التأمين، كما في حالة تمويل الصادرات والتغطية المستقبلية في ما يتعلق بالعملات.

3- أهداف إدارة المخاطر البنكية:

لإدارة المخاطر البنكية أهداف عديدة ونلخصها فيما يلي:[2]

- إعطاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين فكرة كلية عن جميع المخاطر التي يواجهها البنك.
- وضع نظام للرقابة الداخلية وذلك لإدارة مختلف أنواع المخاطر في جميع وحدات البنك.
- الحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة.
- التأكد من حصول البنك على عائد مناسب للمخاطر التي قد يواجهها.

[1]- مفلح محمد عقل،" **وجهات نظر مصرفية**"، مرجع سبق ذكره، ص 270.

[2]- محمد أحمد عبد النبي،" **الرقابة المصرفية**"، مرجع سبق ذكره، ص57

- استخدام إدارة المخاطر كسلاح تنافسي.

وتجدر الإشارة إلى أن إدارة المخاطر يجب أن تركز بشكل خاص على المخاطر المتوقعة التي تتسم بدرجة عالية من التقلبات.

المبحث الثاني: مدخل للتعثر المصرفي

من خلال تحديد مفهوم التعثر المصرفي وهو أولى الخطوات نحو استخراج طرق علاج هذه المشكلة في مختلف الوحدات المكونة للجهاز المصرفي فمن خلالها نحدد حجم التعثر وكيفية التعامل معه

المطلب الأول: ماهية التعثر المصرفي

سنتطرق في هذا المطلب لتوضيح ماهية التعثر المصرفي وحتى يتسنى لنا معرفة مفهومه والتفريق بينه وبين المصطلحات ذات العلاقة به

1مفهوم التعثر المصرفي:

قبل التطرق إلى التعثر المصرفي أولا علينا معرفة معنى مصطلح التعثر الذي هو احتمالية تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين وهذا التعريف يشير الى وجهة نظر المدققين الداخليين والمديرين للتعبير عن قلقهم إزاء الآثار السلبية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها القدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك وتنفيذ استراتيجياته بنجاح[1].

لقد برزت ظاهرة التعثر المصرفي وتزايدت حدتها منذ بداية الثمانينات وحتى الآن ،ويشير التعثر المصرفي إلى مجموعة من المشاكل العرضية التي تصيب البنك وتجعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين والمقترضين نتيجة لعوامل داخلية وخارجية تجعل البنك مهدد بالتوقف والإفلاس ،مما يجبر السلطات النقدية بالإضافة إلى الحكومة على التدخل لمنع تفاقم التعثر وانتشاره على نطاق واسع[2]

[1]–سعاد عوف الله، **استراتيجيات ادارة التعثر المصرفي**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص، 61

[2]–احمد سالم خالد الخزعلي، **التعثر المصرفي في الأردن دراسة تحليلية مقارنة(1980–1997)**، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على متطلبات درجة الماجستير في التمويل والمصارف ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،جامعة آل البيت ،2000 ،ص48

ويعرف التعثر المصرفي على أنه هو نشوء أزمة سيولة في البنك بسبب وجود فجوة بين إجمالي المطلوبات وإجمالي الموجودات البنكية حيث يؤدي إلى تآكل رأسمال البنك، أي أن التعثر وتلك الحالة التي تصبح بموجبها البنوك عاجزة عن مواجهة السحوبات الكبيرة من الودائع نظرا لانخفاض السيولة بسبب تعرض البنك إلى مشاكل وصعوبات وصدمات تؤثر على قيمة أصوله، وتحقيقه لايرادات تجعله غير قادر على تسديد الالتزامات سواء كانت مرتبطة بسحب الودائع أو مرتبطة بمنح القروض لعملائه[1].

ومن التعاريف السابقة يمكن القول أن التعثر المصرفي هو الحالة التي يعجز فيها المصرف على مواجهة التزاماته أو تلبية الطلب على السيولة من قبل العملاء على المدى القصير لنقص السيولة لديه نتيجة التعرض لصدمات ومشاكل.

2-مصطلحات لها علاقة بالتعثر المصرفي:

هناك كلمات ومصطلحات مترادفة المعنى مع التعثر المصرفي مثل الفشل، الافلاس، العسر والتصفية:

- **الفشل**: هناك من يستخدم مصطلح الفشل للإشارة إلى لحظة انتهاء حياة المؤسسة بإشهار إفلاسها، في حين يستخدم من طرف آخرون للإشارة إلى المرحلة التي تلي إعلان المؤسسة إفلاسها أي مرحلة خروجها من النشاط الاقتصادي، هناك أيضا من يطلق على المرحلة التي تسبق لحظة إعلان الإفلاس، أي تلك المرحلة التي تتعرض فيها المؤسسة إلى اضطرابات مالية خطيرة غير قادرة على سداد التزاماتها تجاه الغير، لذا يمكن القول أن مصطلح الفشل يعتبر مصطلح غير دقيق تمام من ناحية تقديم وصف واضح للحالة المالية التي تتعرض لها المؤسسة كي تعتبر المؤسسة فاشلة، فهو مفهوم عام يخلط بين المفاهيم المالية والقانونية لحالات الإفلاس والتعثر في المؤسسات، ويعتبر مرادفا لهذه التسميات دون التمييز بينها ومن المفاهيم المعرفة للفشل بوضوح وهو الفشل الاقتصادي والذي يعرف بأنه عدم قدرة المؤسسة على تحقيق معدل عائد على الأصول المستثمرة يساوي على الأقل أو يفوق التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال المستثمر فيها[2].

[1]- بوعافية فاطمة الزهراء، حلوز عبد القادر،" **دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك تمن التعثر – حالة الجزائر**" مذكر تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تأمينات وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2016، ص 10.

[2]- محسن الخضيري،" **الديون المتعثرة الظاهرة، الأسباب، العلاج**"، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية، 1997، ص 35.

- **الإفلاس**: يحدث الإفلاس عندما لا تستطيع المؤسسة دفع ديونها ويتم التنازل عن أصولها وتسليمها لإدارتها، حيث يفترض في حالة الإفلاس ثبوت توقف المدين عن الدفع حتى ولو كانت حقوقه تزيد عن مجموع ديونه[1].

- **العسر**: لعل أقصى درجات فشل المؤسسة هو عندما تصل إلى درجة الإفلاس التي تتميز ليس فقط بعدم مقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية بل خصومها تتجاوز موجوداتها أي أن حقوق المساهمين في الميزانية تصبح سالبة، لكونها استهلكت بتسديد الخسائر السابقة، فهذه الحالة أستوجب إيقاف المؤسسة عن مزاولة نشاطها وإفلاسها طالما أنها مستمرة في تأدية ما عليها من التزامات، أما من الناحية المالية فيقصد بهذه الحالة العسر المالي أو ضعف الملاءة المادية، أي عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها[2].

- **التصفية**: هو مصطلح قانوني صرف، وتعني مجموع الأعمال التي ترمي إلى إنهاء العمليات الجارية، واستفاء حقوقها وتحويل مفردات أصولها إلى نقود وسداد ديونها وذلك لتكون كتلة إيجابية صافية من الأموال حتى يتسنى تسوية ديونها وإجراء القسمة فيما بين الشركاء، وتنقضي المنظمة بعد تصفيتها وتسوية مراكزها القانونية، ولا تستطيع معاودة نشاطها بعد حلها من جديد[3].

3-أنواع التعثر المصرفي:

وتتمثل أنواع التعثر المصرفي فيما يلي:

3-1-التعثر الاقتصادي: ويقصد به ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق أولا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات[4].

---

[1]- هلا بسام عبد الله الغصين،" **استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر للشركات- دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال"، كلية التجارة، يوليو2004، ص 23.

[2]- سعاد عون الله،" **استراتيجيات إدارة التعثر المصرفي تجارب دول عربية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف

[3]- زياد صدقي ذياب،" **إفلاس الشركات في الفقه الإسلامي والقانون – دارسة مقارنة**"، الطبعة الأولى، دار النقاش، الأردن، 2011، ص 84.

[4]- عبد الله خالد أمين،" **الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها، مادة تدريسية** "، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية اليمنية، عمان، الأردن، 2003، ص 42.

3-2- التعثر المالي: ويقصد به عدم قدرة العميل أو الشركة على الدفع والوفاء بالتزاماته اتجاه الغير كما يمكن تقسيمه إلى خمس مراحل هي[1]:

أ- مرحلة العسر المالي الفني المؤقت: في المرحلة يكون فيها العميل عاجز عن مقابلة التزاماته المستحقة رغم أن أصوله المتداولة تفوق مقدار التزاماته، ويعبر عنه بأزمة السيولة، وهوما يعرف بالعسر المالي الفني إذ يمكن معالجة الحالة من خلال إعادة ترتيب بعض العمليات.

ب- مرحلة العسر المالي الحقيقي: هي الحالة التي يكون فيها المصرف عاجز عن مواجهة التزاماته المستحقة وتكون أصوله أقل من خصومه، أي هي حالة العجز التام عن التسديد حتى ولو منحت للمصرف فترة لإعادة تصحيح أوضاعه.

ت- مرحلة التعثر القانوني: في هذه المرحلة لا يستطيع المصرف التحكم بالتعثر الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات قانونية لإعلان الإفلاس والتصفية.

ث- مرحلة الإفلاس: في هذه الحالة يصبح المصرف غير قادر على مواجهة الالتزامات المستحقة كما أن حقوق الملكية تصبح غير كافية نظرا لوجود خسائر كبيرة ومتراكمة استهلكت كل حقوق الملكية الأمر الذي يتطلب تصفية المصرف.

ج- مرحلة إعادة التنظيم: قد لا تكون الآفاق المستقبلية للمصرف واعدة كثيرا، ولكنه من الأفضل ابقاء المصرف قيد الحياة وإعادة تأهيله بدلا من تصفيته، وتتضمن عملية إعادة التنظيم إعادة هيكلة رأس المال بهدف استبدال الأوراق المالية التي تحمل فائدة ثابتة بأسهم عادية لتخفيض الالتزامات ويعتمد قرار إعادة التنظيم على الربحية المتوقعة للمؤسسة[2].

[1]- قاسم محمد قاسم علي الجندي،" **التنبؤ بتعثر العميل المصرفي باستخدام نسب التحليل المالي – دراسة تطبيقية في المصارف التجارية اليمنية**"، مذكرة ماجستير قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، دمشق، سوريا، 2007، ص 29.

[2]- فايق حبر النجار، "**التحليل الائتماني – مدخل اتخاذ القرارات**"، مطبعة فيك الاسكان، الأردن، 1997، ص 360.

المطلب الثاني: أسباب التعثر المصرفي ومراحله.

هناك مجموعة من الأسباب تؤدي بالبنوك إلى التعثر وليس سبب واحد فقط ومراحل يمر بها.

1- أسباب التعثر المصرفي:

وهنا يتم الاشارة إلى أسباب التعثر المصرفي سواء الداخلية أو الخارجية

أ- **الأسباب الداخلية للتعثر المصرفي**: ويمكن حصرها فيما يلي:

عدم فاعلية أجهزة الاشراف والرقابة المصرفية: بالرغم من تعدد أجهزة الرقابة على البنوك فإن تصور وسائل الرقابة وعدم كفاءتها وخاصة وبعد التوسع في الأعمال الالكترونية في البنوك يؤدي إلى التعثر المالي والمصرفي، فمفاهيم الرقابة الآن هي مفاهيم تؤكد على الرقابة النوعية والرقابة المستندة على المخاطر وليس على الرقابة الشكلية[1].

غياب السياسة الاقراضية أو عدم ملاءمتها: إذ يعد الائتمان الرديء من أصعب المشاكل التي تواجه البنوك ومفادها ببساطة عجز البنك عن الاستفادة من القروض التي يمنحها، تعكس وجود نظام غير كفئ لتحديد وتسيير القروض المشكوك فيها[2].

عدم كفاءة الحكومة: والتي نترجم من خلال ضعف إدارة البنك، ويعكس ذلك عدم كفاءة استراتيجية إدارة أصول البنك وخصومه، إضافة إلى عدم كفاءة الخيرات والكوادر البشرية.

عجز في السيولة: قد تعاني البنوك من عجز في السيولة بالرغم من حيازتها لحجم مهم من الودائع، وقدر مناسب من القروض الجيدة، إذ أن سيولة البنك تتوقف عن قدرته على نشر محفظة موجوداته بسرعة ودون خسارة عليه تزداد سيولة البنك بقصر أجل الموجودات وطلو أجل المطلوبات والعكس صحيح[3].

الاحتيال والاختلاس: قد لا يندفع البنك في المضي بالمجازفة خصوصا في ظل غياب الرقيب عندما تبرز مؤشرات الاخفاق وتلوح معالم النهاية، تستطيع الإدارة الاحتيال لتستخدم شتى الوسائل كاقتراض

---

[1]- سعاد عوف الله ،" **استراتيجيات التعثر المصرفي تجارب دول عربية**"، مرجع سبق ذكره، ص 70.

[2]- خالد وهيب الراوي،" **إدارة العمليات المصرفية**"، عمان، للطبعة الثانية، 2003، ص 173.

[3]- محمد الشواربي عبد الحميد ،" **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية** " نشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص ص 74-75.

أموال لا نهاية لها في سدادها وقد تكون مرحلة الاحتيال الأخيرة هذه مجرد البداية للبعض لا بل هدفهم الوحيد هو ولوج هذا القطاع[1].

ب- الأسباب الخارجية للتعثر المصرفي: ويمكن حصرها في الآتي:

التدخل الحكومي: قد تلجأ بعض الحكومات إلى التدخل في أعمال البنوك وخاصة في البلدان النامية، فتقوم بإجبار البنوك على تمويل مشاريع كبيرة وضخمة مما يولد العجز لدى هذه البنوك، وكذلك تؤثر السياستين المالية والنقدية للدولة على أنشطة البنوك وتدخل الدولة كبائع للأوراق، إذ تقوم البنوك بشراء سندات الخزينة التي تصدرها الحكومة لمواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة[2]

التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل: تزيد هذه النفقات من حجم الودائع لدى البنوك التي تعمل على زيادة الائتمان بغض النظر عن ملاءمة المستفيدين منه، فتتراكم الديون المتعثرة وترتفع خسائر المصارف وتزداد حالات التعثر[3].

التحرير المالي والانفتاح الاقتصادي: إن الانفتاح على الدول والمؤسسات قطعت شوطا كبيرا في ترسيخ العمل المؤسساتي وتكامل البنية التحتية والتشريعية والتكنولوجية والاجتماعية تجعل موضوع منافسة البنوك القادمة من هذه الدول أمرا في غاية الصعوبة، حيث يتصف النظام المالي بالانفتاح والتحرر ورفع القيود التي كانت تحد من نشاطاتها المصرفية وخاصة في الأسواق المتطورة في الدول الصناعية مما شجع البنوك على ممارسة نشاطها وابتكار خدمة جديدة [4].

بنية السوق المصرفية: تحث المنافسة الشديدة المصارف على تحمل مخاطر مرتفعة غير ملاءمة، خصوصا بتسعير غير مناسب مع المخاطر، حيث أن امكانية سلوك المخاطر المرتفعة يكون بكثرة في سوق شديد المنافسة، فالمنافسة الشديدة بين المصارف والمبنية على أسس غير سليمة نتيجة التهافت على

[1]- سعيد عندري،" **المصارف المتعثرة ووسائل المعالجة، أبحاث ومناقشات** " ، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1992، ص 111.

[2]- بوعافية فاطمة الزهراء، حلوز عبد القادر،" **دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر حالة الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[3]- محمد اليفي ،" **أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية ودراسة حالة الجزائر** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2014، ص 79.

[4]-أحمد عبد الفتاح،" **المصارف المتعثرة ووسائل المعالجة**، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف، 1996، ص 181.

استقطاب نفس العملاء ومما ساهم في تعثر البنوك غياب التسويق المصرفي نظرا لما يمثله التسويق من أهمية قصوى في أي نشاط وفي الصناعة المصرفية بالأخص[1].

الأسباب التشريعية: يتمثل في قصور شديد في القوانين والتشريعات التي تحكم العمل البنكي، ومن المعلوم أن التشريعات المصرفية والاقتصادية لعمل المصارف في العديد من الدول قد طوى الزمن صفحتها وأصبحت لا تتماشى ومتطلبات النشاطات الحديثة، للبنوك والتطورات الاقتصادية[2].

الشكل رقم (03-02): يوضح أسباب التعثر المصرفي

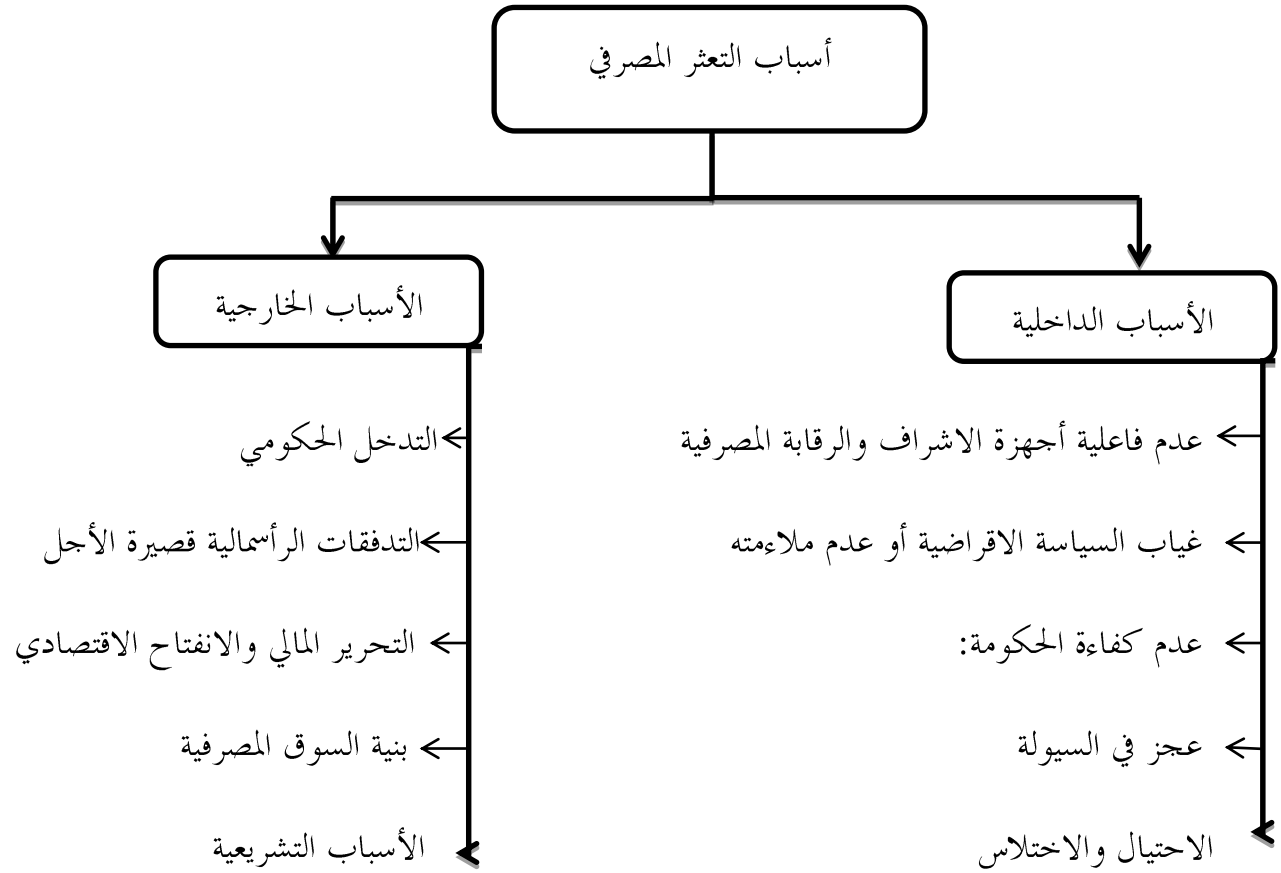

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على ما سبق.

2- مراحل التعثر المصرفي: ويمكن تبيان مراحل التعثر المصرفي على النحو التالي:

[1]- أحمد غنيم،" **صناعة قرارات الائتمان في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1995، ص 45.

[2]-عدنان الهندي ،" **الاصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومعوقاته**"، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1993، ص 22.

- **مرحلة ظهور بوادر الفشل:** وترتبط هذه المرحلة بالعديد من الظواهر السلبية من أهمها: النقص في الطلب على منتجات المشروع، ضعف كفاءة أساليب الانتاج، ضعف الموقف التنافسي للمشروع، الزيادة الكبيرة في تكلفة التشغيل وكل هذا له علاقة بظهور أولى بوادر التعثر[1].

- **مرحلة عجز النقدية (الضعف المالي):** في هذه المرحلة تعاني الإدارة من عدم قدرتها على مقابلة التزاماتها الجارية، وحاجاتها الملحة إلى النقدية بالرغم من زيادة الأصول الملموسة لديها عن التزاماتها، ولكن تكمن المشكلة في أن هذه الأموال ليست سائلة بالدرجة الكافية، ويجب الإشارة إلى أنه من الممكن أن لا تحدث الخسارة الاقتصادية في هذه المرحلة[2].

- **مرحلة التدهور المالي(الاعسار المالي):** تكمن هذه المرحلة في عدم قدرة المؤسسة على الحصول على الأموال الضرورية واللازمة لتغطية ديونها المستحقة، ويمكن معالجة هذه المرحلة ولكن تأخذ المعالجة فترة طويلة من الزمن، كإجراء تعديل في السياسات المالية في المؤسسة أو تغيير الإدارة[3].

- **مرحلة الفشل الكلي(الاعسار الكلي):** تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة في فشل المؤسسات حيث يصبح هذا الفشل محققا وتنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على تمويلات إضافية، بسبب تجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الوحدة[4].

- **مرحلة الإعلان أو تأكيد الإفلاس:** تحدث عندما تؤخذ الاجراءات القانونية لحماية حقوق المقرضين وبذلك يجري الإعلان عن إفلاس المؤسسة أي بمعنى تصفية المؤسسة وبذلك تكون المؤسسة قد وصلت إلى مرحلة الفشل[5].

---

[1]- محمد عبد الحافظ البغدادي،" **إطار ومقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المالية المصرفية**"، الملتقى الإداري الثالث، الجمعية السعودية للإدارة، المملكة العربية السعودية، 2005، ص 06.

[2]- هلا بسام عبد الله الغصين،" **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة** "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير إدارة أعمال، كلية علوم التجارة، يوليو2004، ص 29.

[3]- جهاد حمدي اسماعيل مطر،" **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية في فلسطين، دراسة تطبيقية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعية الإسلامية، غزة، 2010، ص ص 67-68.

[4]- علي شاهين، وجهاد مطر،" **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين**"، مجلة جامعية النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد، 2011/04/25، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص ص 680-681.

[5]- هلا بسام الغصين، مرجع سبق ذكره، ص 30.

الشكل رقم (04-02): يوضح مراحل التعثر المصرفي

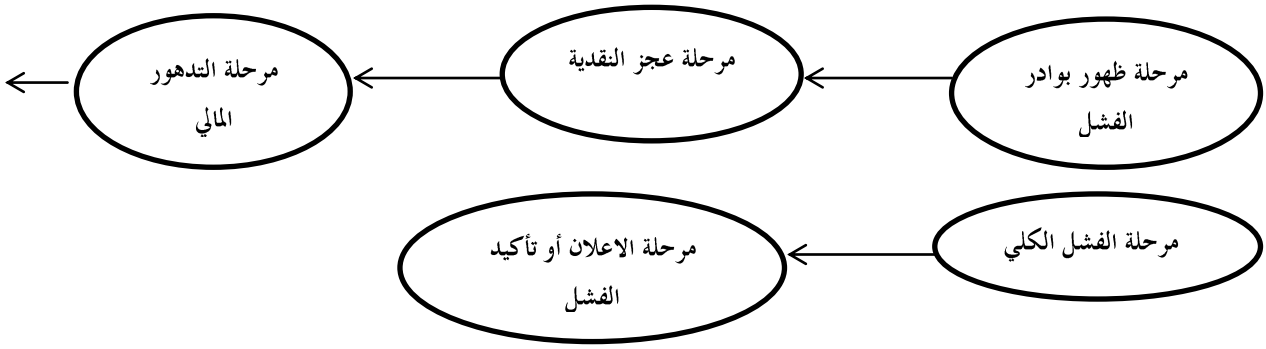

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثالث: آثار التعثر المصرفي وأساليب الوقاية منه

إن التعثر المصرفي يترك آثار على القطاع الاقتصادي الذي يتعامل مع المصرف المتعثر ،ويمكن أن تتفاقم هذه الآثار إذا لم تستعمل طرق لمعالجتها أو الوقاية منها.

1-آثار التعثر المصرفي: من بين آثار التعثر المصرفي ما يلي :

- **تباطؤ النمو الاقتصادي**: إن توسع ظاهرة التعثر المصرفي يؤدي الى التأثير على النمو الاقتصادي بسبب انخفاض عمليات التمويل للمشاريع، وخاصة المشاريع الجديدة مما يؤدي الى التباطؤ في النمو الاقتصادي.

- **انخفاض الثقة في الجهاز المصرفي**: إن التعثر يؤدي الى تقليل الثقة بالجهاز المصرفي مما يخفض من التعامل مع البنوك وبالتالي انخفاض الودائع.

- **هروب رأس المال الى الخارج**: إن رأس المال يبحث دائما عن الأمان والبيئة الاقتصادية والمالية المستقرة، ويصبح أمر عودتها في ظروف معينة مشكوك فيها.

- **تأثير البنوك المحلية**: عند الحصول على ظاهرة التعثر المصرفي سيؤدي ذلك الى قيام البنوك في الخارج بتقليص التعامل مع البنوك المحلية المتعثرة وتخفيض حظوظ الائتمان الممنوحة لهذه البنوك أو تقوم بفرض شروط متشددة عند منح التسهيلات البنكية[1]

[1]-دريد كامل آل شيب، مرجع سبق ذكره، ص ص، 273،274

– **التأثير على المشاريع والشركات:** إن تعثر البنوك يؤدي الى تخفيض حجم عمليات التمويل بسبب الصعوبات في السيولة، مما يؤدي الى صعوبات في تمويل انشاء المشاريع الجديدة وصعوبات في تمويل رأس المال العامل للمؤسسات القائمة.

– **تقليل الربحية:** وذلك بسبب انخفاض قدرة البنك على التوسع والانتشار وتغطية تكاليفه مما يؤدي الى انكماش أعمال البنك وتقلص نصيبه في السوق[1]

– **تحول التدفقات النقدية قصيرة الأجل:** تبدأ التدفقات قصيرة الأجل عند ظهور مؤشرات تدل على الصعوبات والمشاكل في البنوك التجارية، واحتمال تعثرها بالهروب نحو أماكن أو دول أكثر عوائد واستقرار وتمكن الخطوة في استقرارها الدائم في المناطق الجديدة أي أن امكانية عودتها في حالة تحسن الوضع واستقراره يصبح أمر مشكوك فيه[2]

2–أساليب الوقاية من التعثر المصرفي:

هناك عدة أساليب وقائية تؤدي الى ضبط القطاع المصرفي، وخلق مناخ يتسم بالاستقرار والتي من اهمها:

1–2الرقابة المصرفية كأحد أساليب الوقاية من التعثر:

الرقابة هي وظيفة إدارية وعملية مستمرة متجددة يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يسير على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة، ومن ثم تحديد الفجوة، ويتطلب ذلك القيام بالمتابعة والتقييم[3]

والرقابة بمفهومها العلمي تهدف الى التقليل من احتمالات حدوث الخطأ والانحراف على حد بعيد وإن كانت لا تمنعه، فهي تعني الاشراف من جانب سلطة أعلى لها الحق للتعرف على كيفية سير العمل داخل الوحدة والتأكد من مدى تحقيقها لأهدافها بكفاءة وتحسين معدلات أدائها والكشف عن

[1]–محسن أحمد الخضري، **الديون المتعثرة، الظاهرة، الاسباب، العلاج**، ايتراك للنشر، مصر، الطبعة1، 1997، ص 46

[2]–محمد اليفي، **أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 83

[3]– محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، ط1، زمزم ناشرون، عمان، 2010، ص 35

التجاوزات والانحرافات وبحث الأسباب التي أدت إلى حدوثها واقتراح وسائل علاجها لتفادي تكرارها مستقبلا[1].

-أهداف الرقابة المصرفية:

وتتمثل أهداف الرقابة المصرفية فيما يلي:

1-الحفاظ على الاستقرار المالي والمصرفي: أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفا متزايد الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية على فالنظام المالي يكون مستقرا إذا تميز بالإمكانيات التالية[2]:

- كفاءة توزيع الموارد حسب المناطق.
- تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وإدارتها.
- استمرار القدرة على أداء الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية.

2-ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي: يتم ذلك من خلال فحص المستندات والحسابات الخاصة للبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر وتقييم العمليات الداخلية للبنوك.

3-حماية المودعين: عن طريق تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها اتجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأموال.

2-2- الالتزام بمقررات لجنة بازل للرقابة:

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية تحت مسمى " لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية " من طرف محافظي البنوك المركزية لدول المجموعة العشرة مع نهاية عام 1974م تحت اشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا، ويقتصر أعضائها على مسؤولين من هيئات الرقابة المصرفية ومن

[1]- خالد أمين عبد الله،" **التدقيق والرقابة على البنوك**" دار وائل، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 1998، ص 67.

[2]- بوزبرة فاطمة ،" **الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل ودورها في رفع أداء البنوك التجارية دراسة حالة فروع ولاية سعيدة**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص بنوك وأعمال قسم العلوم التجارية، جامعة الطاهر مولاي، 2016/2015، ص 7- 8.

البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من: بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، السويد، بريطانيا، إسبانيا، لوكسمبورغ والولايات المتحدة الأمريكية.

استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في اعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في دول العالم المختلف يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي[1].

- **أهداف لجنة بازل:** تهدف إلى تحقيق ما يلي[2]:

1- المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية.

2- إزالة مصدر رئيسي للمنافسة غير المتكافئة بين البنوك في الأسواق الدولية، من خلال اعتماد الفروقات في متطلبات الرقابة الوطنية بشـــأن رأس المال البنكي.

3- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات العالمية وفي مقدمتها العولمة، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات المصرفية التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمصرفية.

4- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

- **اتفاقيات بازل (I) (II) (III):**

اتفاقية لجنة بازل (I):وافق مجلس محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية وكذا الاتحاد الأوربي في جويلية 1988م على مقرر لجنة بازل المتضمن اقتراح مقدار موحد لكفاية رأس المال ويتعين على

[1]-حياة نجار" **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص

[2]- حياة نجار،" **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل**"، مرجع سبق ذكره، ص 95.

كافة البنوك العاملة على المستوى الدولي الالتزام بنسبة 8% كحد أدنى لنسبة أموالها الخاصة إلى الأصول المرجحة بأوزان حسب درجة مخاطرة الائتمان[1].

وتكتب صيغة كفاية رأس المال على النحو التالي[2]:

$$\text{كفاية رأس المال(1988)} = \frac{\text{رأس المال الاجمالي (رأس المال الأساسي)+رأس المال التكميلي}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر /مخاطر الثمانية}} \geq 08\%$$

أهداف لجنة بازل(I): وتهدف هذه الاتفاقية إلى[3]:

– دعم وملاءمة الموقف المالي للمصارف العالمية.

– إنشاء أساس سليم وعادل للتنافس العالمي بين المصارف الدولية وإزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة والتي غالبا ما تنشأ من الاختلافات في القوانين المصرفية المتعلقة برأس المال من دولة لأخرى.

– بنية أساسية متطورة وتشمل:

– تحسين الشفافية والرقابة وتطوير النظم المحاسبية على المستوى الوطني.

تقريب وتوحيد التشريعات والقواعد التنظيمية والمصرفية مع المعايير الدولية، وبما قد يستدعي هذا وجود معايير محاسبية موحدة.

– آليات تسمح بالتدخل الحكومي لحماية النظام المصرفي عندما يتعرض للعقبات بأشكالها.

– تطوير الأدوات الرقابية وخاصة في ظل استخدام الكثير من المستخدمات المالية والتطورات في أسواق المال وحدوث تغيرات في الوظائف التقليدية في المصارف وخاصة بعد دخول المؤسسات غير المصرفية إلى الأعمال المصرفية[4].

– تحسين مفهوم ونوعية الرقابة المصرفية عالميا.

---

[1] – بوزبرة فاطمة،" **الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل في رفع أداء البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

[2] –بوعافية فاطمة الزهراء، حلوز عبد القادر ،"**دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك من التعثر**"، مرجع سبق ذكره، ص 35

[3] – سليماني هناء،" **تطوير الخدمات المصرفية في الجزائر وآفاق تطبيق معايير بازل**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير فرع اقتصاد الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية ع ت وع ت، جامعة الجزائر 3، 2013/2012، ص 55.

[4] – د. حسين محمد سمحان، د.موسى عمير مبارك، د.عبد الحميد أبوصقري،" **إدارة الاستثمارات في المصارف الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص 297.

- تبادل المعلومات على المستوى الوطني.
- زيادة فاعلية تقنيات الرقابة المصرفية على المستوى العالمي.
- وضع الحد الأدنى لمعايير الرقابة في المجالات التي تتطلب ذلك.

اتفاقية لجنة بازل (II):

اقترحت لجنة بازل سنة 1998 إطارا جديدا لحساب معدل كفاية رأس المال بدل النسبة التي جاءت الاتفاقية الأولى بحيث يأخذ بعين الاعتبار معامل المخاطرة في ميزانيات البنوك وفصلت أكثر في هذا الإطار بتاريخ 16 جانفي 2001 مع انتظار آراء وتعليقات وملاحظات الهيئات المعنية والمختصة كصندوق النقد الدولي إلى غاية نهاية شهر ماي 2001 كحد أقصى، إلا أنها تأخرت بسبب كثرة الملاحظات عليها في جوان 2004 أصبحت جاهزة وقابلة للتنفيذ ،بدءا من هذا التاريخ إلى غاية 2006نهاية 2006 أو بداية 2007 كحد أقصى[1]،ولقد تم الابقاء على المعدل 08%كما هو في بازل الأولى بحيث أصبح رأس المال الكافي حسب بازل الثانية هو:

$$\text{كفاية رأس المال(2004)} = \frac{\text{رأس المال الاجمالي}\left(\text{الشريحة 01}+\text{الشريحة 02}+\text{الشريحة 03}\right)}{\text{المخاطر الائتمانية}+\text{المخاطر السوقية}+\text{مخاطر التشغيل}} \geq 08\%$$

أهداف لجنة بازل (II):

جاءت لجنة بازل (II) بأهداف جديدة عن لجنة بازل الأولى وهي كالآتي[2]:

- تعزيز متانة النظام المالي والمصرفي.
- تعزيز التنافسية بين مؤسسات الجهاز المصرفي.
- إيجاد التوافق بأكبر قدر ممكن ما بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.

[1]- سليمان ناصر،" **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية**"، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول " أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية "، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، أيام 5- 6 ماي 2009، ص 07.

[2]- د. حسين محمد سمحان، د.موسى عمير مبارك، د.عبد الحميد أبوصقري،" **إدارة الاستثمارات في المصارف الإسلامية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، جامعة الدول العربية، مصر، 2012، ص 306.

– زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك ويجب أن تتاح المعلومات الكافية، وفي الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك حيث أنهم يشاركون البنك في المخاطر التي يتعرض لها.

اتفاقية لجنة بازل (III):

أظهرت الأزمة المالية العالمية 2008م بما لا يدع للشك فشل الاتفاق الثاني في تأمين أسس متينة للأنظمة المصرفية لذا جاءت تعديلات مباشرة لمعالجة العيوب التي كشفت عنها الأزمة المالية، تجسدت في إصدار مقررات اتفاق بازل الثالث الذي يطمح إلى تحسين جودة رأس المال ومستوى القروض وتجديد التركيز على أهمية إدارة السيولة، وهوما سيحفز قدرات المصارف على جودة إدارة مخاطرها.

وجاء نص الاتفاقية بخمس محاور رئيسية من شأنها تدعيم وتعزيز سلامة النظام المصرفي وهي:

- **المحور الأول:** تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال البنوك.
- **المحور الثاني:** تغطية مخاطر الجهات المقابلة.
- **المحور الثالث:** إدخال نسبة الرفع المالي والتي تحسب كم يلي:
- **المحور الرابع:** رأس المال الاضافي المعاكس أو الخاص بدورة الأعمال
- **المحور الخامس:** تفعيل إدارة السيولة[1].

- **الأساليب الوقائية الخاصة بالبيئة الداخلية للمصرف:**

بما أنه تلعب مسؤولية كبيرة إدارات المصرف في تحقيق سلامة وأمن العمليات المصرفية، ففعالية الأسلوبين الوقائيين السابقين في تحقيق الهدف المتمثل في تلافي مشكلة التعثر يتوقف على توفير أساليب أخرى على مستوى الوحدة المصرفية والتي هي:

1- الحوكمة المصرفية:

هي الأسلوب الأمثل الذي ينتهجه مجلس الإدارة والإدارة العليا لإدارة المصارف، والذي يؤثر في كيفية القيام بما يلي:

- تحديد أهداف المصارف.

[1]– محمد إليفي ،" **أساليب تدنية لمخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر** "، مرجع سبق ذكره، ص ص 144-146.

- إدارة الأنشطة اليومية للمصرف.
- حفظ حقوق أصحاب المصالح والمتعاملين مع المصرف بما فيهم الموظفين والعملاء والمساهمين وغيرهم.
- إدارة أنشطة المصرف وفقا للقوانين والأنظمة السارية.
- حماية مصالح المودعين.

وبمعنى واسع يشمل نظام الحوكمة من المنظور المصرفي الطريقة التي تدار بها شؤون المصرف من خلال الدور المنوط به كل من مجلس الإدارة والإدارة العليا، بما يؤثر على تحديد أهداف المصرف ومراعاة حقوق المستفيدين، وحماية حقوق المودعين.

أهمية الحوكمة المصرفية: وتتجسد أهمية الحوكمة المصرفية فيما يلي:

- تفعيل الدور الاشرافي والرقابي لمجلس الإدارة على أداء المصرف.
- تنظيم العلاقات واستخدام طرق اتصال فعالة بين مختلف الأطراف الداخلية والخارجية.
- اعتماد وتطبيق الاستراتيجيات للمصرف الملائمة التي تسمح بتدعيم المركز التنافسي للمصرف.
- تعزيز المسائلة في كافة أرجاء المصرف.
- الافصاح عن كافة المعلومات بكل شفافية[1].

2-إدارة المخاطر المصرفية: نظام أدارة المخاطر عبارة عن مجموعة من المعايير والعمليات والأدوات والمعلومات المساعدة على تطبيق إدارة فعالة للمخاطر التي تواجهها المؤسسة المصرفية[2]

أهمية إدارة المخاطر المصرفية :

تكمن أهمية إدارة المخاطر المصرفية في النقاط التالية [3]:

-المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين المستثمرين

[1]- خالد بن عليه،" **دور الرقابة الداخلية في دعم وتفعيل الحكومة في المؤسسة المصرفية الجزائرية- دراسة ميدانية** "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2017، ص ص، 70- 72.

[2]-محمد اليفي، **اساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص156

[3] بوعافية فاطمة الزهراء، حلوز عبد القادر، **دور نظام التأمين على الودائع لسلامة البنوك من التعثر**، مرجع سبق ذكره، ص40

-أحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة

-تحديد التصرفات والاجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة على الأحداث والسيطرة على الخسائر

-إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بهدف منعها أو تكرار حدوثها

-حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين والدائنين والمستثمرين بحماية قدراتها على توليد الأرباح، رغم أي خسائر عارضة قد تؤدي الى تقليص الارباح أو عدم تحقيقها

-مساعدة البنك على احتساب معدل كفاءة رأس المال وفقا لمقترحات لجنة بازل

المبحث الثالث: التنبؤ بالتعثر المصرفي بالتحليل المالي.

لعملية التنبؤ دور هام سواء في تفادي مخاطر التعثر المصرفي ،وكذا في تقليل الأثر الناجم عن هذا التعثر، ومن أهم الأساليب المستخدمة هو التحليل المالي.

المطلب الأول: ماهية التنبؤ ونماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي.

يجب على المؤسسة البنكية أن تقوم بالإجراءات اللازمة لمعالجة التعثر المصرفي الذي قد تواجهها في المستقبل وتجنب حالات الإفلاس لذا يجب تطوير جانب التنبؤ به.

1-**ماهية التنبؤ**: وسوف نتطرق فيه للعناصر التالية :

1-1- مفهوم التنبؤ :

يمكن تعريف التنبؤ كالتالي [1]:

لغة: إشتقت كلمة التنبؤ في اللغة من أصل الفعل "نبأ" أي خبر وهو بالتالي الإخبار بالغيب ومعرفة المستقبل.

إصطلاحا: يعرف التنبؤ على أنه عملية التوقع أو التقدير لما سيحدث في المستقبل ،وذلك لتجنب المؤسسة التعرض لحالات التعثر وتحقيق أهدافها المنشودة.

[1] عقاد ريم أمينة ،جلالي نجمة، " **التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالتعثر المصرفي- دراسة حالة البنك الوطني الجزائري -وكالة تيارت-2014-2016**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون- تيارت، ص

- يعرف على أنه عملية الإدلاء بالتوقعات لأحداث ينتظر حدوثها.[1]
- ؤ عرف على أنه يشمل تقدير نشاط في المستقبل مع الأخذ بعين الإعتبار كل العوامل التي تؤثر على ذلك النشاط.[2]

- **أهمية التنبؤ بالتعثر :**

لعملية التنبؤ أهمية كبيرة خاصة في حالة التعثر المصرفي وذلك لتجنبه أو القدرة على معالجة وتتلخص هذه النقاط فيما يلي [3]

بالنسبة للمصارف: حيث تهتم بالتنبؤ بالتعثر لما له من آثار على :

قروضها القائمة، قروضها قيد الدراسة، أسعار قروضها وشروطها ،إمكانية التعاون مع المقرضين لمعالجة المشاكل القائمة بتوقيت الإنسحاب.

بالنسبة للإدارة: التعرف على مؤشرات التعثر والتعامل مع أسبابها لإتخاذ الإجراءات الصحيحة الضرورية لإنقاذ المؤسسة في الوقت المناسب.

بالنسبة للمقرضين: تقييم نجاح المؤسسات التي يقومون بالإقراض لها والإطمئنان على سلامة مركزها المالي وإسترداد أموالها الممنوحة أو المتوقع منحها.

بالنسبة للمستثمرين: يهتم المستثمرون بالتنبؤ بالتعثر المصرفي والفشل المالي من أجل إتخاذ قراراتهم الإستثمارية المختلفة، المفاضلة بين البدائل المتاحة وتجنب الإستثمارات ذات المخاطر العالية.

بالنسبة للعاملين بالمؤسسة: من أجل إشعارهم بالأمن ،الرضا الوظيفي وتقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد الخدمة التي يمكن للمؤسسة أن تقدمها لها.

---

[1] 15-12-2018 ,05: 20 ,Ar.m.wikipedia.orgمقال بعنوان "**التنبؤ**"، مأخوذ من الموقع الالكتروني،

[2] بوغازي فريدة، بوغليطة إلهام ،سلامة وفاء، مداخلة بعنوان " **فعالية إستخدام التنبؤ في الجهاز الإداري** "، الملتقى الوطني السادس حول: إستخدام التقنيات الكمية في إتخاذ القرارات الإدارية بالمؤسسات الإقتصادية بالجزائر، كلية علوم التجارية وعلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة.

[3] عقاد ريم أمينة ،جلالي نجمة، " **التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالتعثر المصرفي– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة تيارت–2014–2016**" مرجع سبق ذكره، ص60، ص61.

التحليل المالي والتنبؤ :

- يمكن الإعتماد على التحليل المالي في عملية التنبؤ في التالي [1]:
- التنبؤ بالمبيعات.
- التنبؤ بالأرباح والتخطيط لها.
- التنبؤ بالإحتياجات المالية والتخطيط لطريقة الحصول عليها.
- التنبؤ بمدى قدرة الإدارة في مواجهة الطوارئ.
- التنبؤ بإحتمالات التعثر، أو مدى بإمكانية توقف المؤسسة عن العمل أي الإفلاس أو التصفية.

خطوات التنبؤ:

تمر أي ظاهرة مراد التنبؤ فيها بالخطوات التالية [2]:

- تحديد وتعريف موضوع التنبؤ.
- تحليل موضوع التنبؤ إلى عناصره الأولية المكونة له ودراسة العوامل المسببة في زيادته أو نقصه.
- دراسة العلاقات بين عناصر موضوع التنبؤ والعناصر الأخرى المتصلة بها.
- إجراء دراسات عن التطور التاريخي للقيم الرقمية لموضوع التنبؤ للإسترشاد بها في توقع قيمته المستقبلية
- إجراء دراسات مقارنة بين قيمة العنصر موضوع التنبؤ التي تم التنبؤ بها وبين القيمة الفعلية الواقعية له.

نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي :

وهي بمثابة مزج بين كل من الأساليب الإحصائية والنسب المالية وذلك لتفادي التعثر المصرفي منها :

---

[1] عماد أكرم عمر الطويل ،"**مدى إعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر، دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة**"، قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة ماجستير في المحاسبة والتمويل من كلية التجارة بالجامعة الإسلامية –غزة ،2008، ص63.

[2] نفس المرجع ص 62.

أ) **نماذج النسبة الواحدة:** (Beaver 1966)*

قام بيفر بإختبار (29) نسبة مالية صنفها في 6 مجموعات هي: التدفق النقدي، صافي الربح، الإلتزامات إلى مجموع الأصول، الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، الأصول السائلة إلى الإلتزامات المتداولة ،ومعدلات الدوران، وقد إستخدم Beaver في تحليل النسب نموذج الإنحدار البسيط، قام بتطبيق النموذج على عدة مؤلفة من (79) مؤسسة فاشلة و(79) غير فاشلة ومماثلة للمؤسسات للفاشلة من حيث حجم الأصول ونوع الصناعة وذلك خلال الفترة من(1954-1964).[1]

- كما قام beaver بصياغة نموذجه بناءا على 3 نسب فقط بالمعادلة التالية: [2]

$$Z= 1.3\ A_1 +2.4A_2-0.980A_3-6.787$$

A_1 نسبة التدفق إلى مجموع الإلتزامات.

A_2 نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات.

A_3 نسبة مجموع الإلتزامات إلى مجموع الموجودات.

وكانت نسبة الخطأ 10% ،18% ،21%، 22% ،24% . في السنوات السابقة للتعثر على التوالي، هذه النتائج ذات الدلائل الإحصائية كانت عند درجة الثقة 95 %، وعلها بناء النماذج الأحادية القادرة على التنبؤ لتعثر المؤسسات بدقة كبيرة يتعين إتباع الخطوات التالية [3]:

- إختيار عينة من المؤسسات المتعثرة وأخرى غير متعثرة في نفس السنة.
- أخذ نسبة واحدة مالية من النسب التي أثبتت الإختبارات الإحصائية إرتباطها الوثيق بمقدرة المؤسسة على الإستمرار ثم إختيار أصغر قيمة للنسب المالية في مجموعة المؤسسات القادرة على الإستمرار، والمستوى الأقل ينتمي إلى المؤسسات الغير قادرة على الإستمرار.
- إختيار نقطة التبويب المثلى التي تكون عندما أخطاء التبويب أقل ما يكون.

---

* -William H.Beaver (1940) :استاذ و باحث في مجال المحاسبة و رئيس الجمعية الامريكية للمحاسبة من 1979 الى 1981 ، و حائز على جائزة المعلم المتميز في المحاسبة من عند نفس الجمعية سنة 1990

[1] قاسم محمد قاسم علي الجندي، " **التنبؤ بتعثر العميل المصرفي بإستخدام نسب التحليل المالي- دراسة تطبيقية في المصارف التجارية اليمنية**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم المحاسبة بكلية الإقتصاد- جامعة دمشق، دمشق،2008، ص92

[2] عقاد ريم أمينة ،جلالي نجمة، " **التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالتعثر المصرفي**"، مرجع سبق ذكره ،ص71.

[3] سعاد عون الله ،" **إستراتيجية إدارة التعثر المصرفي** "، مرجع سبق ذكره ،ص84.

- الحرص عند تحديد نقطة الفصل أو التقسيم المثالي من الوقوع في أخطاء التبويب أو التنبؤ، وهي الخطأ من النوع الأول ويحدث عند التنبؤ بأن المؤسسة لن تتعرض للتعثر في الوقت الذي تكون فيه قد تعرضت له فعلا، الخطأ من النوع الثاني والذي ينتج إذا تنبأ المحلل بأن المؤسسة ستتعرض للتعثر علما أنها لم تتعرض له فعلا.
- بعد الإنهاء من الإجراءات الخاصة بالنسبة المالية، تبدأ الإجراءات الخاصة بباقي النسب كل على حدى.
- ومن الإنتقادات التي وجهة لهذا النوع من النماذج هو إهتمامها بجانب واحد من المؤسسة ،ومن ثم فإن النسبة الواحدة لا تعكس كل المعلومات التي يتيحها النموذج الأحادي.

ب) **نموذج ألتمان** (Z-Score) : Altman [*]

طور ائتمان نموذجه مستخدما النسب المالية ومعتمدا على التحليل التمييزي المتعدد ا Multivariate Analysis وإستطاع من خلال هذا النموذج أن يميز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة في قطاع الصناعة ويتكون النموذج من خمس نسب مالية مجتمعة وإستطلاع التوصل إليها من خلال تطويره ل30 نسبة مالية والنموذج كان على الشكل التالي:[1]

$$Z = 3.3X_1 + 1.2X_2 + 1.0X_3 + 0.6X_4 + 1.4X_5$$

X_1= الأرباح قبل الفوائد والضرائب /مجموع الأصول.

X_2 = صافي رأس المال العامل /مجموع الأصول.

X_3 = المبيعات /مجموع الأصول.

X_4 = القيمة السوقية للأسهم /القيمة الدفترية للدين.

X_5 = الأرباح المحتجزة المتراكمة /مجموع الأصول.

حيث Z هو مؤشر التعثر فإنه:

عندما تكون Z أكبر أو تساوي 2.99 فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة لن تفلس.

---

[*] - Edward Altman (5 juin 1941):استاذ مالية في جامعة نيو يورك و هو معروف على المستوى العالمي كمختص في مجال تحليل مخاطر القرض ، و لوضعيات العسر المالي و الافلاس ، فمن اهم انجازاته تطوير نموذج Z-score

[1] هلا بسام عبد الله الغصين، "**إستخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات –دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع** غزة" ،قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة ،2004، ص39.

عندما تكون z أقل من 1.81 فإن النموذج يتوقع أن المؤسسة سوف تفلس.

إذا كانت z تقع ما بين (1.81-2.99) وهي ما تعرف بالمنطقة الرمادية فإن النموذج لا يستطيع الحطم بدقة على إحتمالية إفلاس المؤسسة أو عدم إفلاسها.

ت)**نموذج Argenti** : الذي تم التوصل إليه بالدراسات التي أجراها عام (1976) حيث ركز هذا النموذج على المتغيرات الوصفية أو النوعية دون الكمية ،وقد سمي هذا النموذج بنموذج الخطأ الإداري المتعدد، ويمكن حصر المتغيرات الأساسية لهذا النموذج والتي تعد العوامل الرئيسية لفشل الشركات بعد تحليلها إلى عناصرها الفرعية وكما يلي [1]:

- قصور تنظيمي يتضمن وتدني الكفاءة لدى الإدارة التنفيذية والمالية، وخلل في نظام الرقابة المالية وفي النظام المحاسبي بشكل عام ،وخلل أيضا في نظم التعيين والترفيع والتدريب، وتدهور معنويات العاملين وإرتفاع معدل دوران الموظفين.
- الحالة المالية وتتضمن التزايد المضطرد في حجم الديون والإعتماد على التمويل الخارجي، والتدهور المستمر في وضع السيولة.
- الميل المفرط من قبل الإدارة نحو اللجوء إلى إجراءات المحاسبة الإبداعية والتي تتضمن التزايد الملحوظ نحو تغيير السياسات المحاسبية، والتدني في مستوى الإفصاح المتوفر للبيانات المالية، والتأخر في إصدار ونشر البيانات المالية، والتغير المستمر لمدقق الحسابات ،وكثرة التحفظات الواردة في تقرير المدقق.

[1] رياض حميدان شحاده العليمات،"**إستخدام النسب المالية والتحليل التمييزي في التنبؤ بتعثر شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية** "، قدمت هذه الرسالة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة آل البيت، الأردن ،ص56.

المطلب الثاني: نظام الإنذار المبكر ومؤشرات التعثر المصرفي.

نظام الإنذار المبكر من الأساليب القياسية التي تمكن من دراسة ما سوف تكون عليه المؤسسات البنكية في المستقبل وذلك بالاعتماد على النشاط السابق للبنك.

1-1- مفهوم نظام الإنذار المبكر: لنظام الإنذار المبكر عدة مفاهيم وتعاريف من أهمها: [1]

هو نظام يقوم على دراسة احتمال أزمة مصرفية من خلال مراقبة سلوك عدد من المؤشرات الاقتصادية والمصرفية الرئيسية خلال فترة محددة تسمى نافذة الأزمة ويتم اختيار وتحليل هذه المؤشرات وفق منهجيات احصائية مختلفة لعل من أهمها وأكثرها استخداما نموذج Multivariate logt Model ويقوم هذا النظام بجانب أجهزة لرقابة المصرفية إلى التنبؤ بحدوث الأزمة.

فنظم الإنذار المبكر تستهدف التعرف على المشكلات المستقبلية المحتملة في النظم المالية والبنوك الفردية وتجمع هذه النظم بين عناصر كمية وأخرى (نوعية، كيفية)، ونميز بين أربعة أنواع من هذه النظم :

ـ النظم الإشرافية الخاصة بإعطاء تقديرات للبنوك واشهرها نظم Camel[*] ويتم ذلك نتيجة الفحص في الموقع؛

ـ نظم تحليل النسب المالية والتي تقوم على مجموعة من المتغيرات؛

ـ نظم التقييم الشامل لمخاطر البنك؛

ـ النماذج الإحصائية التي تحاول اكتشاف المخاطر التي تؤدي إلى ظروف مستقبلية معاكسة لما يرغبه البنك.

1-2- **ركائز الإنذار المبكر**: يقوم الإنذار المبكر على ركائز وهي كالتالي:[2]

---

[1] مرميط حورية ،محبوب ميرة، " **الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي– حالة الجزائر–** "، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون –تيارت–، 2017-2018، ص33.

[*]- مؤشرات نظام Camel تدعى كذلك بمؤشرات الحيطة الجزئية التي تعتبر جزء من المؤشرات المحيطة الكلية لتقييم سلامة الأنظمة المالية، هذه المؤشرات: كفاية رأس المال (C)، جودة الأصول (A)، الإدارة (M)، الدخل (E)، السيولة (l).

[2] طارق عبد العال حماد، "**حوكمة الشركات**"، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص–ص: 775-776.

- حسن إختيار المتغيرات التي يقوم عليها التنبؤ.
- توافر بيانات المدخلات بصفة موثوقة.
- توفير نظام إتصالات جيد لجمع المعلومات وإتاحتها في الوقت المناسب.
- إستخلاص الدروس من الأزمات السابقة.
- إستخدام الأساليب الإحصائية والرياضية التي يمكن من خلالها التنبؤ.

1-3- أهمية نظام الإنذار المبكر: لنظام الإنذار المبكر أهمية كبيرة ونذكر منها: [1]

ـ التقييم المستمر لنظم المصارف في شكل إطار رسمي للتقييم سواء عند الفحص أوبين فترات الفحص؛

ـ التعرف على المؤسسات أو المواقع داخل المؤسسات التي تكون فيها مشاكل أو يحتمل وقوعها في مشاكل؛

ـ المساعدة في تحديد أولويات الفحص، والتخصيص الأمثل للموارد الإشرافية والتخطيط المسبق للفحص؛

ـ توجيه الاهتمام والتوقيت السليم من قبل المشرفين على المصارف.

وتنحصر أهمية التنبؤ المبكر بالتعثر المصرفي في الفوائد التي يحققها للجهات المختلفة ذات العلاقة بالمصرف والمتمثلة في:

ـ **الإدارة:** يعطي التنبؤ المبكر بالتعثر لإدارة المصرف فرصة قوية وكافية لمواجهة العوامل المسببة له سواء بتغيير السياسيات أو تبديل القرارات أو إعادة صياغة برامج العمل وغيرها من الطرق العلاجية؛

ـ**الجهات الحكومية:** يساعد التنبؤ المبكر بالتعثر الجهات الرسمية (المصارف المركزية) من التأكد من مدى سلامة الوضع المالي واستقرار المصرف وبالتالي سرعة التدخل لتصحح الأوضاع وضمان مصالح الجهات المختلفة تجنبا لضياع حقوقهم المترتبة على المصرف؛

[1] محمد مروح، "**نظام الإنذار المبكر للأزمات المالية**"، مجلة البنوك، العدد 26، فلسطين، 2006،ص79.

_ **المستثمرون:** يعمل التنبؤ المبكر على مساعدة المساهمين في المصرف أو المهتمين به تقييم أوضاعه والاطمئنان على سلامة استثماراتهم وأيضا التمييز بين الاستثمارات المرغوب فيها وتلك التي يجب التخلص منها.

1-4- نماذج الأنظمة الإنذار المبكر: وهناك نماذج تمكننا من الإنذار المبكر للتعثر المصرفي ومن أهمها [1]:

أنظمة تصنيف الرقابة المصرفية: كانت بالماضي تعتمد على الرقابة المباشرة على البنك أما الآن أصبحت تمتد لتشمل الرقابة والفحص الخارجي، وتحليل البيانات والمؤشرات التي يمكن من خلالها اكتشاف التغيرات ونقاط الضعف ومعالجتها قبل تفاقمها.

أنظمة تحليل النسب المالية: الوضع المالي للبنك يتحدد ويتأثر بمجموعة من المتغيرات المالية التي تشمل ملاءة وكفاءة رأس المال البنك وجودة أصوله وسيولته وربحيته، وهناك الكثير من النسب التي يمكن اشتقاقها من هذه المؤشرات تستخدم في التنبؤ بالتعثر المالي.

أنظمة التقويم الشامل لمخاطر البنك: وتعتبر أسلوب تقويم شامل لمجموعة المخاطر التي يتعرض لها البنك حيث يتم تقسيم الأنشطة المختلفة التي يقوم بها البنك إلى مجموعات فرعية متجانسة ويتم إعطاء أوزان نسبية لهذه المخاطر.

2-مؤشرات التعثر المصرفي:

هناك العديد من المؤشرات التي تمكننا من معرفة وضعية النظام البنكي ،وتوضح كذلك إمكانية البنك لتعرضه لذائقة أو أزمة ومنها [2]:

أ) **مؤشرات الحيطة الجزئية:** وتتكون من ستة جوانب حيوية للمؤسسات البنكية هي :

- **رأس المال:** كفاية رأس المال هي التي تحدد في النهاية إلى أي مدى تستطيع المؤسسة المصرفية التغلب على الصدمات في ميزانيتها، لذلك من المفيد تتبع معدلات كفاية رأس المال التي تأخذ في

[1] عبد الحميد الشواربي، أحمد شواربي ،"**إدارة المخاطر الائتمانية**"، من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، الاسكندرية، منشأة المعارف، 2002، ص753.

[2] سعاد عوف الله، "**إستراتيجية إدارة التعثر المصرفي** "، مرجع سبق ذكره ،ص79.

حسبانها أهم المخاطر الكمالية: الصرف الأجنبي ،مخاطر الإئتمان ومخاطر سعر الفائدة ،بتحديد أحجام من مخاطر أصول المؤسسة.

- **الأصول:** تكون ملاءة المؤسسات عادة في خطر عندما تضعف أصولها، لذلك من المهم رصد المؤشرات الدالة على نوعية أصولها من حيث زيادة تعرضها لمخاطر معينة، والإتجاهات بالنسبة للقروض المعدومة، وسلامة وربحية المقترضين من البنوك خاصة قطاع الشركات.
- **الإدارة:** الإدارة السليمة عنصر أساسي في أداء المصرف، ولكن من الصعب قياسها وهي أساسا عنصر نوعي يطبق على المؤسسات فرادى، إلا أنه هناك عدة مؤشرات يمكن أن تصلح كمعيار على سلامة الإدارة، مثل مقاييس الكفاءة.
- **الإجراءات:** المؤسسات المصرفية غير المربحة بشكل مزمن تتعرض لخطر الإعسار، وإذا ما قورنت بالمؤشرات الأخرى ،فإن تفسير الإتجاهات في الربحية قد تكون أكثر صعوبة، فعلى سبيل المثال الربحية العالية بشكل غير عادي يمكن أن تعكس مخاطرة مفرطة.
- **السيولة:** المؤسسات المصرفية ذات الملاءة في البداية يمكن أن تدفع نحو الإغلاق بسبب الإدارة السيئة للسيولة في المدى القصير ،ويجب أن تغطي المؤشرات موارد التمويل وتضع يدها على عدم التوافق في تواريخ الإستحقاق.
- **الحساسية لمخاطر السوق:** تشترك البنوك بشكل متزايد في عمليات متنوعة، وكلها تتعرض لمخاطر السوق وخاصة في تحديد سعر الفائدة وتنفيذ الصفقات بالعملة الأجنبية، وفي البلدان التي تسمح للبنوك بالتعامل في أسواق الأوراق المالية أوفي تبادل السلع، تكون هناك ضرورة أيضا لرصد مؤشرات مخاطر أسعار الأسهم والسلع ،وكثيرا ما تستخدم السلع الخاصة بمفاهيم السوق ،مثل أسعار وفوائد الأدوات المالية وتقديرات الجدارة الإئتمانية بالنسبة للمؤسسات المصرفية لإستكمال المعلومات التي يتم الحصول عليها من المؤشرات السابقة.

ب)**مؤشرات الإقتصاد الكلي:** يتوقف عمل النظام المالي على النشاط الإقتصادي الكلي ،وتتأثر المؤسسات المصرفية بدرجة كبيرة بالتغيرات في الإقتصاد الكلي، فمن بين مؤشرات الإقتصاد الكلي المهمة، بيانات النمو الكلي، النمو في القطاعات وإتجاهات ميزان المدفوعات، مستوى التضخم ودرجة

تقلبه وأسعار الفائدة والصرف خاصة في أسعار الأوراق المالية والعقارات، حيث يجب أن تغطي المؤشرات أيضا التغيرات التي تؤثر على قابلية الأنظمة المالية لإصابة بعدوى الأزمات التي تنتقل عبر البلدان، التي تشمل العلاقة المتبادلة بين الأسواق المالية، خصائص الإقتصاد الكلي المتماثلة والآثار الجانبية للتجارة.

وكثيرا ما تستخدم دراسات الحيطة الكلية أنواعا مختلفة من تقنيات إختبار الضغوط لقياس قدرة الأنظمة المالية على التكيف مع الصدمات ،ويمكن إستخدام مؤشرات مختارة من الإقتصاد الكلي لإجراء إختبار كمي على تأثير التغيير في هذه المؤشرات على محافظ المؤسسات المصرفية وعلى القدرة الإجمالية للنظام المالي على الوفاء بإلتزاماته وإختبار الضغوط التي يمكن أن تساعد على تصور التطورات المستقبلية المحتملة في مؤشرات الحيطة الكلية بإستخدام تنبؤات وملاحظات الإقتصاد الكلي حول العلاقات السابقة بين مؤشرات الإقتصاد ومؤشرات الحيطة.

المطلب الثالث: أساليب التنبؤ ومعالجة التعثر المصرفي.

يحتاج البنك الإعتماد على أساليب تنبؤية لمواجهة التعثر المحتمل وتكون كوقاية مسبقة قبل حدوثه ،وأساليب المعالجة هذه تلعب دور الدواء عند حدوثه فتعالجه وتقلل من أثره على البنك والمودعين.

أساليب التنبؤ بالتعثر المصرفي :

هي الأساليب المعتمدة للتخطيط و التنبؤ المستقبلي للبنك وتنقسم إلى :

1-الأساليب النظامية:

وينقسم هذا الأسلوب إلى النماذج التالية :

- **النماذج السببية:**

يعتمد المتغير موضوع الدراسة على متغيرات تفسيرية توضح سلوكه، وبالاعتماد على نظرية معينة في تفسير الظاهرة، ويتم صياغة العلاقة في شكل نموذج رياضي قابل للتقدير ومثال على ذلك: تفسير

إستهلاك الأسر مع سلعة معينة c، بدخول تلك الأسر y، وسعر السلعة p، ويتم صياغة العلاقة في شكل نموذج رياضي بناءا على نظرية الطلب كالتالي:[1]

$C=a+by+cp$ ثم يتم تقدير معلومات النموذج: c.b.a

- **النماذج الغير السببية:** تعتمد هذه النماذج على القيم التاريخية للمتغيرات التي تفسر وهناك العديد من النماذج منها:[2]
  - النماذج الإحصائية لسلاسل الزمنية.
  - النماذج الديناميكية الغير خطية.
  - إسقاطات الاتجاه العام في التنبؤ.

بالرغم من كون هاته الأساليب ضمن الطرق المستخدمة في التعثر المصرفي، إلا أنها أقل أهمية مقارنة بالطرق الأخرى وذلك يرجع لقلة استعمالها باعتبارها صعبة التطبيق، طول فترة التنبؤ، بالإضافة إلى كون مستخدمي هذه الطريقة يجب أن يتحلى بالخبرة والدراية الواسعة في مجال الإحصاء وخاصة الاقتصاد القياسي.

2- الأساليب الغير نظامية:

يعتمد هذا الأسلوب على التقدير الذاتي ولا تحتاج إلى قاعدة، أو إلى تحديد المتغيرات موضوع الدراسة، وإنما تعتمد على الخبرة، والتقدير الشخصي، وتنقسم إلى مجموعتين:

- **أساليب التناظر والمقارنة:** يتم التنبؤ بمسار أي متغير بإستخدام المسار المحتمل لنفس المتغيرات في حالة متشابهة.

مثلا: التعرف على أثر تخفيض العملة على التضخم.[3]

- **الأساليب المعتمدة على آراء ذوي الشأن والخبرة:** ويعتمد المصرف من خلال هذه الطريقة على مجموعة من الخبراء للتوصل إلى تنبأ أفضل من قيام خبير واحد بهذه المهمة وتتم من خلال عدة طرق:[4]

---

[1] جمال حامد، "**أساليب التنبؤ**"، **سلسلة التنمية**، عدد 14، المعهد العربي للتخطيط، كويت، 2003، ص 04.

[2] عقاد ريم أمينة ،جلالي نجمة، "**التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالتعثر المصرفي**"، مرجع سبق ذكره، ص 67.

[3] مقال بعنوان "**الأساليب المستخدمة في التنبؤ**" مأخوذة من الموقع الالكتروني ،www.acc4arab.com/12/02/2018

[4] عساف محمود، "**إدارة المنشآت المالية**"، بدون دار نشر، الإسكندرية، 1979، ص 175.

- قيام المصرف بالتنبؤ عن طريق استخدام مجموعة من قوائم الاستقصاء التي توجه إلى مجموعة من خبراء الأعمال المصرفية، وعن طريق كل منهم تقدم الآراء التي يمكن للمصرف استخدامها في عملية التنبؤ.
- أن يقوم المصرف بالاعتماد على مجموعة من خبراء الأعمال المصرفية تجتمع في شكل لجنة متكاملة بهدف التنبؤ بأعمال المصرف ووضع كل منهم رأيه لتتم مناقشته والتوصل إلى توصيات مشتركة.

الجدول(1-02): النسب المالية الأكثر استخداما في بناء نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي:

الرقم	النسبة المالية	معدل الاستخدام	النوع
1	صافي الربح/ إجمالي الموجودات	43 %	ربحية
2	الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة	42 %	سيولة
3	إجمالي المطلوبات/ إجمالي الموجودات	%40	رفع مالي
4	رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات	%34	سيولة
5	التدفقات النقدية/ إجمالي المطلوبات	%23	سيولة
6	إجمالي المطلوبات/ حقوق الملكية	%23	رفع مالي
7	الموجودات المتداولة/ إجمالي الموجودات	%17	سيولة
8	الموجودات السريعة/ المطلوبات المتداولة	%15	سيولة
9	صافي الربح/ حقوق الملكية	%13	ربحية
10	حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات	%9	رفع مالي

المصدر: محمد عطية مطر ،أحمد نواف عبيدات ،" **دور النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تحسين دقة النماذج المبنية على نسب الاستحقاق وذلك في التنبؤ بالفشل المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية** "، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3،العدد4،2007،ص7.

- **أساليب معالجة التعثر المصرفي :**

هي الإجراءات والطرق التي تمكن من تدنية حدوث ظاهرة التعثر المصرفي أو معالجة حدوثها الفعلي، وهي تتلخص فيما يلي:

1-الإندماج المصرفي:

هو عملية توحيد بنكين أو أكثر وظهورهم في كيان واحد جديد، والإندماج ضم أحد البنوك لبنك آخر بإضافة لأصول وخصوم البنك المندمج إلى أصول وخصوم البنك الدامج، وإتخاذ إسم البنك الدامج من خلال مجموعة من العمليات المالية والمحاسبية والقانونية والإدارية وعادة ما يكون البنك الدامج بنكا كبيرا والبنك المندمج بنكا صغيرا ولديه مشاكل أو يعاني من أحد أشكال التعثر. [1]

يقصد بالإندماج بصفة عامة اتحاد مصالح بين شركتين أو أكثر، وقد يتم هذا الاتحاد في المصالح من خلال المزج الكامل بين شركتين وأكثر لظهور كيان جديد أو قيام أحد الشركات بضم شركة أو أكثر إليها كما قد يتم الاندماج بشكل كلي أو جزئي أو سيطرة كاملة أو جزئية، وكذلك قد يتم الاندماج بشكل إرادي أولا إرادي.[2]

أنواع الإندماج: وتصنف أنواع الإندماج حسب نشاط البنوك ،حسب أطراف عملية الإندماج إلى ما يلي [3]:

-الإندماج طبقا لطبيعة البنوك المندمجة :

-الإندماج الأفقي: يشير الإندماج الأفقي إلى الإندماج الذي يتم بين بنوك تعمل في نشاط متماثل أو مترابط، وهذا النوع من الإندماج هو الغالب على المستوى المحلي والعالمي، ومن أهم ما يميزه أنه يمنع الإزدواجية في أداء أعمال البنوك المندمجة.

-الإندماج الرأسي: وهو الإندماج المصرفي الذي يتم بين البنوك الصغيرة في المناطق المختلفة والبنك الرئيسي في المدن الكبرى أو العاصمة بحيث تصبح هذه البنوك الصغيرة وفروعها إمتدادا للبنك الكبير.

-الإندماج المختلط: الإندماج المختلط أو التكتلي هو نوع من الإندماج الذي يتم بين مؤسسات مصرفية وأخرى غير مصرفية، حيث يهدف من وراء ذلك إلى تقديم خدمات متنوعة من خلال التعامل مع بنك واحد أو ما يسمى بالبنوك الشاملة.

-أنواع الإندماج طبقا لطبيعة العلاقة بين أطراف عملية الإندماج:

---

[1] رمزي صبحي مصطفى الجرم ،" **إندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي** "، دار الجامعة، الإسكندرية ،2013 ،ص 22.

[2] طارق عبد العال حماد، "**حوكمة الشركات –المفاهيم ، المبادئ، التجارب– تطبيقات الحوكمة في المصارف** " ،الدار الجامعية، مصر، 2005،ص5.

[3] بن شريف فاطيمة، بوزكري خالدية ،"**أساليب تدنية التعثر المصرفي في الدول النامية–حالة الجزائر–**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: تأمينات وبنوك، كلية العلوم التجارية والإقتصادية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير،–تيارت– 2015/2014،ص74،ص75.

-الإندماج الطوعي أو الإداري: وهذا النوع من الإندماج يتم بموافقة كل من إدارة البنك الدامج والبنك المندمج، وفي ظل هذا النوع من الإندماج المصرفي نجد أن البنك الدامج الذي يخطط للحصول على البنك المندمج يتقدم بغرض الشراء إلى مجلس إدارة البنك المندمج، ومن ثم تقوم إدارة كل من البنكين بتقديم هذا الإقتراح إلى مساهمي البنكين توصي فيها بالموافقة على الإندماج موضحا بها الأسباب والمزايا التي تعود من هذا الإندماج، وفي حالة عدم وجود معارضة من جانب الحكومة فإن البنك الدامج ينقل ملكية البنك المدمج إليه.

-الإندماج القسري أو الإجباري :الإندماج القسري والذي يطلق عليه أيضا (الإندماج الإضطراري)، لأنه يكون بسبب تعثر أحد البنوك مما تضطر معه السلطات النقدية إلى دمجه في بنك آخر بغية تنقية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة، أو عدم قدرة البنك على التوافق مع التوجهات الإقتصادية والمصرفية العالمية، والإندماج القسري يشير إلى مفهوم الدمج بالمعنى الفني ،إذ أن هذا النوع من الإندماج يتم بموجبه دمج بنك آخر جبرا عنه لتوقي مخاطر الإفلاس أو التصفية المحيطة به، ويكون ذلك بموجب قرار إداري صادر من السلطة النقدية في الدولة، كما ينبغي على السلطات النقدية في الدولة أن تشجع البنوك الكبيرة على الإندماج مع البنوك المتعثرة، وذلك بتقديم حوافز مالية للبنوك الكبيرة التي تشجعها على القيام بذلك، عن طريق إعفاءات ضريبية.

-الإندماج العدائي: وهو الذي يتم ضد رغبة البنك المستهدف للاندماج، وهو اندماج لا إرادي ويمكن أن نقول: إنه يأخذ مفهوم الاستحواذ حيث يواجه الاندماج العدائي لمعارضة شديدة من جانب إدارة البنك المدمج، وهوما يطلق عليه" بالبنك المستهدف" والبنك الدامج "بالبنك المغير".

2- إعادة الهيكلة:

تعرف إعادة هيكلة المصارف بأنها تحسين أداء المصارف، أي استعادة القدرة على الوفاء بالديون والربحية وتحسين قدرة القطاع البنكي على القيام بالوساطة بين المدخرين والمدينين واستعادة الثقة العامة، ويرى البعض أن إعادة هيكلة المصارف هي تشجيع الاندماج بين المصارف ولاسيما الصغيرة والمتعثرة منها، لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية منوعة ومتكاملة بأسعار تنافسية. [1]

وتتعدد المفاهيم حسب صيغة المعالجة إدارية، مالية أو قانونية كالتالي :

- مفهوم إعادة الهيكلة الإدارية: تعني معالجة المصرف المتعثر من الجانب الإداري، من خلال وسائل محددة كحل مجلس الإدارة، تشكيل لجنة إدارة للمصرف أو مساءلة مجلس الإدارة إذا تطلب الأمر

[1] محمد أليفي، "**اساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص166.

ذلك، للنهوض بالمصرف من الوضع الإداري السيئ الذي يعاني منه ولإقالته من عثرته، وتهدف إعادة الهيكلة الإدارية المحافظة على إستمرار ممارسته لنشاطه الذي أسسه من أجله وتجنيب دخوله مرحلة التصفية.[1]

الشكل (05-02): الأساليب الإدارية لإعادة الهيكلة.

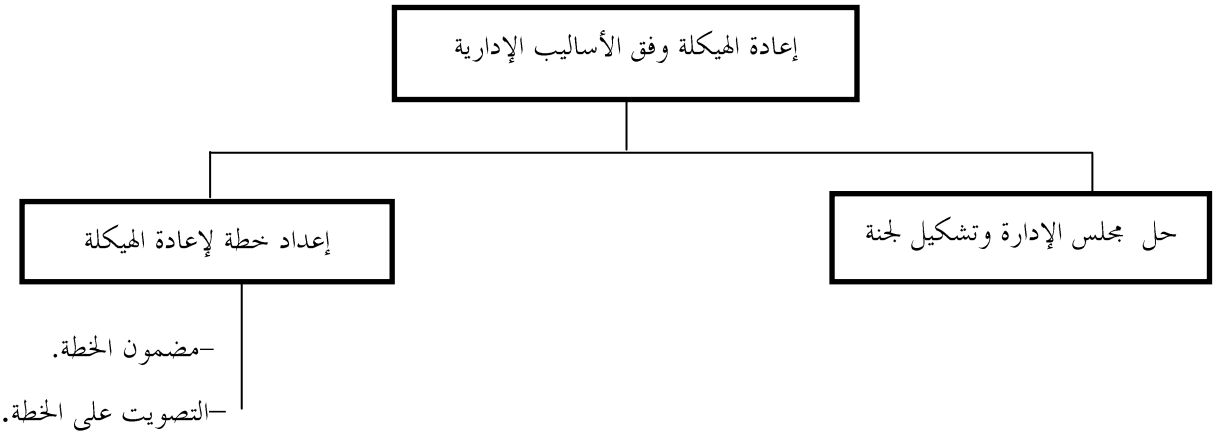

المصدر: من إعداد الباحثتين بإعتماد على ما سبق.

-مفهوم إعادة الهيكلة القانونية: يقصد بها معالجة أوضاع المصرف في حال ما كان الشكل القانوني للمصرف هو أحد الأسباب التي أدت إلى تعثره، أو كان هذا الشكل القانوني أ ودمجها مع غيرها من المصارف.[2]

الشكل (06-02): الأساليب القانونية لإعادة الهيكلة.

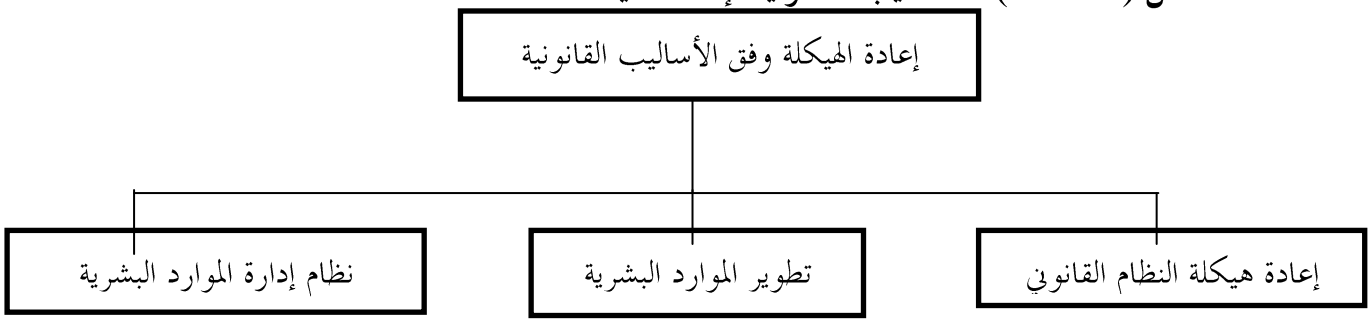

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على ما سبق

-مفهوم إعادة الهيكلة المالية: تعبر عن معالجة مديونية المصرف وكيفية تسديدها باعتماد خطة لهذه الغاية بهدف استعادة الأداء المالي للمصرف المتعثر.[3]

[1] نفس المرجع السابق ذكره، ص167.
[2] نفس المرجع السابق ذكره، ص167.
[3] نفس المرجع السابق ذكره، ص167.

الشكل (07-02): الأساليب المالية لإعادة الهيكلة.

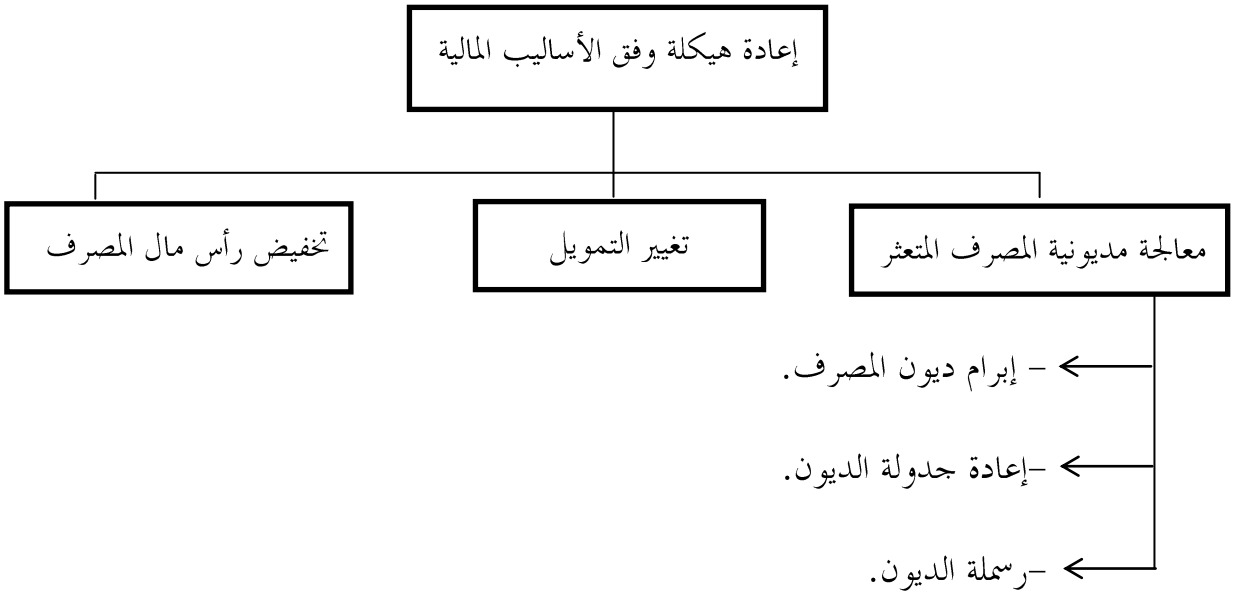

المصدر: من إعداد الباحثتين بالإعتماد على ما سبق.

3- نظام التأمين على الودائع :

فكرة نظام التأمين على الودائع تقوم على حماية ودائع العملاء عن طريق تعويضهم كليا أو جزئيا، من خلال مساهمات البنوك المشتركة في صندوق التأمين على الودائع، إذا ما تعرضت الودائع للخطر نتيجة تعثر البنك المودع لتلك الودائع ويصبح في حالة عسر مالي أو توقفه عن الدفع، ويمول هذا الصندوق بموجب اشتراكات أو مساهمات تلتزم البنوك بسدادها، وغالبا ما تكون المساهمات كنسبة من حجم ودائع البنك. [1]

- **منهج التأمين على الودائع في علاج التعثر المصرفي**

[1] بن أحمد عبد الرحمن، ربات عبد الغني،" **نظام التأمين على الودائع كآلية لإدارة مخاطر التعثر المصرفي**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: تأمينات وبنوك العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-تيارت، 2017/2016 ،ص 22.

مع المساهمة في حماية صغار المودعين، لنظام التأمين على الودائع مساهمة كذلك في علاج بعض الأسباب المؤدية إلى التعثر المصرفي منها: [1]

- **الأساليب العلاجية في مرحلة العسر المالي الفني:** أصبحت نظم التأمين على الودائع من التدابير الفعالة في التغلب على الأسباب المؤدية للتعثر في المرحلة الأولى، والتي تتميز بتوقف المصرف عن الدفع إلتزاماته قصيرة الأجل بالرغم !من أن القيمة السوقية لموجوداته تفوق القيمة السوقية لمطلوباته، وهي مرحلة لا تقتضي تعويض المودعين عن طريق نظام التأمين على الودائع ،وإنما تستدعي توفير المصرف للسيولة اللازمة لمواجهة الالتزامات الجارية مع إمكانية تدخل نظام التأمين على الودائع لعلاج الأسباب المؤدية لذلك كما يلي: [2]

- **سوء الإدارة:** يمكن لنظام التأمين على الودائع في حالة اكتشاف سوء الإدارة على مستوى المصرف العضو أن تطلب منه تعديل أوضاعه حيث تتماشى مع المعايير والقوانين المصرفية المتبعة، وفي حالة استمراره في المخالفات فإنه يحق للنظام إلغاء عضويته.

- **الإئتمان الرديء:** تعد مشكلة الإئتمان الرديء من أصعب المشاكل التي تواجه البنوك وهي ببساطة أن تمنح البنوك قروضا لا يستطيع استعادتها ومن باب أولى والفوائد المحصلة ،وإزاء ذلك فإن نظام التأمين على الودائع يحدد نسبة من القروض إلى حقوق الملكية والودائع ،كما يعد نسبة من القروض للعميل الواحد بالنسبة لرأس مال البنك ورأس مال العميل، أضف إلى هذا تتدخل في تحديد نسبة الديون المشكوك فيها ومراجعة بعض القروض للتحقق من استيفاء البنك للسياسات والنهج والدراسات الإئتمانية السليمة.

- **عجز السيولة:** رغم أن بعض البنوك يتوفر لديها حجم مناسب من الودائع وحجم مناسب من القروض الجيدة ومع ذلك يعاني من عجز السيولة، إذ تتوقف سيولة المصرف على قدرة محفظة موجوداتها المختلفة على التحول إلى النقد بسرعة وبدون خسارة عن تكلفة شرائها، وتعتبر مراقبة نسبة السيولة والملائمة بين مكونات محفظة المصرف وأنواع الودائع.

[1] محمد أليفي، "**اساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية مع دراسة حالة الجزائر**"، مرجع سبق ذكره، ص 163.

[2] بن شريف فاطيمة، بوزكري خالدية ،"**أساليب تدنية التعثر المصرفي في الدول النامية–حالة الجزائر–**"، مرجع سبق ذكره، ص–ص :85–87.

- **ظهور خسارة:** في حالة ظهور خسارة فإن المصرف يتبع الآتي:
  - إبداء الرأي في مدير المصرف الرئيسي وأعضاء مجلس إدارته.
  - مراجعة الضوابط الفنية لبعض العمليات المصرفية.
  - عدم كفاية رأس المال: وذلك عن طريق:
  - مراقبة نسبة رأس المال إلى الودائع أو الموجودات ذات المخاطر.
  - تحديد زيادة الاحتياطات.
  - تحديد الارباح المحتجزة.
  - فرض زيادة في رأس المال المصرف.
  - **الاساليب العلاجية في مرحلة العسر المالي الحقيقي :**

وحول ما سبق فإن المشكلات التي تواجه المصرف أو تهدده بالإعسار ،وتتطلب التحوط لها من خلال فرص وسائل وإجراءات رقابية وضوابط ومعايير تحول دون وقوع أي من تلك المشاكل، ولكن إذا أعسر البنك أو تعرض للإفلاس فإن مؤسسات ضمان الودائع تتدخل للقيام بدورها الذي أنشأت من أجله سواء من خلال تقديم القروض اللازمة بأسعار فائدة مدعمة، أ ووضع البنك تحت سيطرتها أو تعويض المودعين، ويمكن بشكل عام حصر أساليب تصرفها في هذا الصدد كما يلي:

- إغلاق وتصفية المصرف، وسداد قيمة الودائع المؤمن عليها حتى الحد الأقصى المؤمن عليها.
- المساعدة في عملية إدماج البنك المتعثر مع بنك أو مؤسسة أخرى.
- إقراض المصرف المتعثر وإمداده بالموارد اللازمة.
- إعادة تنظيم البنك المتعثر، وطلب دعم المساهمين.
- تولي إدارة البنك لمدة مؤقتة.

خلاصة:

للبنوك أهمية بالغة في بناء الهيكل الاقتصادي، بحيث تعتبر همزة وصل بين شرائح المجتمع ذات الفائض المالي وأخرى لها عجز مالي، كما أنه خلال قيامه بهذه العمليات قد يعرضه الى مخاطر وهي ما تعرف بظاهرة التعثر المصرفي التي تعتبر الحالة التي يعجز فيها المصرف على مواجهة التزاماته أو تلبية الطلب على السيولة من قبل العملاء على المدى القصير لنقص السيولة لديه، وهذه الظاهرة ترجع لعدة أسباب داخلية وأخرى خارجية أهمها: ضعف الرقابة وغياب السياسة الإقراضية، والتحرير المالي والانفتاح الاقتصادي ولهذا استخدمت عدة أساليب للوقاية منه كالرقابة المصرفية والحوكمة المصرفية وحتى اتفاقيات بازل وأيضا التنبؤ بالتعثر المصرفي عن طريق التحليل المالي باستخدام نسبه ومؤشراته.

ولهذا التعثر المصرفي لن تتم معالجته إلا من خلال تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة على البنوك وتعزيز أجهزة الرقابة والإشراف.

الفصل الثالث

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت 540

تمهيد:

بعد دراسة الجانب النظري والذي كان خاص في الفصل الاول بكل من التحليل المالي من اهم جوانبه من تعريف، ادوات، التحليل المالي المصرفي وهو التحليل الخاص بالمؤسسة المشار لها في دراسة الحالة، وفي الفصل الثاني دراسة كل من البنوك والمخاطر التي تواجهها والتي تتضمن التعثر المصرفي فذكرنا كيفية التنبؤ به طرق علاجه، اسبابه ،ونقوم في هذا الفصل الاخير بدراسة ميدانية للبنك الوطني الجزائري وكالة تيارت، وذلك لإسقاط واختبار المعلومات المتحصل عليها في الفصلين السابقين.

وبهذا قمنا بتطبيق كل من نماذج التحليل المالي المصرفي على ميزانية البنك ونماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي وهذا لاختبار الاشكالية المطروحة والفرضيات، فقمنا بتقسيم هذا الفصل غلى المباحث التالية:

- **المبحث الاول: البطاقة التقنية والفنية للبنك الوطني الجزائري BNA.**
- **المبحث الثاني: التحليل المالي لميزانية البنك الوطني الجزائري BNA.**
- **المبحث الثالث: نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي.**

المبحث الأول: البطاقة التقنية والفنية للبنك الوطني الجزائري BNA.

منذ انشاء البنك الوطني الجزائري تم تقديم العديد من الخدمات ومرافقة كل من المهنيين، الافراد والمؤسسات في مختلف احجامها وبمختلف التمويلات المعتمدة لها.

المطلب الاول: نشأة والهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري ل B N A المركزي.

سوف نتعرف الى نشأة وتطور البنك الوطني الجزائري مع ذكر كل من المنتوجات والخدمات التي تقدمها وكذا ابرز انجازاتها وكل الجوانب الهامة فيه.

1-نشأة البنك:

أنشئ البنك الوطني الجزائري بتاريخ 13 جوان 1966 وكان كالبنك تجاري وطني، حيث مارس كافة النشاطات المرخصة للبنوك التجارية ذات الشبكة ،كما تخصص الى جانب هذا في تمويل القطاع الزراعي.

1982 تم اعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، وهذا بإنشاء بنك جديد متخصص "بنك الفلاحة والتنمية الريفية " مهمته الاولى والاساسية هي التكفل بالتمويل وتطوير المجال الفلاحي.

1988 انشاء القانون رقم 01-88، الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988، المتضمن توجيه المؤسسات الاقتصادية نحو التسيير الذاتي، كان له تأثيرات اكيدة على تنظيم ومهام البنك الوطني الجزائري منها:

- خروج الخزينة من التداولات المالية وعدم تمركز توزيع الموارد من قبلها.
- حرية المؤسسات في التوطين لدى البنوك.
- خرية البنك في اخذ قرارات تمويل المؤسسات.

1990 أنشاء القانون 10-90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، سمح بصياغة جذرية للنظام البنكي بالتوافق مع التوجيهات الاقتصادية الجديدة للبلاد، هذا القانون وضع احكاما اساسية من بينها، انتقال المؤسسات العمومية من التسيير الموجه الى التسيير الذاتي.

على غرار البنوك الأخرى، يعتبر البنك الوطني الجزائري كشخص معنوي، يؤدي كمهنة اعتيادية، كافة العمليات المتعلقة باستلام اموال الناس، عمليات القروض وايضا وضع وسائل الدفع وتسييرها تحت تصرف الزبائن.

1995 كان البنك الوطني الجزائري أول بنك حاز على اعتماده، بعد مداولة مجلس النقد والقرض بتاريخ 05 سبتمبر 1995.

وفي شهر جوان 2009، تم رفع رأسمال البنك الوطني الجزائري من 14600 مليار دينار جزائري إلى 41600 مليار دينار جزائري.[1]

[1] www.bna.dz

شكل(3،1) :الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

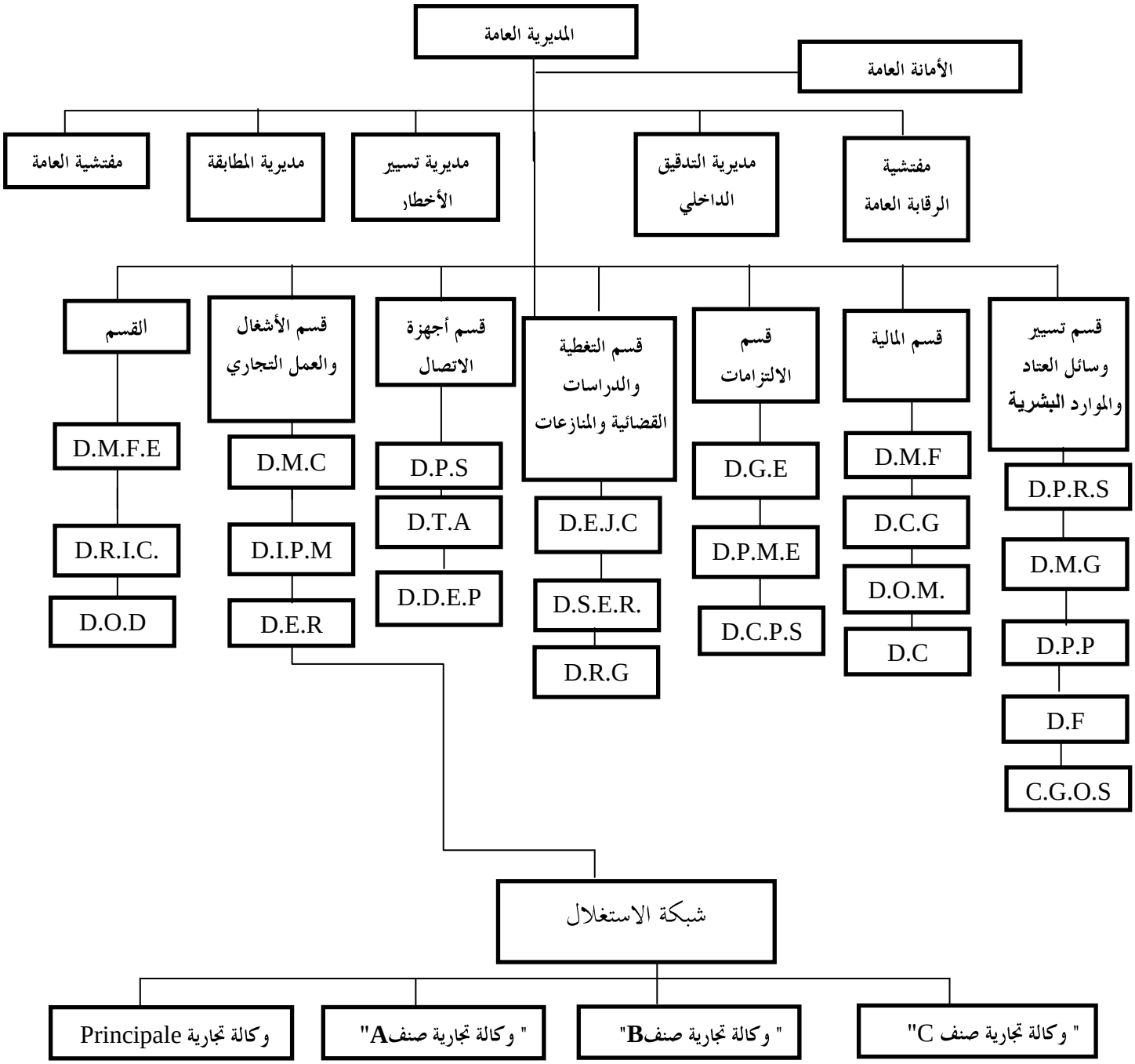

المصدر :.www. bna.dz/ar

الهياكل الملحقة بالمديرية العاملة:

- الأمانة العامة.
- مفتشية الرقابة العامة.
- المفتشية العامة.
- مديرية التدقيق الداخلي.
- مديرية تسيير الأخطار.
- مديرية المطابقة.

- **الهياكل التابعة للقسم الدولي :**
  - DMFE : مديرية التحركات المالية مع الخارج.
  - DRICE: مديرية العلاقات لدولية والتجارة الخارجية.
  - DOC: مديرية العمليات المستندية.
- **الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والعمل التجاري :**
  - DER: مديرية تأطير الشبكات.
  - DMC : مديرية التسويق والاتصال.
  - DPIM : مديرية وسائل الدفع والنقد.
- **الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام :**
  - DDEP: مديرية تطوير الدراسات والمشاريع.
  - DTA: مديرية التكنولوجيات والهندسة.
  - DPS: مديرية الانتاج والخدمات.
- **الهياكل الملحقة بقسم التغطية والدراسات القانونية والمنازعات :**
  - DSERC: مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض.
  - DEJC: مديرية الدراسات القانونية والمنازعات.
  - DRG: مديرية تحصيل الضمانات.

- **الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات :**
  - DGE: مديرية المؤسسات الكبرى.
  - DPME: مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
  - DCPS: مديرية القروض للأفراد والقروض الخاصة.
- **الهياكل الملحقة بقسم المالية :**
  - DC: مديرية المحاسبة.
  - DOMP: مديرية تنظيم المناهج والاجراءات.
  - DCG: مديرية مراقبة التسيير.
  - DMF: مديرية السوق المالي.
- **الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية :**
  - DPRS: مديرية الموظفين والعلاقات الاجتماعية.
  - DMG: مديرية الوسائل العامة.
  - DPP: مديرية المحافظة على التراث.
  - DF: مديرية التكوين.
  - CGOS: مركز تسيير الخدمات الاجتماعية.
- **شبكة الاشغال:**

تضم شبكة الاستغلال بالبنك الوطني الجزائري 17 مديرية جهوية للاستغلال، تشرف على 211 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة على كافة التراب الوطني.

المطلب الثاني: خدمات ومنتوجات البنك الوطني الجزائر.

للبنك الوطني الجزائري مساهمة في تقديم افضل الخدمات لزبائنه سواء كانوا افراد أو مؤسسات وذلك لتسهيل قيامهم بنشاطهم على احسن وجه

1-المنتوجات والخدمات :

يقترح البنك الوطني الجزائري على زبائنه العديد من المنتوجات والخدمات البنكية من اهمها: [1]

1-1صيغ التمويل: وهي تتلخص في مختلف القروض التي يقوم البنك بتقديمها :

- **القروض الاستهلاكية:** يرافق البنك الوطني الجزائري ويضع تحت تصرف زبائنه حلولا تتكيف مع احتياجاتهم وذلك عن طريق الاختيار بين:

قروض الرفاهية: وهو قرض حر وشخصي، موجه لتمويل ما يصل الى 100% من المشتريات الاستهلاكية.

يستفيد منه كل شخص لدية اقامة ثابتة بالجزائر دخله ثابت ومنتظم يفوق أو يساوي مرتين (02) الاجر الوطني الادنى المضمون.

هذا القرض موجه لتمويل مشتريات الافراد الاستهلاكية الجديدة والمنتجة أو المركبة محليا بالجزائر، ومبلغ القرض محدد بمليون دينار 1.000.000.00 دج دون ان يقل مبلغه عن مئة الف دينار 100.000.00 دج مدته يمكن ان تمتد الى 36 شهرا على الاكثر دون ان تقل عن 12 شهرا (وفق طلب المقترض).

ومن مميزات هذا القرض :

- اجابة سريعة على طلبات التمويل.
- نسبة فائدة ثابتة خالية من مفاجآت غير سارة.
- مدة التسديد قصوى، يمكن ان تصل الى 36 شهرا.
- امكانية التسديد المسبق.

[1] www.bna.dz.

قروض السيارة: وهو قيام البنك بتمويل اقتناء الزبائن لسيارات سياحية، مجمعة أو مركبة في الجزائر يستفيد من هذا القرض كل شخص مقيم في الجزائر ولديه دخل ثابت ومنتظم أعلى أو يساوي مرتين (02) الحد الادنى للأجر المضمون.

تصل نسبة التمويل فيه الى 85% من ثمن السيارة، وفترة التسديد تتراوح ما بين 12 و60 شهرا.

ومن مزايا هذا القرض:

- **قرض شخصي:** يسمح البنك الوطني الجزائري الاستفادة من قرض مدروس حسب وضعية المقترض.
- **نسبة الفائدة:** الاستفادة من نسبة تنافسية.
- **السرعة:** تتم معالجة الملف في اجل اقصاه 5 ايام.

كما يمكن الجمع بين الصيغتين ،ويتمتع هذا القرض ب:

- **المرونة:** وذلك بدفعات شهرية ثابتة تتلاءم مع قدرة السداد الخاصة بالمقترض.
- **السرعة في معالجة الملفات:** معالجة سريعة لملفات التمويل.
- **الجاذبية:** حيث هناك سعر فائدة تنافسي مع نسبة تفضيلية للمدخرين.

● **القرض العقاري:** يرافق البنك هنا المشاريع العقارية سواءا للتهيئة، التوسعة، أو التمويل لاقتناء مسكن جديد، يتمتع هذا النوع من القرض بالخصائص التالية:

- **المرونة:** يمكن أن يصل سن المقترض إلى غاية 75 سنة، وقد تصل نسبة التمويل حتى 90% من كلفة المشروع.
- **السرعة:** دراسة ملف القرض خلال 08 أيام.
- **التنوع:** الاستفادة من 11 صيغة لهذا التمويل.
- **المكافئة:** هو أفضل قرض عقاري من ناحية الفائدة على الساحة.

● **القروض المدعمة من الدولة:** البنك الوطني الجزائري في الشروع في أنشطة جديدة من خلال هذه القروض التي تتلاءم واحتياجات صاحب المشروع ويتمتع هذا القرض بالخصائص التالية:

تخفيض نسبة الفائدة :تخفيض نسبة الفائدة قد يصل إلى 100%.

- **التنويع:** إمكانية تمويل كافة المشاريع.

- **المرافقة:** التمتع بفترة لتأجيل الدفع حسب نوع المشروع.

ولها أنواع تتمثل فيما يلي :

- **القرض المصغر ANGEM** [*] : ويمنح لفئة المواطنين الذين هم من دون المدخول أولديهم مدخول غير المنتظم، مخصص لخلق نشاطات جديدة بما في ذلك أنشطة الممارسة المترلية، قصد شراء المعدات والموارد الاولية للشروع في العمل.

- **قرض ANSEJ** [*]: هو القرض موجه للشباب البطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 19-35 سنة. وحائزين على مؤهل مهني له علاقة بالعمل المراد تمويله، ولديهم القدرة على توفير مساهمة ذاتية محددة قصد تمويل المشروع.

- **قرض CNAC** [*]: هو قرض استثماري مدته 08 سنوات أو أكثر، يسمح بتمويل المشاريع التي يقدمها الشباب البطال لإنشاء مؤسسات مصغرة ومتوسطة، وهو موجه أساسا لشراء تجهيزات جديدة أو مجددة، بالأخص شراء الموارد الأولية ومعدات أخرى بعد انطلاق المشروع.

● **قروض طويلة المدى:** وهي القروض التي تتجاوز مدتها 07 سنوات موجهة لتمويل الاستثمارات الضخمة، مثل بناء الهياكل الاساسية، مع فترة تأجيل الدفع تتلاءم مع النشاط قد تصل إلى 05 سنوات، ومن خصائصها ما يلي:

---

[*]ظهرت الوكالة الوطنية للقرض المصغر في إطار الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، من أجل إعطاء دور أكبر لها في مجال المساهمة في دعم إنشاء المؤسسات الصغيرة، فلقد تم إنشائها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي سنة 2004.

[*]تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب أحد هياكل المرافقة التي تساهم في دعم إنشاء وترقية المؤسسة الصغيرة، فقد ظهرت كبديل عن التعاونيات الشبانية وتم إنشائها وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

[*]تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، ويساهم الصندوق في نطاق مهامه بالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه.

- **الفعالية:** يقوم الموظفون على مستوى البنك بدراسة مسبقة، تتعلق بالجدوى من المشروع، المصداقية وكذا مردودية المشروع.

- **المرونة:** يمكن أن تصل نسبة التمويل إلى 80 % من تكلفة المشروع.

- **المرافقة:** يمنح البنك الوطني الجزائري فترة تأجيل الدفع قد تصل إلى فترة ازدهار النشاط.

- **تقليص نسبة الفائدة:** الاستفادة من تقليص نسبة الفائدة في حالة اختيار احد المشاريع في اطار القروض المدعمة من قبل الدولة

- **قروض متوسطة المدى:** وهو قرض تتراوح مدته من 02 إلى 07 سنوات مع فترة تأجيل الدفع تتناسب مع النشاط تتراوح مدتها من 01 إلى 03 سنوات، وتمتاز بنفس خصائص القروض طويلة المدى.

- **القرض الإيجاري:** البنك الوطني الجزائري يؤجر عقار لمدة تتناسب على العموم مع الفترة الاستهلاكية مع إمكانية شراء العقار عند نهاية العقد، ومن خصائصه :

- **الاستفادة:** وهي الاستفادة من تخفيض في الضرائب ومن التمويل التام للعقار.

- **التجديد:** تجديد العقار عن طريق الائتمان التجاري يعد تأمينا ضد القدم.

- **المرونة:** القيام بتمويل عدة منتوجات في نفس الوقت بحسب القدرة على التسديد.

- **قروض بإمضاءات:** فيمكن أن يكون البنك ضامنا للمقترض، وذلك عن طريق إمضائه، من خصائصه :

- **المردودية** :الاحتفاظ بالأموال عن طريق تأجيل الدفعات وتجنب الصرف الفوري للأموال.

- **التنوع:** هناك تشكيلة متنوعة من القروض بإمضاءات، ومن هذه الأنواع ما يلي :

- **الضمان الاحتياطي:** هو ضمان خاص بالأوراق التجارية، في حالة ما الزم الممول المقترض بتقديم ضمان بالدفع لأجل. ويمكنه الاستفادة من امضاء البنك بضمان أوراقه التجارية.

- **الكفالات** :وهناك أنواع منها :

كفالة التعهد: هي كفالة ضرورية في إطار الصفقات العمومية أو الخاصة، الوطنية منها أو الدولية لتجنيب المؤسسة إيداع أموالها في حالة قبول عرضها.

كفالة حسن التنفيذ: هي كفالة ضرورية عند رغبة المؤسسة في المساهمة في ورشات عمل مطلوبة من قبل الدولة

أو الجماعات المحلية. وتجنب هذه الكفالة الخاصة بالمناقصة وحسن التنفيذ المؤسسة من إيداع أموالها كضمان عند مشاركتها في المناقصة.

تعهد خاص بقرض السحب: قرض يسمح للمؤسسة بسحب السلع والبضائع المستوردة قبل تصفية ودفع الحقوق والرسوم الموجهة.

القرض المستندي: هو قرض يستخدم في اطار التعاملات الدولية من أجل استراد وتصدير السلع ومعدات التجهيز.

وهناك تشكيلة متنوعة وغنية من التمويلات منها :

-كفالة جمركية.

-كفالة الارجاع المسبق.

-تسبيق على وثيقة التصدير.

- **قروض الصندوق:** قروض الصندوق قصيرة المدى متوفرة في عدة صيغ :

- **تسهيلات الصندوق:** هذا القرض مقدم:

- لتسيير وتغطية الفارق الزمني في الخزينة لمدة جد قصيرة.

- لمواجهة صعوبات نهاية السنة.

- الأرباح مسحوبة على اساس الاموال المستعملة فعليا.

- **خصم الاوراق التجارية:** يقوم البنك الوطني الجزائري بتحويل القروض المجسدة بأوراق تجارية إلى أموال نقدية بفضل خصم الورقة التجارية.

سيتم تحويل ناتج هذه العملية مباشرة الى الحساب، مما يسمح بتسبيق تحصيل الاموال.

التقليص من استعمال قروض الصناديق الأخرى الاكثر كلفة.

- **السحب على المكشوف:** يجسد هذا القرض بسحب مرخص من الحساب يتجاوز قيمة الرصيد، مكيف وسريع، ويكون لأغراض منها :

مواجهة المصاريف الفورية والغير متوقعة والتي تدخل في دورة الاستغلال.

الفوائد المحسومة عل أساس المبالغ المالية المستلمة.

- **تسبيق على الصفقات** :هو قرض يسمح للمؤسسات والشركات المشاركة في الصفقات العمومية بمواجهة فارق الزمن في الخزينة الناتج عن المصاريف الضخمة(الأشغال، التموينات ،...) وآجال التسديد.

ويضع البنك تشكيلة متنوعة من التمويلات قصيرة المدى ومنها:

تسبيق على الفواتير.

تسبيق على السندات.

القرض الريفي.

- **الحلول الخاصة بالأطباء** :هذا القرض موجه لتمويل فتح عيادة طبية جديدة (انشاء جديد)، أو توسيع عيادة موجودة أصلا، هو قرض استثماري متوسط أو طويل المدى.

والمستفيدون من هذا القرض كل شخص طبيعي أو معنوي (عيادة جماعية) إن كان :

- طبيب عام.
- طبيب مختص(جميع التخصصات).
- جراح/ طبيب أسنان.
- صيدلي.
- طبيب الأمراض العقلية.
- طبيب الأمراض النفسية.
- بيطري.

1- 2التوفير والادخار: وهي تتضمن :

- **الايداعات لأجل:** حسابات الايداع لأجل :هو استثمار يجازى بمدة محددة يمكن ان تتراوح بين 03 إلى 120 شهرا ويمكن أن تكون قيمته بالدينار أو بالعملة الصعبة (المبلغ الأدنى 10.000 دج)، ومن خصائصه :

- **الحماية:** وهي حماية الأموال من السرقة والضياع.

- **المرونة:** تصرف تام بالأموال قبل الاستحقاق.

- **المكافئة:** وهي مكافئة محفزة تقدمها هذه الصيغة من الاستثمار.

- **سند الصندوق:** يمنح البنك الوطني الجزائري امكانية ادخار الاموال في صيغة " وصل الصندوق" لمدة تتراوح ما بين 3 و120 شهرا وقسيمات حسب الاختيار(المبلغ الأدنى 10.000 دج)، ومن خصائصه :

- **الضمان:** الاستفادة من الضمان الذي يمنحه سند الصندوق عند تقديم طلب القرض.

- **الفوائد:** الاستفادة من نسب الفوائد التنافسية التي تقترحها هذه الصيغة من الاستثمار.

قابلية التحويل: قابلية تحويل السند عن طريق التظهير.

- **الايداع الحر:** ويتضمن :

- دفتر التوفير " بالفائدة": يمكن هذا النوع من الاستثمار من :

مضاعفة الاموال.

التصرف بالأموال في أي وقت.

الاستفادة من الشروط التفضيلية عند منح القرض العقاري.

ومن خصائصه ما يلي :

- **المرونة:** القيام بعمليات الدفع والسحب بكل حرية بدون قيود أو تحديد مبلغ.

- **الضمان:** المحافظة على الاموال من السرقة والضياع.

- **المكافأة:** جعل المدخرات أكثر مردودية، مع نسبة فائدة تقدر ب 2.5% سنويا، وحساب الفوائد كل ستة أشهر.

- **الوفرة النقدية:** التصرف في الاموال حسب الرغبة.

- **دفتر التوفير "بدون فائدة":** هذا التوفير من دون فائدة يمكن من:

- الادخار بكل أمان.

- التصرف في الاموال في أي وقت لإنجاز مشاريع.

- التحكم في المصاريف أو مواجهة عوارض الحياة.

ومن خصائصه :

- **المرونة:** القيام بعمليات الدفع والسحب بكل حرية بدون قيود أو تحديد مبلغ.

- **الامان:** المحافظة على الاموال من السرقة والضياع.

- **الوفرة النقدية:** التصرف في الاموال حسب الرغبة.

- **دفتر التوفير المغناطيسي:** يمنح دفتر التوفير ذو الشريط المغناطيسي، علاوة على مميزات دفتر التوفير العادي، إمكانية قيام GAB بكل العمليات البنكية على مستوى الشبابيك الالكترونية للبنك الوطني الجزائري، من **خصائصه:**

- **أكثر عصرنة:** وذلك بالاستفادة من الشكل الجديد لدفتر التوفير بحجم الجيب.

- **أكثر راحة:** امكانية الحصول على الاموال في أي وقت وبما فيها خارج أوقات عمل الوكالات.

- **أكثر استقلالية:** القيام بإنجاز العمليات على حساب التوفير بدون أدنى مساعدة من الموظف، وذلك بمجرد نقرات.

- **أكثر أمان:** الاستفادة من رمز سري، مع ضمان الامان الامثل للعمليات المصرفية.

- **دفتر التوفير للصغار (المستقبلي)**: يعتبر حساب التوفير للصغار منتوج استثماري، آمن، مرن، موجه للأطفال (من 0إلى15 سنة)، يسمح لهم بتوفير مبلغ لتمويل دراستهم مستقبلا، شراء سيارة أو بداية مشروع.

هذا الدفتر يمنحهم الحق في الحصول على فوائد مربحة، كما يمكن اختيار صيغة دفتر التوفير بدون فائدة ، ومن **خصائصه ما يلي** :

- **المرونة:** يمكن التصرف في الاموال المدخرة بكل حرية وحسب الرغبة.

- **المكافأة:** يتمتع هذا الحساب بنسبة فائدة ثابتة وجد تنافسية تصل إلى 3 % في العام (بالنسبة لصيغة حساب بفائدة).

- **الادخار للتقاعد:** يمنك البنك الوطني الجزائري إمكانية شراء أسهم في صندوق دعم الاستثمار والشغل (FSIE) تمكن اسهم هذا الصندوق من رفع وزيادة راس المال المدخر والاستفادة من المردود بالإضافة إلى علاوة تمنح عند التقاعد، ومن **خصائصها** :

- **الحصر:** الاستفادة من هذا التوفير متوفر فقط لدى شبابيك البنك الوطني الجزائري.

- **انخفاض السعر:** الاستفادة من تخفيض في السعر المتاح من طرف الدولة عند شراء لهذه الاسهم.

- **المرونة:** يمكن اعداد ادخار التقاعد حسب الرغبة مع امكانية رفع أو تخفيض مبلغ الاسهم وتعليق أو وقف العملية في أي وقت.

1-3التجارة الخارجية: يتكفل البنك الوطني الجزائري بكافة عمليات التجارة الخارجية مستعينا في ذلك بشبكته الواسعة، فروعه وشركائه في كل من الجزائر والخارج، وكذا شبكته المتنوعة من المراسلين البنكين الاجانب.

- **التوطين المسبق:** تستوجب كافة التعاملات مع الخارج التوطين المسبق وتخضع لشرط التسجيل والموافقة على التوطين الالكتروني المسبق: تحويل، تحصيل، الاموال، الالتزام، التلخيص الجمركي وكل اجراءات نهائي للتوطين

ولهذا الغرض ،وضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه، خدمة مرتبطة مباشرة بالأنترنت تسمح لهم الوثائق.

عند اختيار القرض المستندي لتحقيق عمليات التصدير:

- الاستفادة من مساعدة والتزام البنك الوطني الجزائري.
- استعادة المنتوجات بالامتثال الصارم لنظام الصرف المعمول به.

● **الضمانات الدولية:** يلتزم البنك الوطني الجزائري بدعم الزبائن سواء كانت عملية تصدير أو استيراد، وفي هذا الاطار يقترح البنك الوطني الجزائري، وتحت شروط معينة، منح ضمانات بنكية دولية لفائدتهم (يمكن ارفاق العقد بنماذج مثل: ضمان الصفقات، استرجاع الودائع والاداء الجيد).

● **الدفع المستندي:** هو وسيلة بسيطة وفعالة لإنجاز المعاملات الخارجية بنجاح، وهو ذو:

- استعمال متكرر في اطار الصفقات التجارية المستمرة.
- سهل التنفيذ والتسيير.
- تقييم العلاقات التجارية.

● **التحويلات الدولية:** يمكن لزبائن البنك الوطني الجزائري ،ارسال واستلام من /في حسابهم الخاص إلى أي حساب بنكي في العالم، وفقا للنظام المعمول به.

● التصدير من غير المحروقات: إن كان الفرد مصدرا أو يرغب أن يصبح كذلك، البنك الوطني الجزائري يقدم التأطير الافضل والمتابعة الجيدة لتحقيق عمليات التصدير من غير المحروقات.

ويساعد البنك في :

- **أثناء مرحلة البحث :**

- التزويد بكافة المعلومات الضرورية حول البلد المنشود (التشريع النقدي، المالي، القانوني).
- التزويد بالمعلومات التجارية المهمة الخاصة بالشركاء.
- المساعدة والارشاد خلال الصالونات والمعارض في الجزائر وكذا في الخارج.

- **أثناء مرحلة التفاوض على العقد التجاري :**

- الإرشاد فيما يخص إجراءات الدفع والضمانات المفروضة على المشتري.

- **أثناء مرحلة التصدير :**

- المساعدة في التمويل المسبق لعملية التصدير، عن طريق قروض خاصة بالتمويل التي تلائم النشاط الانتاجي وتحضير المنتوجات الموجهة للتصدير.

3-شروط البنك:

يضع البنك الوطني الجزائري تحت تصرف زبائنه الكرام وعموم المواطنين من الأفراد، المؤسسات أو المهنيين التسعير الخاص بجميع الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك

- **الأفـــــراد:**

- مسك وتسيير الحسابات.
- المعاملات النقدية اليدوية .
- صرف العملات.
- المعاملات والخدمات النقدية.
- العمليات التمويلية المقترحة على الزبائن.
- معاملات محفظة التجارة الخارجية.
- تأجير الصناديق السرية.
- أعباء مختلفة.
- الوساطة المالية / مسك الحساب وحفظ الأوراق المالية.

- **المؤسســـات:**

- مسك وتسيير الحسابات.

- المعاملات النقدية اليدوية .
- الخصم التجاري وعمليات التحصيل.
- صرف العملات.
- المعاملات والخدمات النقدية.
- العمليات التمويلية المقترحة على الزبائن.
- عمليات التجارة الخارجية.
- الشروط المطبقة على المراسلين.
- تأجير الصناديق السرية.
- الوساطة المالية / مسك الحساب وحفظ الأوراق المالية.
- أعباء مختلفة.
- **المهنيين:**
- مسك وتسيير الحسابات.
- المعاملات النقدية اليدوية .
- الخصم التجاري وعمليات التحصيل.
- صرف العملات.
- المعاملات والخدمات النقدية.
- العمليات التمويلية المقترحة على الزبائن.
- عمليات التجارة الخارجية.
- الشروط المطبقة على المراسلين.

- تأجير الصناديق السرية.
- الوساطة المالية / مسك الحساب وحفظ الأوراق المالية.
- أعباء مختلفة.

الخدمات الائتمانية:

البطاقة البنكية الالكترونية للبنك الوطني الجزائري

- البنك الوطني الجزائري يقترح بطاقته البنكية الالكترونية.CIB

- البطاقة البنكية الالكترونية تسمح بسحب الاموال، بالدفع الجواري وعن بعد، بتحويل وتلقي الأموال

- البنك الوطني الجزائري يمنح هذه البطاقة مجانا عند فتح حساب شيك وبمدة صلاحية تبلغ 03 سنوات.

مميزاتـــــه:

-**الحماية:** الاستفادة من الرمز السري الذي يؤمن العمليات البنكية.

-**الفعالية:** ربح الوقت بفضل رفاهية وسهولة استعمال البطاقة البنكية الالكترونية

-**خدمة متوفرة:**بالإمكان سحب الأموال في أي وقت. هذه الخدمة متوفرة 24 ساعة /24 و7 أيام/7.

-**على مستوى الموزع الالي الخاص بالبنك الوطني الجزائري:** السحوبات، الْاطلاع على الرصيد.

- **الشبابيك الالية للبنوك الأخرى:** السحوبات.

- **الدفع عن طريق الانترنت**

- **الدفع عن طريق جهاز الدفع الالكتروني.**

– **على مستوى الشباك الالي الخاص بالبنك الوطني الجزائري:** السحوبات، التحويلات، الدفع النقدي، الاستعلام عن الرصيد، الاطلاع على رقم التعريف البنكي RIB، العمليات السابقة، استلام الشيك للقبض (في الشباك الالي البنكي للوكالة المستوطن فيها فقط).

- **جهاز الدفع الإلكتروني**

البنك الوطني الجزائري يقترح جهاز الدفع الإلكتروني، جهاز موجه لزبائن البنك من التجار، المؤسسات ورجال الأعمال،ومن **خصائصه:**

– **الحماية:** الاستفادة من الحماية التي يوفرها هذا الجهاز من خلال الوقاية من خطر التلاعب بالأموال، الأخطاء والأوراق النقدية المزورة.

– **السرعة:** اكتساب الوقت عن طريق معالجة العمليات الذي يتم خلال بضعة ثواني فقط.

– **السهولة:** جهاز سهل الاستعمال

- **البطاقة البنكية الدولية للبنك الوطني الجزائري**

بفضل البطاقة البيبنكية الدولية VISA الخاصة بالبنك الوطني الجزائري، يمكن الدفع أو سحب الأموال في أي مكان في العالم (حسب شبكة VISA)، تقدر مدة صلاحيتها بـــ: 24 شهرا.

جدول (1–3): البطاقات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري.

نوع البطاقة	VISA الكلاسيكية	VISA الذهبية
المقدار المستحق لاكتسابها	1000 أورو	4500 أورو
الحد الأعلى للسحب	500 أورو في اليوم	750 أورو في اليوم
الحد الأعلى للدفع	1000 أورو في اليوم	3000 أورو في اليوم

مميزاتـــه:

–**التأمين:** بفضل الرقم السري، البنك الوطني يضمن حماية كافة التعاملات البنكية.

–**توفر الخدمة:** يمكن سحب الأموال في أي مكان 24 ساعة/ 24 و7 أيام/7.

-سهولة الاستعمال: الاستفادة من أكبر وأهم شبكة التوزيع الآلي للأوراق النقدية (DAB) في العالم.

ما تسمح به هذه الخدمة:

- القيام بسحوبات في الجزائر أوفي الخارج على الموزعات الآلية للأوراق النقدية التي تحمل شعار visa.

- القيام بدفوعات في الجزائر أوفي الخارج على أجهزة الدفع الإلكتروني التي تحمل شعار visa.
- القيام بعمليات الدفع عن طريق الأنترنت.

شكل (2-3): البنك الوطني الجزائري بالأرقام.

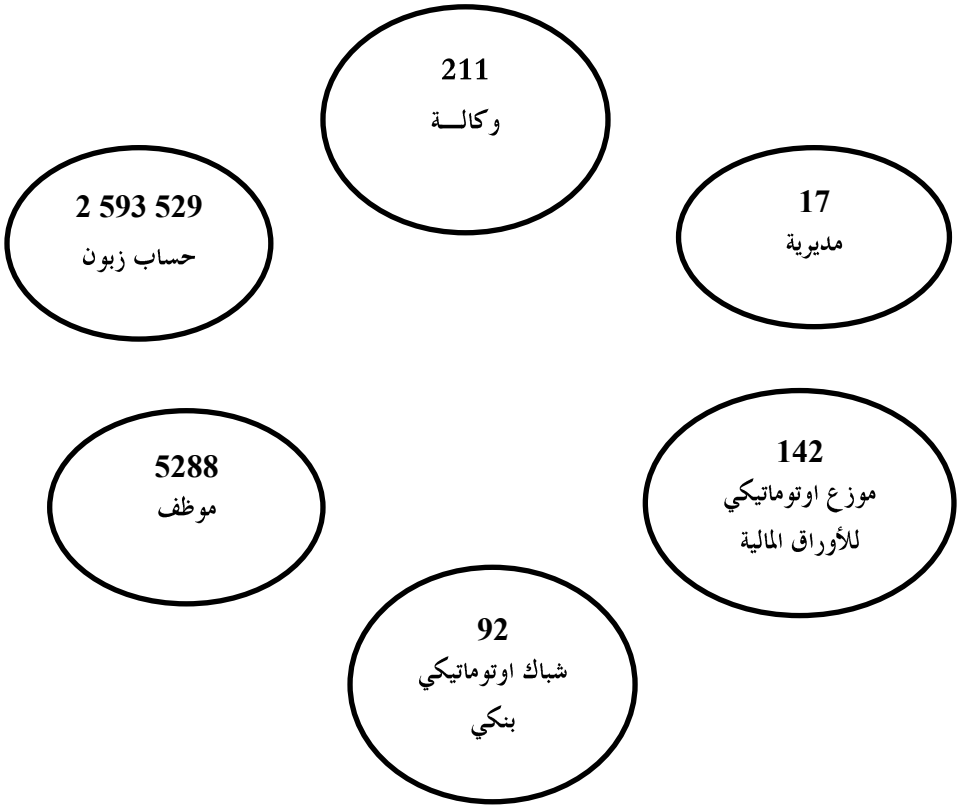

المصدر: التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري سنة 2016. المؤشرات المالية الرئيسية :

المجاميع المالية :

– موارد العملاء (باستثناء العملات الاجنبية).	1 565 522 مليون دينار
–قروض العملاء.	1 410 164 مليون دينار
–اجمالي الميزانية.	2 843 371 مليون دينار
-رؤوس الاموال.	316 490 مليون دينار
-صافي الدخل البنكي	103 559 مليون دينار
–الناتج الصافي.	31 420 مليون دينار

النسب الرئيسية :

–الناتج الصافي/صافي الدخل البنكي	.%34, 30
–معامل الاستغلال.	-الناتج الصافي.
–الاجور/ صافي الدخل البنكي.	6,9 %.
–ربحية رؤوس الاموال.	.% 9,93
–ربحية الاصول.	-الناتج الصافي.
–نسبة الملاءة.	-الناتج الصافي.
-الناتج الصافي.	-الناتج الصافي.

المصدر: التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري سنة 2016،ص12.

- الانجازات البارزة التي حققها البنك الوطني الجزائري :

قام البنك الوطني الجزائري بالعديد من الانجازات ومن اهمها ما يلي: [1]

- وضع تنظيم جديد للوكالات وخلق منصب جديد "المكلف بالزبون".
- إنشاء مديرية تطوير الأملاك العقارية.
- إنشاء مديرية مشروع جديد مكلفة بتحيين البطاقات التعريفية للزبائن.
- إنشاء المفتشية الجهوية لأقصى الجنوب.
- إطلاق منتوج دفتر التوفير والاحتياط الجديد الموجه للقصر "المستقبلي".
- تدشين وكالة براقي"636" التابعة للمديرية الجهوية للاستغلال قاريدي.
- إعادة تسويق قروض السيارات "قرض السيارة".
- اطلاق خدمة الدفع عبر الانترنت « e- Paiement » من خلال الادراج التدريجي لكبار المفوترين في هذا النظام.
- إطلاق خدمات التصريح والدفع عن بعد للالتزامات الجبائية.
- إنشاء خلية الإصغاء والاتصال .

- **نشاط البنك :**

يقوم البنك الوطني الجزائري بالعديد من الانشطة ونذكرها كالتالي: [2]

1- النشاط التجاري :

استقطاب الموارد المالية: بلغ المستوى الاجمالي للمواد 1.565.522 مليون دينار، بانخفاض طفيف بنسبة 3.35% مقارنة ب2015، ما يعني تراجعا ب 54.242 مليون مقارنة بالسنة المالية2015 ، ويعود هذا التراجع أساسا إلى انخفاض ودائع مؤسسات وهيئات القطاع العمومي.

وهنا فإنه من اللافت الاشارة إلى أن البنك قد ساهم رغم ذلك بكل فعالية في انجاح عملية" القرض السندي للنمو الاقتصادي" وهذا بتحقيقه لاستقطاب لأزيد من 77 مليار دينار.

[1] التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري سنة 2016،ص 13.

[2] نفس المرجع، ص-ص: 15-22.

فيما يخص الودائع لأجل المودعة من طرف القطاع الخاص، فإن هذه الاخيرة قد تحسنت حيث تم تسجيل 347.181 مليون دينار سنة 2016، مقابل 343.685 مليون دينار المرصودة سنة 2015، أي بتسجيل مساهمة إضافية تقدر ب 3.496 مليون دينار.

- التوطين البنكي: تترجمت الديناميكية التي التزم بها البنك في مجال التوطين البنكي للعملاء بتسجيل فتح 80.332 حساب جديد للزبائن، من جميع الفئات.

وتعتبر هذه النتيجة المحققة ثمرة لمختلف التدابير التي اتخذها البنك خلال السنة المالية 2016 والتي شملت، تطبيق اجراءات تسهيلية لفتح الحسابات، تنويع العروض ومنتجات خاصة تلك الموجهة لاستقطاب أموال المدخرين، كذا تحسين نوعية الخدمة والاستقبال على مستوى الوكالات.

- توزيع القروض للزبائن: لقد تم تسجيل مستوى القروض الموجهة للزبائن عند حدود 1.410.164 مليون دينار في نهاية 2016، أي بتراجع طفيف مقدر ب 6.99%، وهذا التراجع مردّه انخفاض مستوى القروض الممنوحة للقطاع العمومي بعد التسديد المسبق لبعض الديون المتعلقة بشركة سونلغاز من قبل الخزينة العمومية.

من جهة أخرى تابع مستوى القروض الممنوحة للقطاع الخاص ارتفاعه وذلك بزيادة قدرت ب 25.373 مليون دينار جزائري (+10.62 %)، وهذا نتيجة لارتفاع القروض الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ب (22.63 %)وكذا حجم القروض العقارية الممنوحة للأفراد ب (16.72 %).

شكل (3,3) :توزيع القروض الموجهة للقطاع الخاص حسب طبيعتها(مليون دينار جزائري).

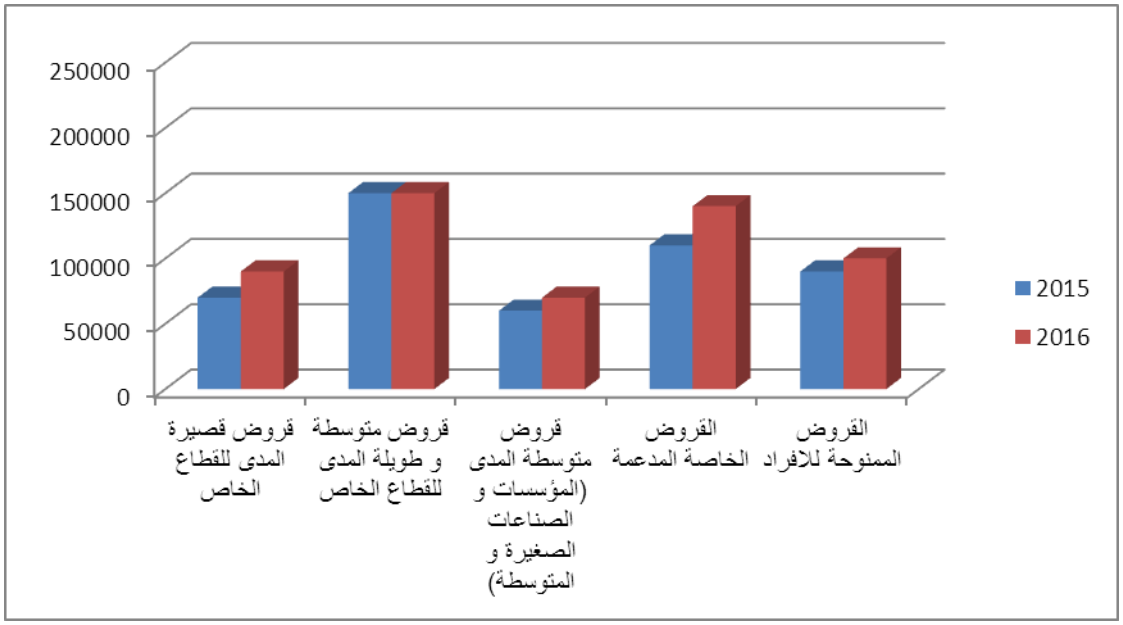

المصدر: التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري سنة 2016 ،ص 15.

2- نشاط الخزينة وسوق رؤوس الأموال :

- نشاط الخزينة: خلال السنة المالية 2016، تم تسجيل أرصدة متوسطة يومية سلبية للخزينة، حيث بلغ رصيد هذه الاخيرة في 31 ديسمبر 2016 قيمة (-254.045 مليون دينار)، مقابل رصيد ايجابي قدره 65.650 مليون دينار جزائري عن نفس التاريخ، خلال السنة المالية السابقة(2015)، أي بفارق يقدر ب (- 319.695 مليون دينار جزائري)

إن هذا الرصيد السلبي المسجل راجع أساسا إلى التقلبات المسجلة خلال السنة المالية 2016، والتي تعود أساسا إلى تقليص مستويات السيولة، انخفاض التحصيلات المالية إضافة إلى تراجع التسديدات ولكن بدرجة أقل (تقليص التحويلات نحو الخارج وتزايد السحوبات النقدية التي قام بها بنك الجزائر).

- نشاط سوق رؤوس الأموال: خلال السنة المالية 2016، لجأ البنك الوطني الجزائري إلى السوق النقدي لافتراض ما اجماله 37.929.350 مليون دينار جزائري، في حين أن حجم المبالغ المقترضة بواسطة آلية إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، قد بلغ 29.110.660 مليون دينار، تحت شاكلة عمليات إعادة الخصم.

خلال نفس الفترة ،تم تحقيق استثمارات بمبلغ إجمالي قدر ب 1.184.000 مليون دينار جزائري، من بينها 762.000 مليون دينار جزائري على شكل تسهيلات إيداعات ل 24 ساعة،

وقروض بلغت 422.000 مليون دينار جزائري، ما سمح للبنك بتحقيق نواتج بقيمة 71.596 مليون دينار جزائري.

من جانب آخر، حققت محفظة البنك إلى غاية 2016/12/31 مبلغ إجمالي يقدر ب 836.297.954.976 دينار جزائري موزعة كالتالي :

- **المساهمات:** 0.1 مليون دينار جزائري.
- **الالتزامات:** 11.896 مليون دينار جزائري.
- **قيم الدولة:** 824.402 مليون دينار جزائري.

بلغ حجم التعاملات المنجزة على قيم الدولة خلال سنة 2016، ما قيمته 33.338 مليون دينار الجزائري.

شكل(4-3): محفظة البنك الوطني الجزائر بقيم الخزينة حسب طبيعة السندات(مليون دينار).

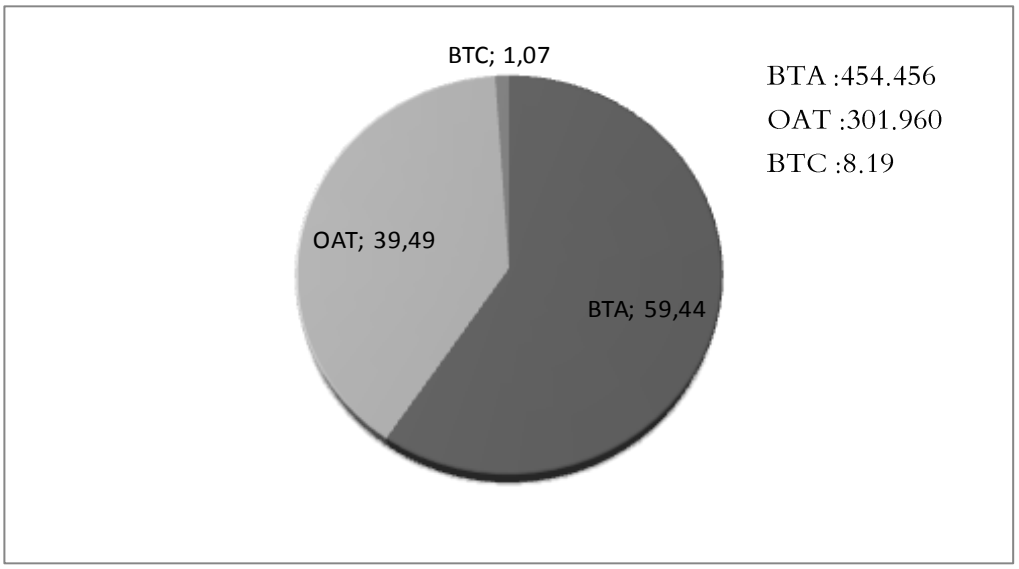

المصدر: التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري سنة 2016، ص 16.

3- النشاط النقدي: توصلت أعمال عصرنة وتطوير النشاط النقدي خلال السنة المالية 2016، مترجمة بذلك الديناميكية التي التزم بها البنك في بحثه عن تقديم عروض متنوعة لزبائنه تشمل احدث التكنولوجيات بما يستجيب لتطلعاتهم، حيث تركزت الاعمال الرئيسية في هذا الإطار على دفع المشاريع التالية:

-تعميم توفير البطاقة البنكية CIB لكافة عملاء البنك من الأفراد.

-توسيع شبكة الفضاءات الآلية للبنك من خلال وضع قيد الخدمة(شباكين أوتوماتيكيين للبنك و04 موزعات آلية للأوراق المالية).

-متابعة الأعمال التحضيرية لإطلاق خدمة BNA.net.

-تكثيف الإجراءات الأولية الرامية إلى توسيع شبكة المتعاملين المنخرطين في شبكة الدفع الإلكتروني ومنح الأولوية في هذا الإطار لكبار المفوترين.

-إطلاق خدمة الدفع الإلكتروني « e-Paiement » خلال الادراج التدريجي ضمن نظام الدفع عبر الأنترنت (الدفع على الخط) لكبار المفوترين وكبار المسوقين بالأنترنت.

2-النشاط الدولي: تميزت السنة 2016 بانخفاض محسوس مسّ بعض جوانب النشاط الدولي، وهذا نتيجة معايير عقلنة المصاريف الخارجية التي وضعتها السلطات العمومية.

عرفت التدفقات والتحويلات المالية نحو الخارج من قبل الزبائن تراجعا قدّر ب15.02% مقارنة بالسنة المالية 2015، وهذا بسبب مراجعة القوانين التي تحكم عمليات القرض السّندي التي تشكل جزءا هاما من التدفقات الإجمالية نحو الخارج، في حين سجّلت التدفقات المالية المتعلقة بالتسليم المستندي ارتفاعا قدر ب 24.19%. فيما يخص التدفقات المالية الآتية من الخارج، شهدت السنة المالية 2016 تراجعا بقدر 18.15% وهذا بتسجيل 77.336 مليون دينار نهاية شهر ديسمبر، مقارنة ب 94.489 مليون دينار المسجلة خلال السنة المالية 2015.

يعود سبب هذا التراجع، من ضمن أسباب أخرى، إلى تمديد الآجال القانونية للتّحصيل والتي حددّت ب 360 يوما بدلا من 180 يوم.

-القروض المستندية الموجهة للاستيراد:

بلغ عدد العمليات التي تم توطينها ضمن صيغة القرض السّندي 2.281 عملية، أي أنه سجل انخفاضا بنسبة 17.89% مقارنة بالسنة المالية السابقة والتي بلغ خلالها العدد حوالي 2778 عملية.

كما تجدر الاشارة الى مساهمة تشديد إجراءات التأطير الاحترازية المقررة من قبل سلطة النقد، وإعادة اعتماد صيغة تسديد المعاملات التجارية عن طريق التسليم المستندي والتي تعود بأقل تكاليف مقارنة بالقرض المستندي، بشكل محسوس في هذا التراجع.

-التسليم المستندي: خلال السنة المالية 2016، تم تسجيل ارتفاع محسوس نسبته 24.19 % للتسديدات بصيغة التسليم المستندي حيث قدر مجموع المدفوعات بحوالي 79.393 مليون دينار، وهو يؤشر أيضا للعودة القوية لهذه الصيغة من الدفع المعتمدة في التجارة الخارجية منذ سنة 2014.

-التحويلات الحرة: ببلوغها 127.618 مليون دينار نهاية شهر ديسمبر 2016، تكون التحويلات الحرة قد عرفت تراجعا بنسبة 11.34 % مقارنة بما بلغته سنة 2015 (143.947 مليون دينار).

-الضمانات الدولية: تراجع رصيد الضمانات الدولية الممنوحة من 566.038 مليون دينار نهاية شهر ديسمبر 2015 إلى 443.926 مليون دينار سنة 2016، مسجلا بذلك انخفاضا محسوسا يقدر ب 21.57 %، وهوما يعود بالأخص الى ما يلي :

- انخفاض الضمانـــات التعاقديـــة الخاصة بالاستيراد المعتمدة سنة 2016، لصالح الزبائن ب (-21.20%).

-التحرير الجزئي أو الكلي للضمانات المعتمدة في السنوات المالية السابقة والمتعلقة بعقود انجاز المشاريع الكبرى.

5- شبكة الاستغلال :تابع البنك بشكل مكثف، مخططه لتطوير وعصرنة شبكته للاستغلال، وترمي الاستراتيجية المعتمدة في هذا الاطار الى تحقيق هدف ثلاثي الاعباد :

-تجسيد سياسته الجوارية الهادفة للتقرب اكثر من زبائنه.

-تحسين ظروف الاستقبال ونوعية الخدمة للزبائن.

-تحسين ظروف العمل للموظفين.

خلال السنة المالية كذلك، تمكن البنك من تسلم عدة مشاريع تمهيدا لوضعها قيد الاستغلال، من بينها :

المشاريع التي تم استلامها (المستلمة)

-ثلاث مشاريع لإنجاز وكالات بكل من (سبدو، وهران، تازمالت)

-خمس مشاريع لتهيئة وكالات بكل من (سطيف، تيبازة، شرشال، بوغني ورويبة).

مشاريع منتهية (منجزة) ودخلت قيد الاستغلال:

- تدشين وكالة براقي الجديدة، التابعة للمديرية الجهوية للاستغلال قاريدي.

تحويل كل من:

- الوكالة الرئيسية تيارت نحو مقرها الجديد.
- المديرية الجهوية للاستغلال قسنطينة الى المقر الجديد الكائن ب: عين الباي.
- المديرية الجهوية للاستغلال الصنوبر البحري نحو المقر الجديد بقاريدي.

6-نظام الإعلام الآلي ونظام الدفع: تميزت السنة المالية 2016، بمواصلة السعي إلى تدعيم النظام المعلوماتي للبنك قصد التمكن من استغلال كافة امكاناته بهدف تحسين معالجة العمليات ونوعية الخدمات المقدمة، وعليه فقد تم إنجاز عدة اعمال من بينها:

- المساهمة ومواكبة المشاريع الخاصة بتطوير النشاط النقدي، خدمة البنك عن بعد (e-Banking) والدفع عبر الانترنت.

- تطوير التطبيقات المتعلقة بقروض الاستهلاك، قاعدة البيانات المركزية لمخاطر القروض، التزامات مجمعات اعمال، الاسترجاع الآلي لعمليات التوطين على المستوى الوطني لتزويد قاعدة بيانات المركز الوطني للإعلام والاحصائيات التابع للجمارك.

- اتخاذ الاجراءات اللازمة على النظام المعلوماتي بما يسمح بتحيين احتساب الضريبية على القيمة المضافة، وذلك تطبيقا لأحكام قانون المالية الجديد.

- برمجة تطبيقين معلوماتيين خاصين بالتصريح الجبائي عن بعد ووضعها حيز الخدمة.

من جهة أخرى، تم تسجيل اتمام عدة عمليات هدفت الى تعزيز وحماية النظام المعلوماتي، من ضمنها:

- تحيين عملية وضع العلامات وتوجيه كابلات الشبكة المعلوماتية للهياكل المركزية.

- استلام منظومة حماية الانظمة المعلوماتية للوكالات.

- تجديد رخص برامج الحماية المعلوماتية وتحيين 23 آلية مركزية للحماية المعلوماتية مع ضمان التحيين المؤمن لها.

- انجاز عدة ورشات عمل بالشراكة مع ميكروسوفت "Microsoft" في مختلف الجوانب (تسيير التحيينات، تسيير الفهارس).

7- المراقبة الداخلية: تعزيز منظومة المراقبة الداخلية بما يتطابق مع للمتطلبات القانونية والتشريعية المعمول بها، أولوية قصوى للبنك.

في هذا الاطار، التزم البنك باتخاذ عدة اجراءات، بالأخص :

- التحيين السنوي للخريطة الاجمالية للمخاطر مع وضع نظام للتقييم الذاتي.
- انجاز اختبارات لحلول التنبيه الذاتي وذلك تحضيرا لتطبيقها.

من جهة أخرى، تميز نشاط المراقبة الدورية بتجسيد، خلال سنة 2016، للتوجيهات والأعمال التصحيحية المقترحة في نهاية مختلف المهمات المنجزة من طرف هذا القسم والتي شملت أساسا الجوانب الاتية:

- تعزيز اجراءات المراقبة، احترام قواعد الحماية والالتزام بمهمات المراقبة والمتابعة.
- احترام الاوامر المنظمة لمختلف النشاطات على مستوى البنك.
- تحسيس موظفي البنك فيما يخص الاحكام القانونية لمكافحة تبييض الاموال.

8-التنظيم، الطرق والاجراءات: خلال السنة المالية 2016، تم صياغة واعتماد وتعميم عدة نصوص عضوية منظمة، نص بعضها على تنظيم بعض هياكل البنك، كالنص الخاص بإعادة تنظيم الوكالات، خلق منصب مكلف بالزبائن، تنظيم مركز تسيير الخدمات الاجتماعية ومديرية المحافظة على الأملاك.

من جهة أخرى تم أيضا خلق هيكلين جديدين وهما مديرية تطوير الاملاك العقارية، والمفتشية الجهوية لأقصى الجنوب.

من جهة أخرى، تم خلق لجنة توجيه وكذا لجنة مشروع على مستوى البنك، قصد متابعة اعمال اعداد خريطة لمختلف المسارات العملاتية.

9-الموارد البشرية: على مدى السنة المالية 2016، بلغ عدد الطاقم العامل لدى البنك 5288 عون واطار مقابل 5250 السن المالية 2015 تشمل 65.32 %، من الجامعية. كما يبرز التوزيع الاجمالي للموظفين حصة الاغلبية بالنسبة لشبكة الاستغلال بنسبة 79.5 %.

تماشيا انسجاما مع نظرته الاستراتيجية المرتكزة على اعطاء الاولوية للنشاط التجاري، والتحسين المتواصل لنوعية الخدمات، قام البنك بإنجاز برنامج تكويني موجه ومكيف، وهذا بالتنسيق مع أكبر المدارس لفائدة الموظفين العاملين في شبكة الاستغلال، بالأخص المكلفين بالزبائن ومدراء الوكالات.

من جانب آخر، واصل البنك استثماره في مجال التكوين لتلبية حاجيات موظفيه وترقيتهم مهنيا لتمكينهم من اكتساب كفاءات جديدة من خلال الدورات التدريبية، العملياتية، التأهيلية أو المتوجة

بالشهادات، ولقد بلغت في هذا الصدد حصة الميزانية في كشوف المرتبات المخصصة للتدريب 2.88% خلال 2016 مقابل 2.2% في 2015.

شكل (5-3): توزيع الموظفين المستفيدين من التكوين حسب نوع التكوين.

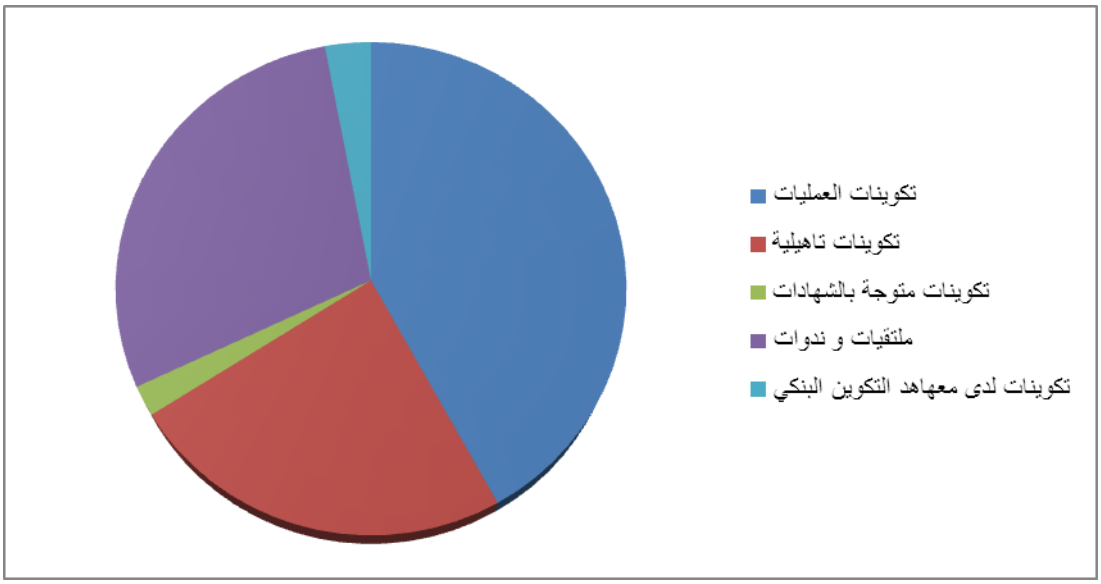

المصدر: التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري سنة 2016، ص 21.

10-التسويق والاتصال: فيما يخص مهام التسويق والاتصال، ضاعف البنك مبادراته قصد دعم شبكة الاستغلال في مهماته التجارية بهدف تحسين وترقية المنتوجات والخدمات، وقد تركزت الاعمال المنجزة في هذا الصدد أساسا على:

- اعادة هيكلة وعصرنة الموقع الالكتروني للبنك بغية جعله أكثر ديناميكية وجاذبية.
- انجاز مرجع للمساعدة على البيع (دليل البيع) موجه لدعم النشاط والفعالية التجارية للشبكة.
- انجاز وصلات اشهارية (منشورات ،كتيبات،...) لمختلف المنتوجات: التوفير والاحتياط، القروض ووسائل الدفع.
- اعتماد منظومة متابعة دائمة للنشاط التجاري للشبكة.

من جانب آخر اتخذت مديرية التسويق والاتصال، تحت اشراف المديرية العامة، عدة تدابير أهمها :

- انشاء خلية الاصغاء والاتصال المكلفة بمتابعة ومعالجة شكاوى وتظلمات الزبائن.

- انجاز ونشر مجلات اعلامية ،وكذا 16 منشور اعلامي بمناسبة عديد التظاهرات والمناسبات.
- المشاركة في مختلف التظاهرات الاقتصادية (المعرض الدولي، صالون البناء، معرض الانتاج الوطني ،...).
- اطلاق حملات اشهارية عبر مختلف وسائل الاعلام.
- احياء الذكرى الخمسين لإنشاء البنك.
- تمويل عدة تظاهرات اقتصادية وثقافية.

الشركات التابعة والمساهمات: يمتلك البنك فروعا ومساهمات في 25 مؤسسة منها 5 في الخارج: [1]

- شركات التأمين والضمانات:
- صندوق ضمان الودائع البنكية.
- الشركة الجزائرية للتأمين وضمانات التصدير " كاجيكس".
- صندوق ضمان قروض الاستثمار.
- شركة ضمان القرض العقاري.
- صندوق الضمان المتبادل لضمان مخاطر قروض المرقيين الشباب.
- صندوق الضمان المتبادل للقروض الصغيرة.
- الضمان المتبادل لمخاطر الائتمان.
- الشركة الجزائرية الخليجية للتامين على الحياة.
- المؤسسات الماليـــة:
- شركة اعادة تمويل الرهن العقاري.
- شركة ادارة البورصة والاوراق المالية.
- شركة الاستثمار المالي.
- الشركة الوطنية للتأجير المالي.
- شركات الخدمات البيبنكية :

[1] نفس المرج السابق، ص11.

- معهد التكوين البنكي.
- شركة "امنال" للخدمات ووسائل الامن.
- شركة المعاملات بين البنوك والخدمات المصرفية الالكترونية.
- الشركة الجزائرية كليرينق.
- المعهد الجزائري للدراسات المالية المتقدمة.
- مركز ما قبل المقاصة بين المصارف.
- شركة بين المصارف لإدارة الخدمات العقارية.

- شركات نشطة في ميادين أخرى :

- شركة الاستثمار الفندقي.
- شركة سوبري البناي للتطوير العقاري.

- في الخـــــارج :

- البنك الجزائري للتجارة الخارجية.
- بنك المغرب العربي للاستثمار والتجارة.
- برنامج تمويل التجارة العربية.
- الشركة الاسلامية لتنمية القطاع الخاص.
- شركة المغرب العربي للتجارة (قيد التصفية).

المطلب الثالث: البطاقة التعريفية للبنك الوطني الجزائري BNA وكالة تيارت.

يتكون البنك الوطني الجزائري من عدة وكالات عبر التراب الوطني وسنقوم بتقديم والتعرف على الوكالة الخاصة بولاية تيارت وذلك بعد دراستها ميدانيا.

1- **تقديم وكالة تيارت** :تعتبر وكالة تيارت وكالة رئيسية صنف A نظرا للأعمال الهامة التي تقوم بها، تحمل وكالة تيارت الرقم 540 تم إنشاؤها مباشرة عقب إنشاء البنك الوطني الجزائري، وتتفرع وكالة تيارت عن مديرية الاستغلال لولاية مستغانم التي بدورها تحمل رقم 198 حيث تشرف على أعمال الوكالة وترعاها، يقع مقرها بشارع الانتصار لمدينة تيارت تضم حوالي 23 موظف موزعين على مختلف المكاتب ومصالح البنك حسب الإحصائيات هم يتوزعون كما يلي: [1]

الجدول(2-3) :توزيع موظفي وكالة تيارت.

Directeur d'agence	01	المدير
Directeur adjoint	01	المدير المساعد
Chef service	03	رؤساء المصلحة
Chef de section	04	رؤساء الأقسام
Charge d'étude	07	مكلفون بالدراسة
Chargé de clientèle	02	مكلفون بالزبائن
Caissier	02	أمناء الصندوق
Guichier	02	موظفي الشباك
Femme de ménage	01	عاملة النظافة
Total	23	المجموع

المصدر: وثائق مقدمة من طرف ادارة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

[1] وثائق مقدمة من طرف ادارة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

2- الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري :

الشكل (6-3): الهيكل التنظيمي لوكالة تيارت 540 للبنك الوطني الجزائري.

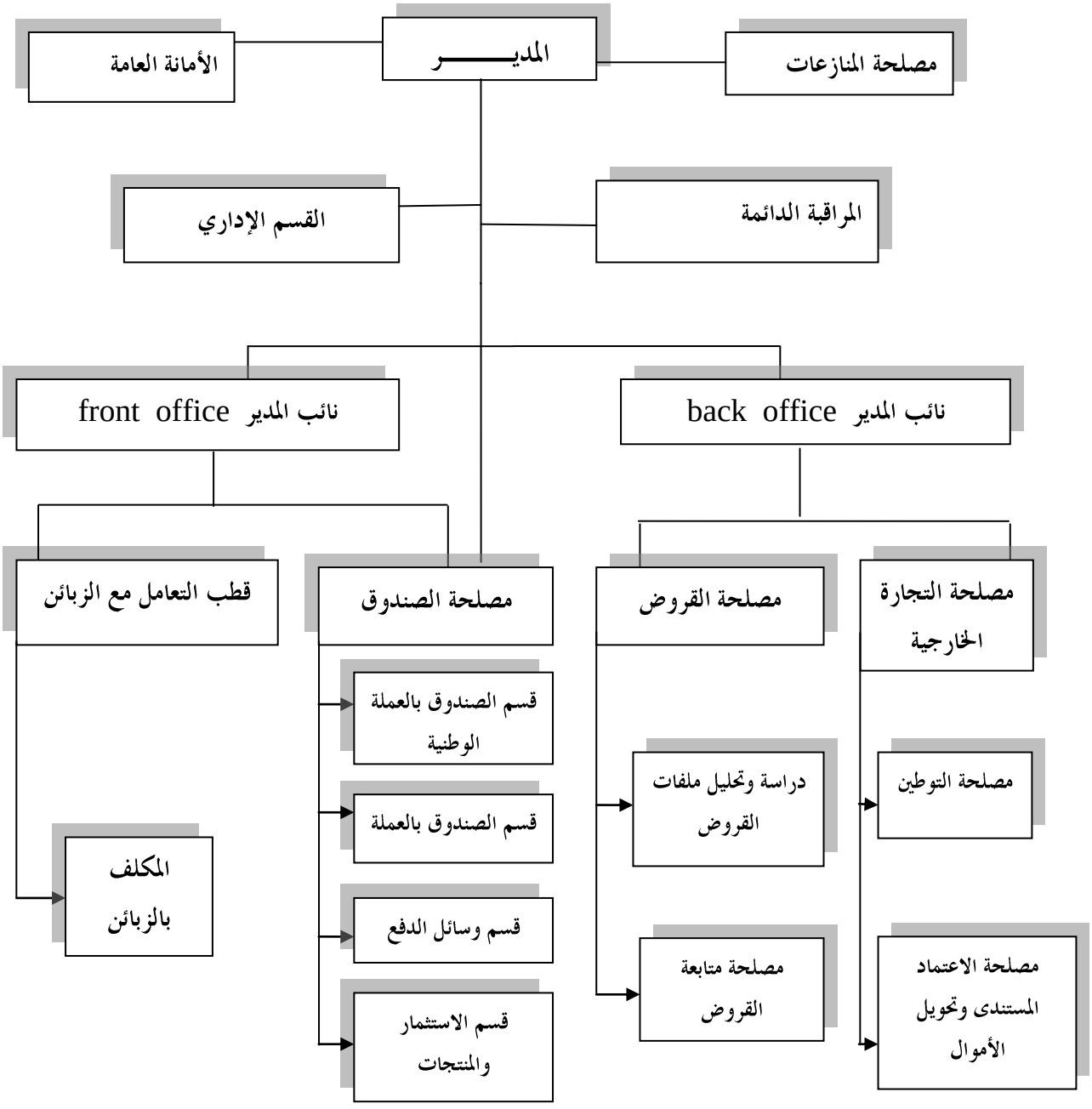

المصدر: وثائق مقدمة من طرف ادارة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت

المبحث الثاني: التحليل المالي لميزانية البنك الوطني الجزائري BNA.

التحليل المالي المصرفي هو أساس تحليل المؤسسة البنكية وفي هذا المبحث سيتم اسقاط الجانب النظري له على واقع المؤسسة البنكية المدروسة وهي البنك الوطني الجزائري.

المطلب الاول : تحليل الميزانية المالية للبنك الوطني الجزائري BNA.

من البيانات المالية الهامة في كل المؤسسات الاقتصادية منها والبنكية، نجد الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج ولغرض التحليل سنعرض ثلاث ميزانية و ثلاث جداول نتائج لثلاث سنوات متتالية.

- **تحليل ميزانية 2015/2016 :(بالاعتماد على الملحق رقم 1)**

زيادة كل من اجمالي الاصول والخصوم لسنة 2016 ليصبح 17 371 843 2 بدلا من 219 081 719 2 سنة 2015 .

وذلك بسبب التغيرات التي حصلت على مكونات الميزانية المرافقة لنشاط البنك سواء في الاصول اوفي الخصوم، وهي موضحة في الجداول التالي:

مقارنة الأصول :

الاصول	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	الفرق بين السنتين
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	305 734 845	325 840 983	**-20 106 138**
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	238	219	**19**
أصول مالية جاهزة للبيع	788 082 331	234 935 457	**553 146 874**
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	166 797 057	503 338 888	**-336 541 831**
سلفيات وحقوق على الزبائن	1 384 912 137	1 515 052 812	**-130 140 675**
أصول مالية مملوكة الى غاية الاستحقاق	14 043 819	14 043 819	**0**
الضرائب الحالية- الاصول	10 929 186	9 352 557	**1 576 629**
الضرائب المؤجلة- الاصول	715 320	765 351	**-50 031**
اصول اخرى	78 034 835	29 769 699	**48 265 136**
حسابات التسوية	49 986 094	44 652 322	**5 333 772**
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة والشركاء	22 813 283	19 477 640	**3 335 643**
عقارات استثمارية			

الاصول الثابتة المادية	21 150 516	21 621 980	**-471 464**
الاصول الثابتة غير المادية	171 517	229 492	**-57 975**
فارق الحيازة			
اجمالي الاصول	**2 843 371 178**	**2 719 081 219**	**124 289 959**

مقارنة الخصوم:

الخصوم	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	الفرق بين السنتين
البنك المركزي	340 355 168		340 355 168
ديون تجاه الهيئات المالية	195 741 959	419 633 547	-223 891 588
ديون تجاه الزبائن	1 673 844 881	1 732 218 308	-58 373 427
ديون ممثلة بورقة مالية	14 245 846	19 020 482	-4 774 636
الضرائب الجارية- خصوم	12 418 096	12 143 540	274 556
الضرائب المؤجلة- خصوم	535 633	533 280	2 353
خصوم اخرى	140 671 583	107 120 613	33 550 970
حسابات التسوية	79 065 313	64 619 063	14 446 250
مؤونات لتغطية المخاطر والاعباء	38 172 236	33 960 614	4 211 622
اعانات التجهيز- اعانات اخرى للاستثمارات			
اموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	92 063 068	91 380 217	682 851
ديون تابعة	14 000 000	14 000 000	0
راس المال	41 600 000	41 600 000	0
علاوات مرتبطة براس المال			
الاحتياطات	155 567 323	131 029 808	24 537 515
فارق التقييم	-6 155 252	2 458 804	-8 614 056
فارق اعادة التقييم	14 122 289	14 122 289	0
ترحيل من جديد(+/-)	5 703 139	5 703 139	0
نتيجة السنة المالية (+/-)	31 419 896	29 537 515	1 882 381
مجموع الخصوم	**2 843 371 178**	**2 719 081 219**	**124 289 959**

مقارنة الالتزامات خارج الميزانية لسنتي 2015 /2016: شاهد العديد من التغيرات وهي موضحة في الجدول التالي (بالاعتماد على الملحق رقم)

الالتزامات	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	الفرق بين السنتين
الإلتزامات المقدمة	**873 975 119**	**1 129 826 423**	**-255 851 304**
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	10 451 808	6 080 789	**4 371 019**
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	274 487 762	332 213 411	**-57 725 649**
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	317 972 415	508 441 444	**-190 469 029**
التزامات ضمان بأمر من الزبائن	271 063 134	283 090 779	**-12 027 645**
التزامات أخرى ممنوحة			
التزامات محصل عليها	**995 757 495**	**1 108 724 815**	**-112 967 320**
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	430 461 923	543 429 242	**-112 967 319**
التزامات اخرى محصل عليها	565 295 572	565 295 573	**-1**

تحليل ميزانية 2017/2016: (بالاعتماد على الملحق رقم 3)

انخفاض كل من اجمالي الأصـــول والخصـــوم لســـنة 2017 ليصـــبح 272 633 828 2 بـــدلا من 178 371 843 2 سنة 2016 .

وذلك بسبب التغيرات التي حصلت على مكونات الميزانية المرافقة لنشاط البنك سواءاً في الاصول اوفي الخصوم، وهي موضحة في الجداول التالية:

الاصول	ديسمبر2017	ديسمبر 2016	الفرق بين السنتين
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	298 863 421	305 734 845	**-6 871 424**
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	250	238	**12**
أصول مالية جاهزة للبيع	265 053 415	788 082 331	**-523 028 916**
سلفيات وحقوق على الهيئات المالية	277 338 267	166 797 057	**110 541 210**
سلفيات وحقوق على الزبائن	1 622 181 004	1 384 912 137	**237 268 867**
أصول مالية مملوكة الى غاية الاستحقاق	194 043 819	14 043 819	**180 000 000**

الضرائب الحالية- الاصول	11 176 286	10 929 186	**247 100**
الضرائب المؤجلة- الاصول	611 969	715 320	**-103 351**
اصول اخرى	38 681 034	78 034 835	**-39 353 801**
حسابات التسوية	75 010 175	49 986 094	**25 024 081**
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة والشركاء	23 741 477	22 813 283	**928 194**
عقارات استثمارية			
الاصول الثابتة المادية	21 791 299	21 150 516	**640 783**
الاصول الثابتة غير المادية	140 856	171 517	**-30 661**
فارق الحيازة			
إجمالي الأصول	**2 828 633 272**	**2 843 371 178**	**-14 737 906**

الخصوم :

الخصوم	**ديسمبر 2017**	**ديسمبر 2016**	**الفرق بين السنتين**
البنك المركزي		340 355 168	**-340 355 168**
ديون تجاه الهيئات المالية	158 992 098	195 741 959	**-36 749 861**
ديون تجاه الزبائن	1 834 455 739	1 673 844 881	**160 610 858**
ديون ممثلة بورقة مالية	16 428 533	14 245 846	**2 182 687**
الضرائب الجارية- خصوم	11 273 229	12 418 096	**-1 144 867**
الضرائب المؤجلة- خصوم	536 812	535 633	**1 179**
خصوم اخرى	110 962 924	140 671 583	**-29 708 659**
حسابات التسوية	104 668 088	79 065 313	**25 602 775**
مؤونات لتغطية المخاطر والاعباء	30 045 156	38 172 236	**-8 127 080**
اعانات التجهيز- اعانات اخرى للاستثمارات			
اموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	102 041 054	92 063 068	**9 977 986**
ديون تابعة	194 000 000	14 000 000	**180 000 000**
راس المال	41 600 000	41 600 000	**0**
علاوات مرتبطة براس المال			
الاحتياطات	178 987 219	155 567 323	**23 419 896**

فارق التقييم	-5 169 755	-6 155 252	**985 497**
فارق اعادة التقييم	14 122 289	14 122 289	**0**
ترحيل من جديد(+/-)	5 703 139	5 703 139	**0**
نتيجة السنة المالية (+/-)	29 986 747	31 419 896	**-1 433 149**
مجموع الخصوم	2 828 633 272	2 843 371 178	**-14 737 906**

مقارنة الالتزامات خارج الميزانية لسنتي 2016 /2017: شاهد العديد من التغيرات وهي موضحة في الجدول التالي (بالاعتماد على الملحق 3)

الالتزامات	**ديسمبر 2017**	**ديسمبر 2016**	**الفرق بين السنتين**
الالتزامات المقدمة	**9 150 776**	**873 975 119**	**-864 824 343**
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	8 383 244	10 451 808	**-2 068 564**
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	453 177 269	274 487 762	**178 689 507**
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	181 193 033	317 972 415	**-136 779 382**
التزامات ضمان بأمر من الزبائن	266 397 230	271 063 134	**-4 665 904**
التزامات أخرى ممنوحة			
التزامات محصل عليها	**909 258 521**	**995 757 495**	**-86 498974**
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية			
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	343 962 949	430 461 923	**-86 498 974**
التزامات اخرى محصل عليها	565 295 272	557 565	**0**

-تحليل جدول حسابات النتائج لسنتي 2017/2016 :(بالاعتماد على الملحق 4)

زيادة الناتج الصافي للسنة المالية 2016 ليصبح **31 419 896** بدلا من**29 537 515** سنة 2015 . 557 565

وانخفاضه سنة 2017 ليصبح **29 986 747**

وذلك بسبب التغيرات التي حصلت على مكونات جدول حساب النتائج المرافق لنشاط البنك سواء في الاعباء اوفي المنتوجات، وهي موضحة في الجداول التالي :

جدول حساب النتائج :

العنوان	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015	الفرق بين السنتين
+فوائد ونواتج مماثلة	129 177 236	140 202 778	-11 025 542
-فوائد واعباء مماثلة	-27 955 586	-25 634 023	-2 321 563
+عمولات (نواتج)	2 685 271	2 060 095	625 176
-عمولات (اعباء)	-81 443	-156 343	74 900
+/- ارباح أو خسائر صافية على الاصول المالية المملوكة لغرض التعامل	35	22	13
+/- ارباح أو خسائر صافية على الاصول المالية المتاحة للبيع	-468 723	35 661	-433 062
+ نواتج النشاطات الاخرى	214 322	153 871	60 451
-رسوم للأنشطة الاخرى	-12 287	-20 814	8 527
صافي الدخل المصرفي	**103 558 825**	**116 641 247**	**-13 082 422**
- اعباء استغلال عامة	-22 787 304	-18 353 445	-4 433 859
-مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الاصول الثابتة المادية وغير المادية	-1 415 820	-1 377 532	-38 288
الناتج الاجمالي للاستغلال	**79 355 701**	**96 910 270**	**-17 554 569**
-مخصصات للاهتلاكات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	-56 431 055	-59 647 052	3 215 997
+ إسترجاعات المؤونات ،خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	20 965 730	4 440 056	16 525 674
ناتج الاستغلال	**43 890 376**	**41 703 274**	**2 187 102**
+/- ارباح أو خسائر صافية على اصول مالية اخرى			
+ العناصر غير العادية (نواتج)			
-العناصر غير العادية (اعباء)			
ناتج قبل الضريبة	**43 890 376**	**41 703 274**	**2 187 102**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	-12 470 480	-12 165 759	-304 721
الناتج الصافي للسنة المالية	**31 419 896**	**29 537 515**	**1 882 381**

العنوان	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	الفرق بين السنتين
+فوائد ونواتج مماثلة	115 094 180	129 177 236	-14 083 056
-فوائد واعباء مماثلة	-39 130 790	-27 955 586	-11 175 204
+عمولات (نواتج)	2 107 888	2 685 271	-577 383
-عمولات (اعباء)	-42 708	-81 443	38 735
+/- ارباح أو خسائر صافية على الاصول المالية المملوكة لغرض التعامل	14	35	-21
+/-أرباح أو خسائر صافية على الاصول المالية المتاحة للبيع	16 994	-468 723	485 717
+ نواتج النشاطات الاخرى	236 245	214 322	21 923
-رسوم للأنشطة الاخرى	0	-12 287	12 287
صافي الدخل المصرفي	**78 281 823**	**103 558 825**	**-25 277 002**
- عباء استغلال عامة	-21 334 309	-22 787 304	1 452 995
-مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الاصول الثابتة المادية وغير المادية	-1 550 437	-1 415 820	-134 617
الناتج الاجمالي للاستغلال	**55 397 077**	**79 355 701**	**-23 958 624**
-مخصصات للاهتلاكات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	-45 735 249	-56 431 055	10 695 806
+ استرجاعات المؤونات ،خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	31 702 679	20 965 730	10 736 949
ناتج الاستغلال	**41 364 507**	**43 890 376**	**-2 525 869**
+/- ارباح اوخسائر صافية على اصول مالية اخرى			
+ العناصر غير العادية (نواتج)			
-العناصر غير العادية (اعباء)			
ناتج قبل الضريبة	**41 364 507**	**43 890 376**	**-2 525 869**
ضرائب على النتائج وما يماثلها	-11 377 760	-12 470 480	1 092 720
الناتج الصافي للسنة المالية	**29 986 747**	**31 419 896**	**-1 433 149**

المطلب الثاني: حساب النسب المالية.

لحساب النسب الخاصة للبنك اعتمدنا على ثلاث ميزانيات مالية لثلاث سنوات متتالية للبنك الوطني الجزائري

2- حساب السيولة البنكية:

نسبة الاحتياطي النقدي: وهي 10% من الودائع تحت الطلب* و7 % على ودائع التوفير*.

نسبة الاحتياطي النقدي 2015= (219*0.07)+(819 043 14 *0.1)=

= 1 404 397. 23

نسبة الاحتياطي النقدي2016= (238*0.07)+(819 043 14 *0.1)=

= 1 404 398.56

نسبة الاحتياطي النقدي2017= (250 *0.07)+(819 043 194 *0.1)=

= 19 404 399.4

3-3- نسبة النقد إلى الودائع الجارية: ولحسابها للسنوات الثلاث

نسبة النقدية إلى الودائع الجارية= النقدية / الودائع الجارية*

نسب النقدية إلى الودائع الجارية2015= 983 840 325/ 819 043 14 = 23,2

نسب النقدية إلى الودائع الجارية2016= 845 734 305/ 819 043 14 = 21,7

نسب النقدية إلى الودائع الجارية2017= 421 863 298 /819 043 194= 1,54

* ودائع لأجل= اصول المالية مملوكة الى غاية الاستحقاق

* ودائع التوفير = اصول مالية لغرض التعامل

* الودائع الجارية= اصول مالية مملوكة الى غاية الاستحقاق.

3-4- نسبة النقدية إلى مجموع الودائع:

نسبة النقدية إلى مجموع الودائع = النقدية /مجموع الودائع*

نسبة النقدية إلى مجموع الودائع =983 840 325/ (219 + 457 935 234+819 043 14)

= 1,30

نسبة النقدية إلى مجموع الودائع= 845 734 305/ (238 +331 082 778 + 819 043 14)

= 0.38

نسبة النقدية إلى مجموع الودائع=421 863 298/(250+ 415 053 265 + 819 043 194) =

= 0.65

3-5- نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع:

نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى الودائع =الاستثمارات المالية قصيرة الاجل* / مجموع الودائع

نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى الودائع2015=640 477 19/ + 457 935 234

(219+ 819 043 14)

0,078

نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى الودائع2016=283 813 22/ (238 +331 082 778+

14 043 819)

= 0.028

نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى الودائع2017=477 741 23/(250+ 415 053 265 +

194043 819)

= 0.051

* مجموع الودائع = اصول مالية مملوكة لغرض التعامل+ اصول مالية جاهزة للبيع+ اصول مالية مملوكة الى غاية الاستحقاق

* الاستثمارات= اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة والشركاء

4- مؤشرات ملائمة رأس المال:

4-1- نسبة حقوق الملكية إلى الودائع:

نسبة حقوق الملكية إلى الودائع= حقوق الملكية* / مجموع الودائع

نسبة حقوق الملكية إلى الودائع2015 =492 229 /(219 + 457 935 234+819 043 14)

= 0.0009

نسبة حقوق الملكية إلى الودائع2016=517 171 /(238 +331 082 778+819 043 14)

= 0.0002

نسبة حقوق الملكية إلى الودائع2017= 856 140/(250+ 415 053 265+819 043 194)

= 0.0003

4-2- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول:

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول = حقوق الملكية / إجمالي الأصول

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول 2015 = 492 229/ 219 081 719 2

= 0.00008

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول2016 =517 171 /178 371 843 2

= 0.00006

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول2017 = 856 140 /272 633 828 2

= 0.00004

* حقوق الملكية= الاصول الثابتة غير المادية (بالافتراض انه يتضمن حقوق الملكية فقط)

4-3- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة:

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة = حقوق الملكية / الأصول الخطرة•.

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة 2015 = 229 492 /(503 338 888+
1 732 218 308 + 419 633 547+19 020 482+ 1 515 052 812)

= 0.00005

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة 2016 =517 171 166 797 057+
195 741 959 +881 844 673 1 +846 245 14 /(137 912 384 1+)

= 0.000049

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة 2017 = 140 856 /(267 338 277 + 004 181
1 662+ 098 992 158 +739 455 834 1+ 533 428 16)

= 0.000035

5- نسبة الربحيـــة:

5-1- **معدل العائد على الأصول:**

العائد على الأصول = صافي الربح بعد الضرائب* / الأصول

العائد على الأصول 2015 = 515 537 29 / 219 081 719 2

= 0.01

العائد على الأصول 2016 = 896 419 31 /178 371 843 2

= 0.011

• الاصول الخطرة = سلفيات وحقوق على الهيئات المالية+ سلفيات وحقوق على الزبائن +ديون ممثلة بورقة مالية + ديون تجاه الهيئات المالية + ديون اتجاه الزبائن

* صافي الربح بعد الضريبة = نتيجة السنة المالية

العائد على الأصول 2017 = 747 986 29 /272 633 828 2

= 0.01

5-2- العائد على حقوق الملكية:

العائد على حقوق الملكية =صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية.

العائد على حقوق الملكية 2015 = 515 537 29 / 492 229

= 128.70

العائد على حقوق الملكية2016 = 896 419 31 / 517 171

= 183.18

العائد على حقوق الملكية2017 = 747 986 29 / 856 140

= 212.88

المطلب الثالث: تحليل نتائج النسب المالية.

بعد القيام بتطبيق نسب التحليل المالي المصرفي سنقوم بتحليل النتائج المتوصل اليها

حساب السيولة البنكية:

نسبة الاحتياطي النقدي 2015= 1 404 397. 23

نسبة الاحتياطي النقدي2016= 1 404 398.56

نسبة الاحتياطي النقدي2017= 19 404 399.4

نسبة الاحتياطي النقدي كان تمثل في سنة 2015 قيمة 1 404 397.23 ، شهدت ارتفاعا سنة 2016 لتصبح 1 404 398.56 وتزايدت في السنة الاخيرة لتسجل 19 404 399.4.

نسبة النقد إلى الودائع الجارية :

نسبة النقد إلى الودائع الجارية 2015 = 23.2

نسبة النقد إلى الودائع الجارية 2016 = 21.7

نسبة النقد إلى الودائع الجارية 2017 = 1.54

نسبة النقد الى الودائع الجارية يتم مقارنتها ب 1 أي 100% وهي القدرة على تغطية كل الودائع الجارية السنة الاكثر قبولا من بين الثلاثة هي سنة 2017 ب 1.54وسنتي 2016 و2015 اقل قبولا و ذلك لارتفاع النسبة ل21.7 و23.2 وذلك لاعتباره عدم توظيف النقدية وبالتالي فرص استثمارية ضائعة

نسبة النقدية إلى مجموع الودائع

نسبة النقدية إلى مجموع الودائع 2015= 1,3

نسبة النقدية إلى مجموع الودائع 2016= 0,38

نسبة النقدية إلى مجموع الودائع 2017= 0,65

نسبة النقدية إلى مجموع الودائع تقارن عادة ب 50% و80% مما يدل على قدرة النقدية على مواجهة الالتزامات المتمثلة في اموال المودعين وهي مقبولة لسنة 2017 سنة ،2016 لا تكفي لتغطية جزء كبير من الودائع وسنة 2015 تدل على اموال متزايدة غير موظفة وهي فرص ضائعة بالنسبة للبنك

نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع

نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع 2015= 0,078

نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع 2016= 0,028

نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع 2017= 0,051

نسبة الاستثمارات قصيرة الأجل إلى مجموع الودائع كانت في تذبذب وسجلت سنة 2015 الاعلى نسبة ب 0.078 لكنها لا تمثل إلا 7.8% من مجموع الودائع مما تدل على عدم مساهمتها في تسديد طلبات المسحوبات من قبل أصحاب الودائع

مؤشرات ملائمة رأس المال:

نسبة حقوق الملكية إلى الودائع:

نسبة حقوق الملكية إلى الودائع 2015= 0,0009

نسبة حقوق الملكية إلى الودائع 2016= 0,0002

نسبة حقوق الملكية إلى الودائع 2017= 0,0003

نسبة حقوق الملكية إلى الودائع للسنوات الثلاثة غير مقبولة لأن الحد المقبول هو0.1 الموافق ل 10% ،وذلك يدل أن حقوق الملكية لا تمثل حتى 10% من مجموع الودائع، فهي في تذبذب خلال السنوات الثلاث الا ان سنة 2015 كان تسجل افضل نسبة بالمقارنة بالسنتين التابعة لها

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول :

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول 2015= 0,00008

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول 2016= 0,00006

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول 2017= 0,00004

نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول للسنوات الثلاثة غير مقبولة لأن الحد المقبول هو0.1 الموافق ل 10% وذلك يدل أن حقوق الملكية لا تمثل حتى 10% من اجمالي الاصول وهي في انخفاض مستمر بذلك يجب الاستثمار اكثر في حقوق الملكية

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة:

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة 2015= 0,00005

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة 2016= 0,00004

نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة 2017= 0,00003

كل نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة للسنوات الثلاثة غير مقبولة لان الحد المقبول هو0.1 الموافق ل 10% وذلك يدل أن حقوق الملكية لا تغطي حتى 10% من الاصول الخطرة وهي في انخفاض مستمر بذلك يجب الاهتمام اكثر بحقوق الملكية وزيادة قيمتها

نسبة الربحية :

معدل العائد على الأصول :

معدل العائد على الأصول 2015= 0.1

معدل العائد على الأصول 2016= 0.11

معدل العائد على الأصول 2017= 0.1

بالنسبة لمعدل العائد على الاصول هو مقبول للسنوات الثلاث وذلك لأنهم يمثلون 10% من اجمالي الاصول وبذلك فإن العائد المحقق من النشاط متوازن وثابت بتغير السنوات وتغير مجموع الاصول الموافق لها

العائد على حقوق الملكية :

العائد على حقوق الملكية 2015= 128.7

العائد على حقوق الملكية 2016= 183.18

العائد على حقوق الملكية 2017= 212.88

العائد على حقوق الملكية شهد ارتفاعا ملحوظ خلال السنوات الثلاث وهذا دال ان المدير مواظب على التحقيق المستمر للعائد.

المبحث الثالث: نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي.

عملية التنبؤ تعتمد على نماذج تمكن المؤسسة البنكية من التنبؤ لظاهرة التعثر المصرفي و هي الشبح الذي يطارد البنوك بأنواعها و التي تسعى الى التقليل من آثاره او حتى تفاديه كليا .

المطلب الأول: حساب نموذج التنبؤ.

للقيام بتحليل الحالة المالية للبنك سنقوم باستخدام نموذج Beaver للتنبؤ و كذلك بعضا من النسب المالية الاكثر استخداما في هذه النماذج .

نموذج Beaver :

$$Z= 1.3\ A_1 +2.4A_2 -0.980A_3 -6.787$$

A_1 نسبة التدفق* إلى مجموع الالتزامات.

A_2 نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات.

A_3 نسبة مجموع الالتزامات إلى مجموع الموجودات.

نموذج 2015 beaver :

A1: 325 840 983 / 2 719 081 219 = | 0.11 |

A2: 29 537 515 /2 719 081 219 = | 0.01 |

A3: 2 719 081 219 /2 719 081 219 = | 1 |

$$Z=1.3(0.11)+2.4(0.01)-0.980(1)-6.787$$

$$Z= \boxed{-7.6}$$

نموذج 2016 beaver :

A1: 305 734 845 / 2 843 371 178 = | 0.1 |

| 0.011 |

* نسبة النقدية= الصندوق ،البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية.

A2: 31 419 896 / 2 843 371 178 =

A3: 2 843 371 178 /2 843 371 178 = 1

Z= 1.3(0.1)+2.4(0.011)-0.980(1)-6.787

Z= -7.61

نموذج 2017 beaver :

A1: 298 863 421 / 2 828 633 272 = 0.1

A2: 29 986 747 /2 828 633 272 = 0.01

A3: 2 828 633 272 / 2 828 633 272 = 1

Z= 1.3 (0.1)+2.4 (0.01)-0.980(1)-6.787

Z= -7.61

النسب المالية الاكثر استخداما في بناء نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي :

1 صافي الربح* / إجمالي الموجودات*

صافي الربح/ إجمالي الموجودات 2015: 29 537 515 / 2 719 081 219

0.011

صافي الربح/ إجمالي الموجودات 2016: 31 419 896 / 2 843 371 178

0.011

صافي الربح/ إجمالي الموجودات 2017: 29 986 747 /2 828 633 272

0.01

* صافي الربح= نتيجة السنة المالية

* اجمالي الموجودات = اجمالي الاصول

الموجودات المتداولة [*] / المطلوبات المتداولة [*]

2-الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة 2015:

(219+ 9 352 557 +765 351+ 44 652 322) = **54 770 449**

(540 12 143 +280 533 +613 107 120 +547 419 633 +308 1 732 218

+063 64 619 + 614 33 960 +482 19 020) = **2 389 049 447**

449 54 770 /447 049 389 2 = **0.022**

الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة 2016:

(238+ 186 929 10+ 320 715 +094 49 986) = **61 600 838**

(633 535+ 096 418 12 +846 245 14 +881 844 673 1 +959 741 195

+236 172 38+ 313 065 79+583 671 140) = **2 154 695 547**

838 600 61 /547 695 154 2 = **0,028**

الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة 2017:

(250 + 286 176 11 + 969 611 +175 010 75) = **86 798 680**

+ 533 428 16 + 229 273 11 +812 536+088 668 104 +156 045 30

+ 054 041 102+098 992 158) (739 455 1 = **2 258 440 709**

680 798 86 / 709 440 258 2 = **0,038**

3 إجمالي المطلوبات/ إجمالي الموجودات :

إجمالي المطلوبات/ إجمالي الموجودات 2015: 219 081 719 2 / 219 081 719 2 = **1**

إجمالي المطلوبات/ إجمالي الموجودات 2016: 178 371 843 2 / 178 371 843 2 = **1**

إجمالي المطلوبات/ إجمالي الموجودات 2017: 272 633 828 2/ 272 633 828 2 **1**

[*] الموجودات المتداولة=اصول مملوكة لغرض التعامل+ الضرائب الحالية (اصول)+ الضرائب المؤجلة (خصوم)+ حسابات التسوية

[*] المطلوبات المتداولة = ديون اتجاه الهيئات المالية+ ديون اتجاه الزبائن + ديون ممثلة بورقة مالية + الضرائب الجارية (خصوم) +الضرائب المؤجلة (خصوم)+ حسابات التسوية + مؤونات لتغطية المخاطر والاعباء

=

4 رأس المال العامل*/ إجمالي الموجودات:

رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات 2015: (449 770 54- 447 049 389 2) /219 081 719 2

-0,85 =

رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات 2016:(838 600 61 - 547 695 154 2) /178 371 843 2

-0.73 =

رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات 2017:(680 798 86 – 709 440 258 2) /272 633 828 2

-0.76 =

5 التدفقات النقدية/ إجمالي المطلوبات:

التدفقات النقدية/ إجمالي المطلوبات 2015: 983 840 325 /219 081 719 2

0.11 =

التدفقات النقدية/ إجمالي المطلوبات 2016: 845 734 305/178 371 843 2

0.1 =

التدفقات النقدية/ إجمالي المطلوبات 2017: 421 863 298/272 633 828 2

0.1 =

6 إجمالي المطلوبات/ حقوق الملكية :

إجمالي المطلوبات/ حقوق الملكية 2015: 219 081 719 2 / 492 229

11 848.26 =

إجمالي المطلوبات/ حقوق الملكية 2016: 178 371 843 2 / 517 171

16 577.78 =

إجمالي المطلوبات/ حقوق الملكية 2017: 272 633 828 2 / 856 140

20 081.73 =

* راس المال العامل = الموجودات المتداولة–المطلوبات المتداولة

7 الموجودات المتداولة/ إجمالي الموجودات **2015**: 449 770 54 / 219 081 719 2

= **200,**

الموجودات المتداولة/ إجمالي الموجودات : **2016** 838 600 61/ 178 371 843 2

= . **0,021**

الموجودات المتداولة/ إجمالي الموجودات **2017**: 680 798 86 / 272 633 828 2

= **0,03**

8 الموجودات السريعة* / المطلوبات المتداولة :

الموجودات السريعة/ المطلوبات المتداولة **2015**: 983 840 325 / 447 049 389 2

= **0,13**

الموجودات السريعة/ المطلوبات المتداولة **2016**: 845 734 305 / 547 695 154 2

= **0,14**

الموجودات السريعة/ المطلوبات المتداولة **2017**: 421 863 298 /709 440 258 2

= **0,13**

9 صافي الربح/ حقوق الملكية **2015**: 515 537 29/ 492 229

= **128.7**

صافي الربح/ حقوق الملكية **2016**: 896 419 31 /517 171

= **183.18**

صافي الربح/ حقوق الملكية **2017**: 747 986 29 / 856 140

= **212,88**

حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات **2015**: 492 229 / 219 081 719 2

= **0.000084**

* الموجودات السريعة = الصندوق ،البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية.

10حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات 2016: 171 517 / 2 843 371 178

= **0.00006**

حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات 2017: 140 856 / 2 828 633 272

= **0,000049**

المطلب الثاني: تحليل نموذج التنبؤ بالتعثر المصرفي.

نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي من الادوات التي تعتمد عليها البنوك في عملية التنبؤ وذلك لمحاولة التقليل من الاسباب التي قد تؤدي الى هذا التعثر ومن اهمها التحليل الناجم عن هذه النماذج

نموذج 2015 Beaver = - 7.6

نموذج 2016 Beaver = -7.61

نموذج 2017 Beaver = -7.61

شهد نموذج Beaver ارقاما سالبة مما تدل ان وضعية البنك ليست بالجيدة وباحتمالية وقوعها في حالة التعثر المصرفي

صافي الربح/ إجمالي الموجودات 2015= **0.01**

صافي الربح/ إجمالي الموجودات 2016 = **0.011**

صافي الربح/ إجمالي الموجودات 2017 = **0.01**

صافي الربح الى إجمالي الموجودات في السنوات الثلاث كان يتراوح بين 1 % الى 1.1 %، والذي يمثل نسبة صافي الربح من اجمالي موجودات البنك

الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة 2015= **0.022**

الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة 2016 = **0,028**

الموجودات المتداولة/ المطلوبات المتداولة 2017 = **0,038**

الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة شهدت تزايد مستمر خلال السنوات الثلاث في 2015 كانت نسبة الموجودات المتداولة 2.2% من المطلوبات المتداولة واصبحت 2.8 % سنة 2016 و3.8% سنة 2017

إجمالي المطلوبات/ إجمالي الموجودات 2015 = 1

إجمالي المطلوبات/ إجمالي الموجودات 2016 = 1

إجمالي المطلوبات/ إجمالي الموجودات 2017 = 1

إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات شهد ثبات خلال السنوات الثلاث لتساوي مجاميع الاصول والخصوم في الميزانية.

رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات 2015 = -0,85

رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات 2016 = -0,73

رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات 2017= -0,76

رأس المال العامل الى إجمالي الموجودات شهد تزايد لكن القيمة بقية سالبة وذلك لان راس المال العامل كان سالب بسبب عدم تخصيص البنك قيمة من اموالها الدائمة لمواجهة الالتزامات قصيرة الاجل

التدفقات النقدية/ إجمالي المطلوبات 2015 = 0.11

التدفقات النقدية/ إجمالي المطلوبات 2016 = 0.1

التدفقات النقدية/ إجمالي المطلوبات 2017 = 0.1

نسبة النقدية الى اجمالي المطلوبات كانت تتراوح خلال السنوات الثلاثة بين 10 % و11 %

إجمالي المطلوبات/ حقوق الملكية 2015 = 11 848.26

إجمالي المطلوبات/ حقوق الملكية2016 = 16 577.78

إجمالي المطلوبات/ حقوق الملكية 2017 = 20 081.73

إجمالي المطلوبات إلى حقوق الملكية شهدت نسب جد مرتفعة وذلك لعدم تخصيص البنك قيم كبيرة لحقوق الملكية وذلك بسبب كونها مؤسسة تقوم بتقديم خدمات وليست مؤسسة انتاجية

الموجودات المتداولة/ إجمالي الموجودات 2015 = **200,**

الموجودات المتداولة/ إجمالي الموجودات 2016 = **0,021**

الموجودات المتداولة/ إجمالي الموجودات 2017 = **0,03**

الموجودات المتداولة الى إجمالي الموجودات كانت ب 2% ,2.1% و3% ل 2016,2015 و2017 على التوالي

الموجودات السريعة/ المطلوبات المتداولة 2015 = **0,13**

الموجودات السريعة/ المطلوبات المتداولة 2016 = **0,14**

الموجودات السريعة/ المطلوبات المتداولة 2017 = **0,13**

كانت الموجودات السريع تمثل من 13% الى 14% من المطلوبات المتداولة خلال السنوات الثلاث

صافي الربح/ حقوق الملكية 2015 = **128.7**

صافي الربح/ حقوق الملكية 2016 = **183.18**

صافي الربح/ حقوق الملكية 2017 = **212,88**

شهد صافي الربح ارتفاعا كبيرا بالنسبة لحقوق الملكية خلال السنوات الثلاث حيث كان سبب هذا عائد الى القيمة المالية الضئيلة التي كانت مخصصة لحقوق الملكية

حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات 2015 = **0.000084**

حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات 2016 = **0.00006**

حقوق الملكية/ إجمالي الموجودات **0,000049**

كانت حقوق الملكية الى إجمالي الموجودات تمثل 0084, 0% سنة 2015، 006, 0% سنة 2016 و 0,0049% لسنة 2017.

المطلب الثالث: تحليل وضعية البنك الوطني الجزائري.

تحليل الوضعية المالية للبنك هو الهدف المنشود من التحليل المالي المصرفي وكذلك الركيزة التي تقوم عليها نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي لمعرفة الطريقة الصحيحة لتحليل وضعية البنك سوف نتطرق لبعض من النتائج لسنتي 2015 و2016 [1]:

1-الناتج الصافي للبنك (PNB) :

خلال السنة المالية 2016، بلغ الناتج الصافي للبنك 103 599 مليون دينار جزائري مقابل 116 641 مليون دينار جزائري لسنة 2015، ان هذا التراجع المسجل في الهامش الصافي للفوائد يعود اساسا الى انخفاض حجم الفوائد المحصلة على القروض.

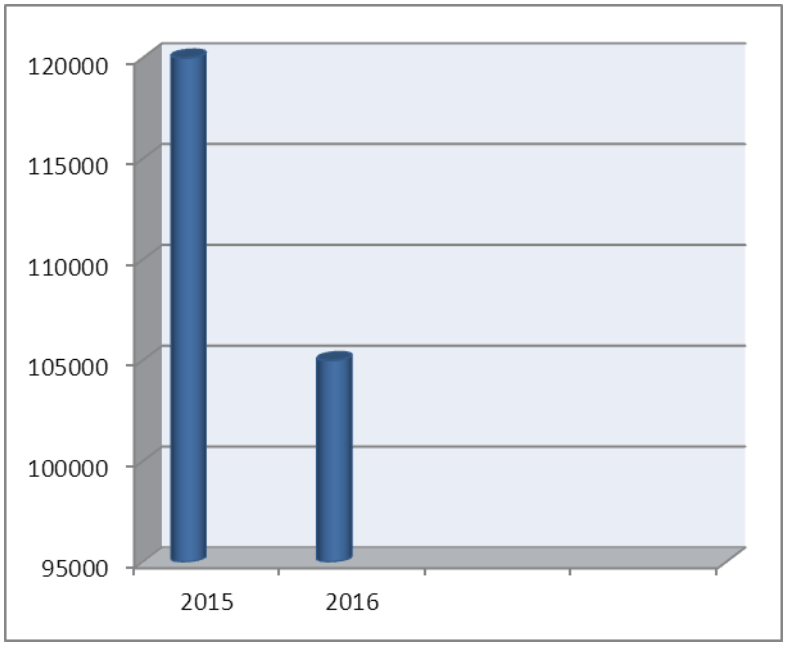

2-النتيجة المالية الصافية (Résultat Net):

اختتم البنك سنة 2016 بتحقيق نتيجة مالية صافية تقدر ب 31.420 مليون دينار جزائري، مسجلا بذلك نموا يقدر ب 6.83% مقارنة بسنة 2015 التي قدرت نتيجتها المالية ب 29.537 مليون دينار جزائري.

[1] التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري سنة 2016، ص 25.

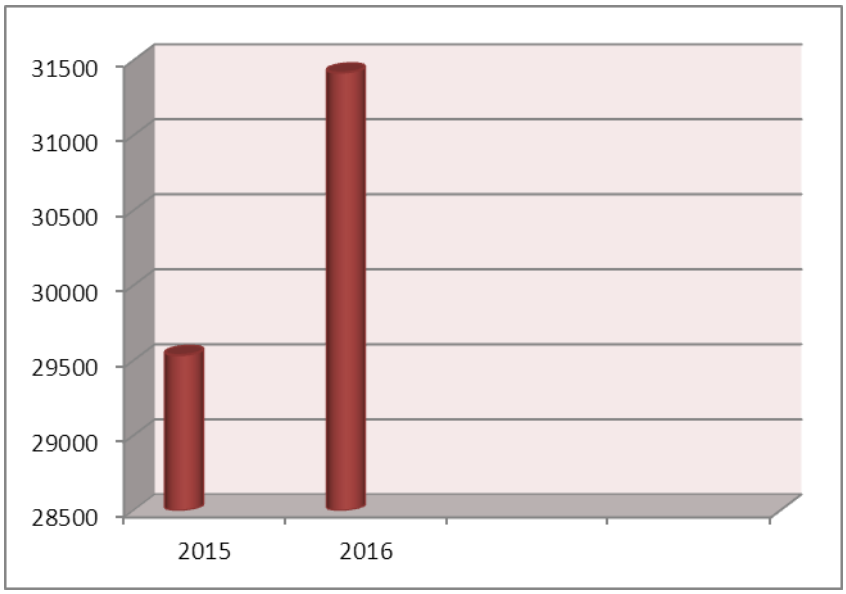

3-إجمالي الميزانية:

بلغ إجمالي الميزانية2 843 371 مليون دينار جزائري نهاية شهر ديسمبر 2016، مقابل 2 719 081 مليون دينار جزائري المسجلة سنة 2015، أي بزيادة مقدارها 4.57 %.

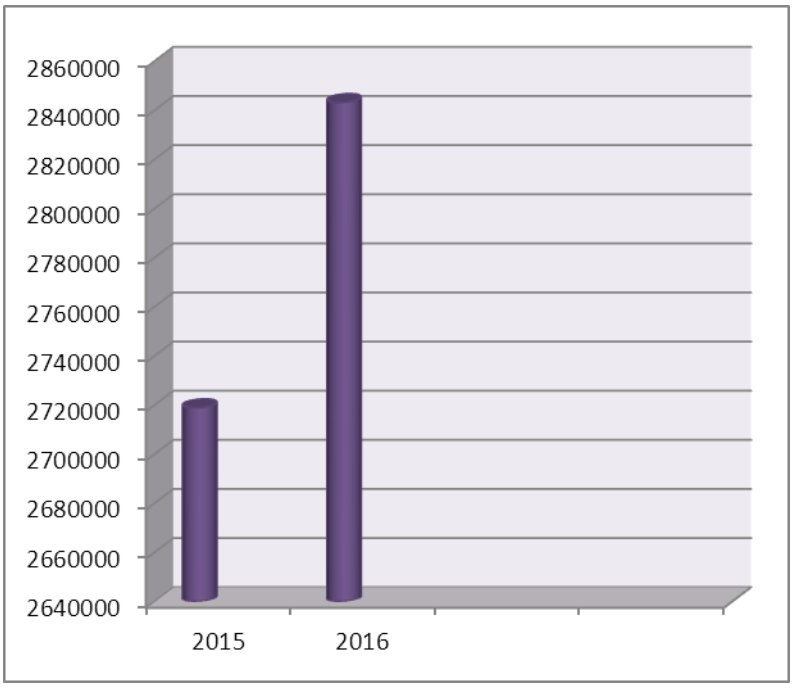

بعد تطرقنا لكل الجوانب الخاصة بالبنك الوطني الجزائري وتحليلها وجدنا ان تحليل المؤسسة البنكية تكون مختلفة عن تحليل المؤسسة الاقتصادي، فمن خلال السنوات الثلاث للدراسة وجدنا ان وضعية البنك الوطني الجزائري تتلخص في النواتج التالية:

- **النقدية:** متواجدة وكافية خلال سنوات الدراسة الثلاث.

- **الاستثمارات:** تعتبر قليلة بعض الشيء مقارنة بالنقدية المتوفرة، على البنك الاستثمار اكثر وبالتالي تحقيق عوائد اكبر.

- **الاصول الخطرة:** تمتاز بارتفاع نسبي مقارنة بالعناصر الاخرى المتواجدة داخل الميزانية، على البنك التقليل منها.

- **العائد:** العائد المحقق خلال سنوات قيد الدراسة كانت بنسب متجانسة مع اجمالي موجودات ومطلوبات البنك.

- **حقوق الملكية:** مبالغ جد رمزية وتؤثر سلبا في اغلب التحليلات فعلى البنك الوطني الجزائري زيادة الاموال المخصصة لها بالرغم من انها مؤسسة خدماتية وليست بإنتاجية.

- **رأس مال عامل سالب:** وهذا بالدلالة ان البنك الوطني الجزائري لا يحتاط بأموال ليواجه التزاماته قصيرة الاجل وذلك لاعتماده على الودائع التي هي دائمة الحركة.

- **الطلوبات المتداولة تفوق بكثير الموجودات المتداولة:** هذا يعني ان الموجودات المتداولة غير قادرة على مواجهة الالتزامات قصيرة التي تواجه البنك وبالتالي راس مال عامل سالب لكن هذا لا يدل ان البنك في حالة عجز عن التسديد.

خلاصـــة:

الجهاز المصرفي هو القاعدة الأساسية التي وجب الحفاظ عليها وخاصة من التعثر المصرفي لهذا وجب الوقاية منها ولكن قبل هذا والأهم هو التنبؤ بها لأن بحدوثها ستكون هناك كارثة حتمية في البنك الذي اعتبرناه الركيزة الأساسية لاقتصاد الدولة ككل، لهذا كان من المهم تفعيل واستخدام نسب التحليل المالي المصرفي من أجل تحليل الوضعية المالية للبنك الوطني الجزائري التي وصلنا من خلالها الى أن البنك يتمتع بنقدية كافية خلال سنوات الدراسة الثلاثة وأن على البنك القيام بالاستثمارات بكثرة وتحقيق عوائد أكبر لأن الاستثمارات قليلة بعض الشيء مقارنة بالنقدية وكذلك استخدمت نماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي.

خاتمـــــــة

أصبح الجهاز المصرفي مرتبطا بالاقتصاد ككل لاعتباره الدعامة الاساسية والركيزة الرئيسية في بناء الهيكل الاقتصادي للدولة ،فاصبح مرتبطا ارتباطا وثيقا بالتحليل المالي لأنه المحافظ الاول على سلامة هذا الجهاز لأنه امر مهم وضروري لتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي عموما

من خلال قيام البنك بنشاطه المعتاد قد يتعرض للعديد من المخاطر التي تؤدي الى وجود خلل في الجهاز المصرفي يحد من قدرته على تقديم الخدمات الضرورية لسيرورة هذا الجهاز وبالتالي الدخول في ظاهرة ومشكلة التعثر المصرفي، ولهذا قمنا بتسخير كل الامكانيات التي دعمتنا في حل الاشكالية التي طرحت سابقا وهي:

ما الدور الذي يلعبه التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي، وما مدى تطبيق آلياته في البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت؟

ولهذا قمنا بتطبيق النسب والمؤشرات السابقة الذكر داخل البنك الوطني الجزائري لوكالة تيارت وتحليلنا لميزانيتها لثلاث سنوات متتالية بكل دقة وتفصيل من اجل تجسيد وتوضيع قيمة التحليل المالي واهميته في الحفاظ على سيادة هذا البنك.

-اختبار صحة الفرضيات:

1. التحليل المالي هو عبارة عن التشخيص والتدقيق المالي في موجودات ومطلوبات المؤسسة بهدف الوقوف على المركز المالي للمؤسسة، هذه الفرضية صحيحة لأن التحليل المالي هو وسيلة الإدارة المالية لتقييم الوضع المالي والأداء التشغيلي.

2. التعثر المصرفي عبارة عن الحالة التي يعجز فيها البنك على مواجهة التزاماته اتجاه المودعين، ولتجنبه يتعين على البنك التحكم في بيئته الداخلية والخارجية هذه الفرضية خاطئة لأن البنك لا يمكنه التحكم في البيئة الخارجية

3. يستخدم البنك مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية للتنبؤ بالتعثر المصرفي هذه الفرضية خاطئة لأن البنك يستخدم النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي لتقييم الوضع المالي ومعرفة حالة المؤسسة البنكية إذا كانت جيدة أم لا أما للتنبؤ بالتعثر المصرفي فتستخدم نماذج التنبؤ

-النتائج المتوصل إليها :

بعد استعراضنا لكافة جوانب الدراسة من خلال دراسة مختلف فصول البحث توصلنا الى ما يلي:

النتائج النظرية :

1- التحليل المالي هومن الأدوات المهمة لتقييم وتحليل وضعية المؤسسة من أجل الوقوف على مركزها المالي.

2- يختلف استخدام التحليل المالي حسب الأطراف المستفيدة منه.

3- التحليل المالي الوظيفي يقوم بتقييم المؤسسة وتحليلها وتقديمها على أساس أنها وحدة اقتصادية تضم ثلاث وظائف أساسية.

4- بما أن ميزانية البنك مختلفة عن المؤسسات الأخرى استخدمت نسب ومؤشرات التحليل المالي المصرفي من أجل تحليل وضعيته وتقييمها.

5- التعثر المصرفي من المشاكل التي تؤدي بالبنوك الى مراحل خطرة.

6- للتعثر المصرفي آثار عديدة وليست خاصة بالبنك فقد تصل الى الاقتصاد ككل.

7- البنك الوطني الجزائري له مركز مالي جيد يستخدم التحليل المالي ويساهم في التنمية الاقتصادية.

النتائج التطبيقية :

1-البنك ليس مؤسسة اقتصادية تعتمد بالضرورة على تخصيص جزء من أموالها كرأس مال عامل لمواجهة الاضطرابات المالية التي تواجهها لان لها حركة دائمة في الودائع.

2-البنك الوطني الجزائري يقدم خدمات و منتجات للأفراد، المهنيين و المؤسسات داخل و خارج التراب الوطني

3-يساهم التحليل المالي المصرفي في معرفة المركز المالي للبنك و ذلك ما يساعد على الرقابة الداخلية في البنك

4-إلمام البنك على العديد من العروض التي تلقى قبولا عاما من قبل مختلف شرائح المجتمع .

5–تحقيق البنك للعديد من الانجازات منذ انشائها سنة 1966 من اهمها كإطلاق دفتر التوفير و الاحتياط الجديد الموجه للقصر ، اطلاق خدمة الدفع عبر الانترنت « e- Paiement » ، إنشاء خلية الإصغاء و الاتصال

6–حقوق الملكية في البنوك لا تخصص لها مبالغ كبيرة و ذلك عائد لطبيعة نشاطها المتمثل في تقديم خدمات و ليس الانتاج

7–وضعية البنك ليست بالوضعية المثلى فهي محتفظة بنسبة نقدية عالية مما يقلل من الاستثمارات و بالتالي عائد لم يحقق

8–استخدام البنك لنماذج التنبؤ بالتعثر المصرفي تعطي اكثر دلالة على امكانية حدوث التعثر من عدمه مقارنة بمساهمة التحليل المالي المصرفي

التوصيات:

1– على المؤسسة البنكية تفعيل نظام الإنذار المبكر لمعرفة ما ستكون علية المؤسسة في المستقبل لتفادي مشكلة التعثر المصرفي.

2– يجب على البنك تفعيل مؤشرات التعثر المصرفي لمعرفة وضعية النظام البنكي ومن أجل تفادي الذائقة أو الأزمة المالية.

3– على المؤسسات سواء انتاجية، خدماتية استخدام التحليل المالي من أجل الوقوف على مركزها المالي.

4– يجب على البنوك استخدام تكوين للإطارات الخاصة بها في مجال التحليل المالي من أجل زيادة الانتاجية والفعالية.

آفاق البحث:

يتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن موضوع مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بالتعثر المصرفي لا يمكننا أن نغطيه من كافة جوانبه لهذا نقترح منه إشكاليات يمكن أن تأخذ حقها من الدراسة:

- التحليل المالي ومدى أهميته في البنوك الإسلامية
- إيجاد النموذج الخاص بالبنك لتفادي ظاهرة التعثر المصرفي.

قائمـــة المراجـــع

الكتب:

1. أبو الفتاح على فضالة، "**التحليل المالي وإدارة الأموال** "، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، مصر،1999.

2. أحمد عبد الفتاح،" **المصارف المتعثرة ووسائل المعالجة**، أبحاث ومناقشات الندوة التي نظمها اتحاد المصارف، 1996.

3. أحمد غنيم،" **صناعة قرارات الائتمان في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك**"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 1995.

4. عدنان الهندي ،" **الاصلاح المصرفي في الوطن العربي ضروراته ومعوقاته**"، اتحاد المصارف العربية، لبنان، 1993.

5. محمد عبد الحافظ البغدادي،" **إطار ومقترح للتعامل مع القروض المتعثرة في المؤسسات المالية المصرفية**"، الملتقى الإداري الثالث، الجمعية السعودية للإدارة، المملكة العربية السعودية، 2005.

6. محسن أحمد الخضري، **الديون المتعثرة، الظاهرة، الاسباب، العلاج**، ايتراك للنشر، مصر، الطبعة1، 1997.

7. محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، ط1، زمزم ناشرون، عمان، 2010.

8. خالد أمين عبد الله،" **التدقيق والرقابة على البنوك**" دار وائل، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 1998.

9. طارق عبد العال حماد، "**حوكمة الشركات**"، الدار الجامعية، مصر، 2002.

10. محمد مروح، "**نظام الإنذار المبكر للأزمات المالية**"، مجلة البنوك، العدد 26، فلسطين، 2006.

11. عبد الحميد الشواربي، أحمد شواربي ،"**إدارة المخاطر الائتمانية**"، من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، الاسكندرية، منشأة المعارف، 2002.

12. جمال حامد،" **أساليب التنبؤ**"، **سلسلة التنمية**، عدد 14، المعهد العربي للتخطيط، كويت، 2003.

13. عساف محمود، "**إدارة المنشآت المالية**"، بدون دار نشر، الإسكندرية، 1979.

14. رمزي صبحي مصطفى الجرم ،" **اندماج البنوك كإحدى آليات التطوير المصرفي** "، دار الجامعة، الإسكندرية ،2013.

15. طارق عبد العال حماد، "**حوكمة الشركات –المفاهيم ، المبادئ، التجارب– تطبيقات الحوكمة في المصارف** " ،الدار الجامعية، مصر، 2005.

16. الدسوقي حامد أبوزيد،" **إدارة البنوك (1)**" تم الطبع بمطبعة مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.

17. زياد رمضان، محفوظ جودة، " **إدارة البنوك** "، دار وائل، الأردن، 2006.

18. محمد عبد الفتاح الصيرفي،" **إدارة البنوك** " دار المنهج، الأردن، 2015.

19. أنس البكري، وليد الصافي، "**النقود والبنوك**"، دار المستقبل، دار البدائية للنشر والتوزيع، عمان.

20. باديس بن يحيى بوخلوه، " **أمثلة في تسيير خزينة المؤسسة**"، دار الحامد، الطبعة الأولى، عمان، 2013م-1434ه.

21. حربي محمد عريقات، د. سعيد جمعة عقل:" **إدارة المصارف الإسلامية مدخل حديث**"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2010.

22. حسن جميل البديري،" **البنوك مدخل محاسبي وإداري**"، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013.

23. حسين محمد سمحان، إسماعيل يوسف يامن ،" **إقتصاديات النقود والمصارف** "، دار صفاء، الطبعة الأولى، الأردن ،1432/2011.

24. حسين محمد سمحان، د. موسى عمر مبارك، د. عبد الحميد الصقري،" **إدارة الاستثمار في البنوك الإسلامية**"، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، مصر، 2012.

25. حمزة محمود الزبيدي، " **التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الأوراق للنشر، الأردن ،2010.

26. خالد أمين عبد الله ،"**التدقيق والرقابة في البنوك**"، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن ،2012.

27. خالد وهيب الراوي،" **إدارة العمليات المصرفية**"، عمان، للطبعة الثانية، 2003.

28. دريد كامل آل شبيب، " **إدارة البنوك المعاصرة**" دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.

29. رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي ،"**مبادئ المحاسبة المالية – الدورة المحاسبية منشآت خدمية– منشآت تجارية**" ،الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

30. زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية 2010.

31. زهير الحدرب، لؤي وديان ،" **محاسبة البنوك**"، الطبعة الأولى ،دار البداية ناشرون وموزعون ،الأردن، 2010 .

32. زهير بشنق،" **العمليات المالية المصرفية الالكترونية** "، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2006.

33. زياد صدقي ذياب،" **إفلاس الشركات في الفقه الإسلامي والقانون – دارسة مقارنة**"، الطبعة الأولى، دار النقاش، الأردن، 2011.

34. سامر جلدة ،" **البنوك التجارية والتسويق المصرفي** "، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن،2009.

35. سعيد سامي الحلاق، د. محمد محمود العجنوني، "**النقود والبنوك والمصارف المركزية** "،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

36. سعيد عندري ،" **المصارف المتعثرة ووسائل المعالجة، أبحاث ومناقشات** " ،إتحاد المصارف العربية، لبنان، 1992.

37. شريف مصباح أبوكرش، "**الدليل العلمي لإعداد دراسة الجدوى الاقتصادية**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1424ه-2004م، عمان ،الأردن.

38. شعيب شنوف ،"**التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الإبلاغ المالي**"، دار زهران، عمان ،2012.

39. صادق راشد الشمري، "**استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية**"، دار اليازوري،الأردن،2013.

40. صادق راشد الشمري،" **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء، الأردن، 2009.

41. صادق راشد الشمري،" **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**"، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2009.

42. عبد الرزاق بن حبيب وخديجة خالدي، " **أساسيات العمل المصرفي** "، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2015.

43. عبد القادر بحيح، "**الشامل لتقنيات أعمال ،دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري مع إشارة إلى الاقتصاد البنكي الإسلامي كبديل لنظام البنكي الكلاسيكي** "، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر ،2013.

44. عبد الله خالد أمين،" **الديون المتعثرة والمشكوك في تحصيلها، مادة تدريسية** "، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية اليمنية، عمان، الأردن، 2003.

45. عدنان تايه النعيمي ،أرشد فؤاد التميمي، " **التحليل والتخطيط المالي اتجاهات معاصرة** "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008.

46. فؤاد توفيق ياسين، أحمد عبد الله درويش،" **المحاسبة المصرفية في البنوك التجارية الإسلامية**"، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، 2013.

47. فائق شقير، عاطف الأخرس،" **محاسبة البنوك**"، دار السيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2002.

48. فايق حبر النجار، "**التحليل الائتماني – مدخل اتخاذ القرارات**"، مطبعة فيك الاسكان، الأردن، 1997.

49. فهمي مصطفى الشيخ،" **التحليل المالي**"، الطبعة الأولى، SME Financial، رام الله، فلسطين، 2008 .

50. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة" **تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي**" دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الأردن، 2006م -1426هـ.

51. مبارك لسلوس، "**التسيير المالي تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة لطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

52. محسن الخضيري،" **الديون المتعثرة الظاهرة، الأسباب، العلاج**"، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الثانية، 1997.

53. محمد الشواربي عبد الحميد ،" **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية** " نشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.

54. محمد الطاهر الهاشمي، " **المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأساس الفكري والممارسات الواقعية**"، جامعة 7 أكتوبر، ليبيا، 2010.

55. محمد جمال هلالي، عبد الرزاق شحاة ،"**محاسبة المؤسسات المالية– البنوك التجارية وشركات التأمين**"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،2003.

56. محمد داود عثمان ،" **إدارة تحليل الائتمان ومخاطره** "، الطبعة الأولى، عمان ،2013.

57. محمد فتحي البديوي،" **إدارة البنوك**"، المكتبة الأكاديمية، الطبعة الأولى، مصر، 2012.

58. محمد فضل سعد، فؤاد الفسفوس، "**المحاسبة في المنشآت المالية –بنوك– شركات تأمين**"، دار كنوز المعرفة، الأردن ،2009.

59. مفلح محمد عقل، "**وجهات نظر مصرفية الجزء الثاني**"، البنك العربي، الأردن، 2000.

60. منير شاكر، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور "**التحليل المالي مدخل صناعة القرار**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، 2008، عمان، الأردن.

61. ناصر خليفة عبد المولى، د. محمد الصيرفي، " **البنوك الإسلامية المفهوم الإداري والمحاسبي**"، دار السحاب، 2010.

62. نعيم نمرود، "**التحليل المالي –دراسة نظرية وتطبيقية** "، دار البداية ناشرون وموزعون، الطبعة الأولى، 2012.

63. هشام جبر، "**إدارة المصارف**"، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ،الطبعة الأولى ،2008.

64. وليد ناجي الحيالي، بدر محمد علوان ،" **المحاسبة المالية في القياس والاعتراف والإفصاح المحاسبي** "، الجزء الأول ،الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، 2002.

65. يوسف كمال محمد،" **فقه الاقتصاد النقدي**"، دار الهداية للنشر والتوزيع، مصر، 1993

الأطروحات والرسائل :

1. أحمد سالم خالد الخزعلي، **التعثر المصرفي في الأردن دراسة تحليلية مقارنة(1980–1997)**، رسالة مقدمة لاستكمال الحصول على متطلبات درجة الماجستير في التمويل والمصارف ،كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،جامعة آل البيت ،2000.

2. بن أحمد عبد الرحمن، ربات عبد الغني،" **نظام التأمين على الودائع كآلية لإدارة مخاطر التعثر المصرفي**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: تأمينات وبنوك العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير–تيارت، 2017/2016.

3. بن شريف فاطيمة، بوزكري خالدية ،"**أساليب تدنية التعثر المصرفي في الدول النامية–حالة الجزائر–**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص: تأمينات وبنوك، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، قسم: علوم التسيير،–تيارت– 2015/2014.

4. بوزبرة فاطمة ،" **الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل ودورها في رفع أداء البنوك التجارية دراسة حالة فروع ولاية سعيدة**"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص بنوك وأعمال قسم العلوم التجارية، جامعة الطاهر مولاي، 2016/2015.

5. بوعافية فاطمة الزهراء، حلوز عبد القادر،" دور نظام التأمين على الودائع في سلامة البنوك تمن التعثر – حالة الجزائر" مذكر تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص تأمينات وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016.

6. بوغازي فريدة، بوغليطة إلهام ،سلامة وفاء، مداخلة بعنوان " **فعالية استخدام التنبؤ في الجهاز الإداري**"، الملتقى الوطني السادس حول: استخدام التقنيات الكمية في اخاذ القرارات الإدارية بالمؤسسات الاقتصادية بالجزائر، كلية علوم التجارية وعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة.

7. جهاد حمدي اسماعيل مطر،" **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية في فلسطين، دراسة تطبيقية**"، مذكرة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعية الإسلامية، غزة، 2010.

8. حياة نجار" **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

9. خالد بن عليه،" **دور الرقابة الداخلية في دعم وتفعيل الحكومة في المؤسسة المصرفية الجزائرية– دراسة ميدانية** "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه تخصص علوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2017.

10.رياض حميدان شحاده العليمات،" **استخدام النسب المالية والتحليل التمييزي في التنبؤ بتعثر شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية** "، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة آل البيت، الأردن.

11.سعاد عون الله، **استراتيجيات ادارة التعثر المصرفي**، اطروحة مقدمة لنبل شهادة الدكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

12.سليماني هناء،" **تطوير الخدمات المصرفية في الجزائر وآفاق تطبيق معايير بازل**"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير فرع اقتصاد الخدمات، كلية العلوم الاقتصادية علوم تجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

13.عقاد ريم أمينة ،جلالي نجمة، " **التحليل المالي لأغراض التنبؤ بالتعثر المصرفي– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –وكالة تيارت–2014– 2016**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل

شهادة الماستر ،تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون- تيارت.

14.قاسم محمد قاسم علي الجندي، " **التنبؤ بتعثر العميل المصرفي باستخدام نسب التحليل المالي- دراسة تطبيقية في المصارف التجارية اليمنية**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد- جامعة دمشق، دمشق،2008.

15.قاسم محمد قاسم علي الجندي،" **التنبؤ بتعثر العميل المصرفي باستخدام نسب التحليل المالي – دراسة تطبيقية في المصارف التجارية اليمنية**"، مذكرة ماجستير قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، دمشق، سوريا، 2007.

16.كودري أمحمد ،لعبش عائشة، " **دور التحليل المالي في عملية إتخاذ قرار منح القرض**"، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية، جامعة ابن خلدون –تيارت-، 2017/2016، عبد القادر بجيح ،" الشامل لتقنيات أعمال البنوك"، دار الخلدونية، الجزائر ،2013.

17.محمد اليفي ،" **أساليب تدنية مخاطر التعثر المصرفي في الدول النامية ودراسة حالة الجزائر** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف، الجزائر، 2014.

18.مرميط حورية ،محبوب ميرة، " **الحوكمة المصرفية كآلية للحد من التعثر المصرفي- حالة الجزائر-** "، مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون –تيارت-، 2017-2018.

19.هلا بسام عبد الله الغصين، "**استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات –دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع** غزة" ،قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية التجارة في الجامعة الإسلامية بغزة ،2004.

20.هلا بسام عبد الله الغصين،" **استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر للشركات- دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، إدارة أعمال"، كلية التجارة، يوليو2004.

21.هلا بسام عبد الله الغصين،" **استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات، دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة** "، مذكرة لنيل شهادة الماجستير إدارة أعمال، كلية علوم التجارة، يوليو2004.

المقالات والدورات العلمية :

1. حسين محمد سمحان، موسى عمبر مبارك، عبد الحميد أبوصقري،" **إدارة الاستثمارات في المصارف الإسلامية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية**، جامعة الدول العربية، مصر، 2012.

2. سليمان ناصر،" **اتفاقيات بازل وتطبيقاتها في البنوك الإسلامية"**، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول " أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية "، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، أيام 5- 6 ماي 2009.

3. علي شاهين، وجهاد مطر،" **نموذج مقترح للتنبؤ بتعثر المنشآت المصرفية العاملة في فلسطين"**، مجلة جامعية النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، مجلد، 2011/04/25، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

التقاريـــر:

1-التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري سنة 2016.

2-وثائق مقدمة من طرف إدارة البنك الوطني الجزائري وكالة تيارت.

المطبوعات والمحاضرات :

1. بن صوشة ثامر ،"**الهندسة المالية**"، مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة السنة الثانية ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير ،جامعة إبن خلدون –تيارت- 2018/2017.

2. حواس صلاح، "**المحاسبة المالية حسب النظام المالي المحاسبي دروس ،مواضيع ومسائل محلولة** "، موجهة لطلبة السنة الأولىLMD علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، طلبة السنة الثانية LMD فرع محاسبة ،طلبة سنة الثالثة CLASSIQUE فرع محاسبة ،أستاذ محاضر في كلية العلوم الاقتصادية، تجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر-3-، 2012.

3. دردوري لحسن " **التشخيص المالي**"، مطبوعة موجهة لطلبة ماستر تخصص مالية وكمية المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية تسيير والعلوم التجارية، بسكرة، 2014-2015.

4. ساجي فاطمة، " **التحليل المالي** "، موجهة لطلبة السنة الثالثة تخصص إدارة مالية ومالية التأمينات والبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم العلوم الاقتصادية تيارت، 2017/2016.

مواقع الانترنت :

www.bna.dz

-مقال حـــول أســـاليب المســـتخدمة في التنبـــؤ. www.acc4arab.com/12/02/2018

Ar.m.wikipedia.org ,20 :05, 15-12-2018

الكتب باللغة الأجنبية:

1-Sylvie Decoussergues, Gautier Bordeaux « Gestion De La Banque Du Diagnostic à La Stratégie 7edition Dunod Editeur De savoir، Paris، 2013.

الملاحق

BNA البنك الوكني الجزائري Banque Nationale d'Algérie

COMPTE DE RÉSULTATS — Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

INTITULE	Déc-17	Déc-16
+ Intérêts et produits assimilés	115 094 180	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-39 130 790	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	-42 708	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	-468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités	0	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-21 334 309	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et porelles	-1 550 437	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	55 397 077	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-45 735 249	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 702 679	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 364 507	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	41 364 507	43 890 376
-Impôts sur les résultats et assimilés	-11 377 760	-12 470 480
RESULTAT NET	29 986 747	31 419 896

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »

BNA

La force de l'expérience,
L'esprit du changement.

08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger
Tel : (021) 43 99 98 / 43 96 15
Fax : (021) 43 94 94
sec.dg@bna.dz
dmc@bna.dz

BNA
البنك الوكني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

ÉTATS FINANCIERS 2017

البنك الوكني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ACTIF	Déc-17	Déc-16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	2 828 633 272	2 843 371 17

En milliers de DA

PASSIF	Déc-17	Déc-16
Banque centrale	-	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	-5 169 755	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 828 633 27	2 843 371 17

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »

HORS BILAN Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	Déc-17	Déc-16
ENGAGEMENTS DONNES :	09 150 776	873 975 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	8 383 244	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	453 177 269	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	181 193 033	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	266 397 230	271 063 134
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS :	909 258 521	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	343 962 949	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572	565 295 572

البيانات المالية

1.4-الميزانية

بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	رقم	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	2-1	305 734 845	325 840 983
أصول مالية مملوكة لغرض التعامل	2-2	238	219
أصول مالية جاهزة للبيع	2-3	788 082 331	234 935 457
سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	2-4	166 797 057	503 338 888
سلفيات و حقوق على الزبائن	2-p5	1 384 912 137	1 515 052 812
أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق	2-6	14 043 819	14 043 819
الضرائب الحالية - الأصول	2-7	10 929 186	9 352 557
الضرائب المؤجلة - الأصول	2-7	715 320	765 351
أصول أخرى	2-8	78 034 835	29 769 699
حسابات التسوية	2-9	49 986 094	44 652 322
اشتراكات في الفروع، المؤسسات المشتركة و الشركاء	2-10	22 813 283	19 477 640
عقارات استثمارية			
الأصول الثابتة المادية	2-11	21 150 516	21 621 980
الأصول الثابتة غير المادية	2-12	171 517	229 492
فارق الحيازة			
اجمالي الأصول		**2 843 371 178**	**2 719 081 219**

بآلاف الدينار الجزائري

الالتزامات	رقم	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015
البنك المركزي		340 355 168	
ديون تجاه الهيئات المالية	2-13	195 741 959	419 633 547
ديون تجاه الزبائن	2 14	1 673 844 881	1 732 218 308
ديون ممثلة بورقة مالية	2 15	14 245 846	19 020 482
الضرائب الجارية- خصوم	2 16	12 418 096	12 143 540
الضرائب المؤجلة- خصوم	2 17	535 633	533 280
خصوم أخرى	2 18	140 671 583	107 120 613
حسابات التسوية	2 19	79 065 313	64 619 063
مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	2 20	38 172 236	33 960 614
إعانات التجهيز-إعانات أخرى للاستثمارات			
أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	2 21	92 063 068	91 380 217
ديون تابعة	2 22	14 000 000	14 000 000
رأس المال	09	41 600 000	41 600 000
علاوات مرتبطة برأس المال			
الاحتياطات	2 23	155 567 323	131 029 808
فارق التقييم		-6 155 252	2 458 804
فارق إعادة التقييم	2 24	14 122 289	14 122 289
ترحيل من جديد (+/-)	2 25	5 703 139	5 703 139
نتيجة السنة المالية (+/-)	2 26	31 419 896	29 537 515
مجموع الخصوم		**2 843 371 178**	**2 719 081 219**

2.4-خارج الميزانية

بآلاف الدينار الجزائري

الالتزامات	رقم	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015
الالتزامات المقدمة		873 975 119	1 129 826 423
التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية	3-1	10 451 808	6 080 789
التزامات التمويل لفائدة الزبائن	3-2	274 487 762	332 213 411
التزامات ضمان بأمر من الهيئات المالية	3-3	317 972 415	508 441 444
التزامات ضمان بأمر من الزبائن	3-4	271 063 134	283 090 779
التزامات أخرى ممنوحة	3-5		
التزامات محصل عليها	-	995 757 495	1 108 724 815
التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية	3-6		
التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية	3-7	430 461 923	543 429 242
التزامات أخرى محصل عليها	3-8	565 295 572	565 295 573

3.4-حساب النتائج

بآلاف الدينار الجزائري

العنوان	رقم	ديسمبر 2016	ديسمبر 2015
+ فوائد و نواتج مماثلة	4.1	129 177 236	140 202 778
- فوائد وأعباء مماثلة	4.2	-27 955 586	-25 634 023
+ عمولات (نواتج)	4.3	2 685 271	2 060 095
- عمولات (اعباء)	4.4	-81 443	-156 343
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل	4.5	35	22
+/- أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع	4.6	-468 723	35 661
+ نواتج النشاطات الأخرى	4.7	214 322	153 871
- رسوم للأنشطة الأخرى	4.8	-12 287	-20 814
صافي الدخل المصرفي	4.9	103 558 825	116 641 247
- أعباء استغلال عامة	4.10	-22 787 304	-18 353 445
- مخصصات للاهتلاكات وخسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية وغيرالمادية	4.11	-1 415 820	-1 377 532
الناتج الإجمالي للاستغلال	4.12	79 355 701	96 910 270
- مخصصات المؤونات، خسائر القيمة والمستحقات غير القابلة للاسترداد	4.13	-56 431 055	-59 647 052
+استرجاعات المؤونات، خسائر القيمة واسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	4.14	20 965 730	4 440 056
ناتج الاستغلال	4.15	43 890 376	41 703 274
+/- أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	4.16		
+ العناصر غير العادية (نواتج)	4.17		
- العناصر غير العادية (أعباء)	4.18		
ناتج قبل الضريبة	4.19	43 890 376	41 703 276
ضرائب على النتائج وما يماثلها	4.20	-12 470 480	-12 165 759
الناتج الصافي للسنة المالية	4.21	31 419 896	29 537 515

ملخص:

.